ظاهرة فعلتُ وأفعلتُ دراسة صرفية دلالية

إعداد

عبدالعزيز بن علي الزهراني

المشرف

الأستاذ الدكتور محمود مبارك عبيدات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

اللغة العربية وآدابها

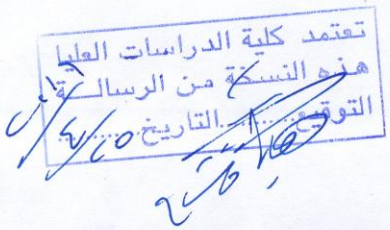

الجامعة الأردنية

كلية الدراسات العليا

نيسان / 2016

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة / (**ظاهرة فعلت وأفعلت: دراسة صرفية دلالية**)، وأجيزت بتاريخ 2016/ 4/13م

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الاستاذ الدكتور محمود مبارك عبيدات استاذ مشارك – اللغة والنحو	رئيساً	.....
الاستاذ الدكتور محمد حسن عواد استاذ – اللغة والنحو	عضواً	.....
الاستاذ الدكتور محمد أحمد القضاة استاذ – الادب الحديث ونقده	عضواً	.....
الدكتور حسين مصطفى غوانمة استاذ مشارك – اللغة والنحو (جامعة الاسراء)	عضو خارجي	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ .....

الإهداء

إلى أبي وأمي، وهما يراقبان كل لحظة وكل عمل، وقلباهما لا يملان الدعاء، ولسحائب رضا ملء قلبيهما .

إلى زوجتي التي احتملت انشغالي الطويل بالدراسة، إليها كلما حطت على قلبي عصافير القصيدة .

شكر وعرفان

إذا كان من كمال الفضل شكر ذويه، فإن هذا البحث مدين من حيث وجوده فكرة أولية إلى الشيخ عبد المجيد العرابلي الذي اقترح عليّ فكرة هذا البحث، وساعدني في تحديد كثير من مسالكه، كما زودني بمصادر كثيرة كان اعتمادي عليها، فله مني كل الشكر والاعتراف بالجميل.

أما الفضل في وجود البحث على هذه الصورة، فيعود إلى أستاذي الدكتور محمود عبيدات، الذي طوقني بجميل حلمه وصبره عليّ، وأخذ بيدي في كل شاردة وواردة، وشاطرني كل هموم البحث.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ز
المقدمة	1
الفصل الأول: الدراسة النظرية	4
المبحث الأول: الظاهرة وآراء العلماء فيها	5
مقدمة: أهمية الظاهرة ومتى ظهرت	5
أولاً: آراء العلماء الذين أفردوا كتباً لهذه الظاهرة	7
ثانياً: آراء العلماء الذين درسوا هذه الظاهرة في ثنايا كتبهم	9
ثالثاً: آراء اللغويين المعاصرين	15
المبحث الثاني: مؤلفات فعلت وأفعلت ومناهج أصحابها	19
أولا: فعلت وأفعلت للسجستاني	19
ثانياً: فعلت وأفعلت للزجاج	25
ثالثاً: فعلت وأفعلت للجواليقي	30
رابعاً: مقارنة تطبيقية بين اللغويين الثلاثة	33
المبحث الثالث: الأصول التي اعتمدها اللغويون الثلاث في دراسة ظاهرة فعلت وأفعلت	39
أولاً: الأصول التي اعتمدها السجستاني	39
ثانياً: الأصول التي اعتمدها الزجاج	45
ثالثاً: الأصول التي اعتمدها الجواليقي	50
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	55
المبحث الأول: السلب والمعاني الصرفية في صيغة أفعل	56
مفهوم السلب	56

الموضوع	رقم الصفحة
السلب عند النحاة والبلاغيين	56
دلالة السلب والمعاني الصرفية	60
مناقشة المعاني الصرفية وتحليل دلالة السلب فيها	66
المبحث الثاني: السلب فيما اختلف معناه	74
المبحث الثالث السلب فيما اتفق معناه	92
الخاتمة والنتائج	109
المصادر والمراجع	110
الملخص باللغة الانجليزية	115

ظاهرة فعلت وأفعلت دراسة صرفية دلالية

إعداد

عبدالعزيز بن علي الزهراني

المشرف

الأستاذ الدكتور محمود مبارك عبيدات

الملخص

برزت ظاهرة (فعلت وأفعلت) في التراث اللغوي العربي، وقد أفرد علماؤنا لها مؤلفات خاصة، وصل إلينا منها ثلاثة كتب ألف الأول أبو حاتم السجستاني (255هـ)، وألف الثاني أبو إسحق الزجاج (311هـ)، وألف الثالث أبو منصور الجواليقي (540هـ)، تركز هذه الدراسة على رصد آراء هؤلاء العلماء في هذه الظاهرة ومنهجهم في دراستها، فقد كان لكل من هؤلاء مروياته في هذا الباب، فمنهم من كان يتوسع فيه، ومنهم من يختصر، وقد اهتم هؤلاء العلماء بهذا الباب لما له من صلة بظاهرتي التعدي واللزوم في العربية، ولأنه – بحسب بعض آرائهم - أحد مظاهر اللهجات من جهة أخرى، كما توقف العلماء في هذا الجانب عند ما اتفق معناه في هذه الصيغ، وما اختلف معناه.

وقد وجدت من خلال استقراء المواد اللغوية في الكتب المدروسة، أن هناك دلالة تجمع بين هذه الصيغ على اختلاف دلالاتها سواء فيما اتفق معناه من الأفعال، أو فيما اختلف معناه، هي دلالة السلب التي شكلت الأساس للقسم التطبيقي، حاولت من خلال تحليل المواد اللغوية إثبات أن دلالة السلب يمكن أن تكون الأساس الذي يُبنى عليه فهم صيغتي (فعلت وأفعلت) في العربية، من دون أن ننكر أن هذه الدلالة قد تتداخل مع دلالات أخرى، ولكنها تبقى دلالة أساسية وحاضرة بقوة، حاولت هذه الدراسة أن ترصد هذه الدلالة، وتبرهن عليها.

المقدمة

برزت ظاهرة صيغتي (فعلت وأفعلت) في كتب علماء اللغة، وأفردوا لها كتباً خاصة، وهذا أثار تسؤلا عندي، لماذا خص العلماء هاتين الصيغتين بكتب مستقلة؟ وما الرابط الصرفي والدلالي الذي جعل هاتين الصيغتين مقترنتين في البحث اللغوي التراثي والذي يميز هاتين الصيغتين عن غيرهما؟ وما السمات الدلالية التي تميزهما؟ وكيف نظر أصحاب هذه الكتب المؤلفة في كتبهم إليها؟ وما نقاط الالتقاء والاختلاف في التوجيه الدلالي لهما؟ كل ذلك جعلني اتجه إلى دراسة هاتين الصيغتين تحت عنوان: ((ظاهرة فعلت وأفعلت دراسة صرفية دلالية))

تأتي أهمية هذه الدراسة من ناحيتين، الناحية الأولى: من تركيزها على رصد آراء ثلاثة من علماء اللغة ، أفردوا مصنفات خاصة لصيغتي (فعلت وأفعلت) وهم أبو حاتم السجستاني (255هـ) وأبو إسحق الزجاجي (311هـ)، وأبو منصور الجواليقي (540هـ)، وكان لكل من هؤلاء مروياته في هذا الباب، فمنهم من كان يتسع فيه، ومنهم من كان يختصر، وقد اهتم هؤلاء العلماء بهذا الباب لما له من صلة بظاهرتي التعدي واللزوم في العربية، ولأنه أحد مظاهر اللهجات من جهة أخرى، كما توقف العلماء في هذا الجانب عند ما اتفق معناه في هذه الصيغ، وما اختلف معناه.

والناحية الثاني: أنني من خلال استقراء المواد اللغوية في الكتب المدروسة، وجدت أن هناك دلالة تجمع بين هذه الصيغ على اختلاف دلالاتها سواء فيما اتفق معناه من الأفعال، أم فيما اختلف معناه، هي دلالة السلب، التي شكلت الأساس للقسم التطبيقي حاولت البرهنة من خلال تحليل المواد اللغوية أن دلالة السلب يمكن أن تكون الأساس الذي يُبنى عليه فهم صيغتي فعلت وأفعلت في العربية، من دون أن أنكر أن هذه الدلالة قد تتداخل مع دلالات أخرى، ولكنها تبقى دلالة أساسية وحاضرة بقوة، حاولتْ هذه الدراسة أن ترصد هذه الدلالة، وتبرهن عليها.

لا شك أن هناك دراسات مهمة مهدت لنا طريق البحث، وساعدتني في السير فيه، وكانت قد لامست بعض جوانب هذه القضية من وجهات نظر مختلفة عما انتهجته، لعل من أهمها دراسة الدكتور عطية سليمان أحمد (فعلت وأفعلت دراسة دلالية) درس فيها باختصار: فعلت وأفعلت باتفاق المعنى، وفعلت وأفعلت باختلاف المعنى، واختلاف الأصل الاشتقاقي لهما، والمعاني الصرفية لصيغة أفعلت، وأسباب ظهور هذه القضية، وتأثير اللهجات والعاميات في قضية فعلت وأفعلت، ولكن ما يؤخذ على هذه الدراسة أنها كانت عامة في دراسة هذه الظاهرة في المعاجم والكتب التي توقفت عندها ،معاصرة وقديمة، من هنا لم تتوقف الدراسة مطلقاً عند الجواليقي وكتابه المهم في هذا الباب، كما أنها توقفت عند الزجاجي والسجستاني وقوفاً عاماً بمعنى أنها كانت تأخذ بعض الأمثلة منهما فقط، ولكن لا يمكن القول إنها دراسة في الكتابين، وعلى أهمية ما

طرحه المؤلف في هذه الدراسة إلا أنه غلب عليه طابع الاختصار الشديد، لدرجة أن الفصل الأول المعنون ب (فعلت وأفعلت) لم يتجاوز أربع صفحات فقط، ومثله الفصل الرابع الذي تناول اختلاف الأصل الاشتقاقي للصيغتين، وعلى ذلك فقس فصول الباب الثاني. كما أن الدراسة لم تتناول منهج أي من العلماء الذين وقفوا عند هذه الظاهرة لتبين لنا خصائصه وطريقة تناوله للظاهرة التي تميزه عن غيره.

ودراسة الدكتور مصطفى النماس (بحث في صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية)، وهذه الدراسة قد اقتصرت على صيغة واحدة هي صيغة (أفعل) ولم تعن باستعمالاتها مقارنة بصيغة (فعلتُ).

وما ستحاول دراستنا إضافته في هذا السياق أنها ستكون مختصة بجهود هؤلاء العلماء الثلاثة التي وصلتنا كتبهم في ظاهرة فعلت وأفعلت (السجستاني، الزجاجي، الجواليقي) لتفصل في منهج كل واحد منهم في كتابه، وما الذي أضافه اللاحق على السابق، كما أنها ستحدد الخصائص الصرفية للأمثلة الواردة في الكتابين، وستقوم بدراستها دراسة دلالية سياقية لتحديد فروق أخرى إضافية.

وما عدا هاتين الدراستين لم أعثر على دراسة خصصت لهاتين الصيغتين، وإنما هناك دراسات تعرضت لهما في سياق دراستها العامة للصيغ الصرفية، وهي ستكون معينا لي، ولعل من أهمها: أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب (دراسة لسانية لغوية) للدكتور عصام نور الدين، وأبنية الأفعال المجردة في القرآن الكريم ومعانيها (دراسة صرفية دلالية) للباحثة أحلام ماهر محمد حميد، وأبنية الفعل في مقامات الحريري (دراسة في دلالة البنية الصرفية) وهي رسالة ماجستير مقدمة على جامعة البصرة للباحث أسعد رزاق يوسف.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، عند دراسة منهج كل عالم لغوي من العلماء الثلاثة، لتبين خصائص منهجه ومكوناته، وكذلك عند تحديد طبيعة الأمثلة وتصنيفها، كما أنها اعتمدت على التحليل الدلالي السياقي عند دراسة الأمثلة دراسة تطبيقة.

وبناء على ما سبق فقد قسمت الرسالة إلى فصلين، الفصل الأول اشتمل على القسم النظري، وفيه ثلاثة مباحث، توقفت في المبحث الأول عند ظاهرة فعلت وأفعلت وآراء علماء العربية فيها. وفي المبحث الثاني درست مناهج العلماء في الكتب المدروسة في التعامل مع مادة فعلت وأفعلت. أما المبحث الثالث، فحاولت فيه التوقف عند المصادر والأصول التي أخذ عنها اللغويون ما دونوه في كتب فعلت وأفعلت..

وخصصت القسم الثاني للدراسة التطبيقية، حاولت من خلاله البرهنة على أن دلالة السلب هي دلالة جامعة لصيغة فعلت وأفعلت، من هنا جاء هذا القسم في ثلاثة مباحث أيضاً، توقفت في المبحث الأول عند مفهوم السلب، والمعاني الصرفية في صيغة أفعل. ثم جاء المبحث الثاني ليحلل السلب فيما اختلف معناه من الأفعال التي تناولها العلماء في الكتب المدروسة. وحللت في المبحث الثالث السلب فيما اتفق معناه من أفعال فعلت وأفعلت. ثم ختمت هذه الرسالة بالخاتمة والنتائج التي توصلت إليها.

أخيراً يعلم كاتب هذه السطور قبل غيره أنه لا كمال لجهد بشر، وأنه ما زال في بداية طريقه على دروب العلم الطويلة، لذلك فما هذا الجهد إلا جهد المقل، الذي جد في السعي إلى الصواب فإن يكن قد حقق شيئاً منه فبها ونعمت، وإن تكن الأخرى، فحسبه أجر الاجتهاد، وعسى أن تكون العثرات دروساً تقوي عضده في قابل الأيام ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

الدراسة النظرية

المبحث الأول

الظاهرة و آراء العلماء فيها

مقدمة: أهمية الظاهرة، ومتى برزت؟

كثر التأليف في العربية في محاولة التفرقة بين فعل وأفعل في نصوص اللغة، وهي في العربية حوالي عشرين مؤلّفاً، لقطرب (206هـ)[1]، والفراء (207هـ) [2]، وأبي عبيدة (211هـ)[3]، وأبي زيد (215هـ) [4]، والأصمعي (216هـ) [5]، وأبي عبيد القاسم ابن سلام (224هـ) [6]، ومحمد بن هارون التوزي (233هـ) [7]، وابن السكيت (244هـ) [8]، ولأبي حاتم السجستاني (255هـ)[9]، ومحمد بن الحسن الأحول (بعد 250هـ) [10]، وثعلب (291هـ) [11]، وأبي إسحاق الزجاج (311هـ)[12]، وابن دريد (321هـ)[13]، وابن درستويه (347هـ)[14]

---

(1) محمد بن المستنير، انظر ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن القفطي (624هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة القاهرة، 1955: 3/ 220.

(2) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، انظر ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة، 17/4.

(3) أبو عبيدة معمر بن المثنى، انظر ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة، 276/3.

(4) أبو زيد الأنصاري، انظر ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة، 30/2.

(5) عبد الملك بن قريب، انظر ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة، 203/2.

(6) انظر ترجمته في نزهة الألباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1967: 136.

(7) أبو محمد عبد الله بن محمد بن هارون التوزي، انظر ترجمته في نزهة الألباء: 172.

(8) يعقوب بن إسحاق، انظر ترجمته في نزهة الألباء: 178.

(9) سترد ترجمته في الفصل الثاني.

(10) انظر ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة، 91/3.

(11) أبو العباس أحمد بن يحيى، انظر ترجمته في نزهة الألباء: 228.

(12) سترد ترجمته في الفصل الثاني.

(13) أبو بكر محمد بن الحسن، انظر ترجمته في نزهة الألباء: 256.

(14) أبو محمد عبد الله بن جعفر، انظر ترجمته في نزهة الألباء: 283.

وأبي علي القالي (356هـ)[1]، والآمدي (371هـ) [2]، وأبي منصور الجواليقي (540ه) [3]، وأبي وأبي البركات الأنباري (577هـ) [4]، والواسطي (626هـ) [5]، والكشّي (؟)[6].

وتأتي أهمية هذه الرسائل والكتب في أنها تُظهر الفكر اللغوي عند أصحابها، ومنهجهم في التعامل مع المادة اللغوية القائمة على صيغة واحدة.

وقد حاول محققا كتاب فعلت وأفعلت للزجاج تبرير سبب هذه الكثرة في التأليف في هذا الجانب، فذهبا إلى القول:"وما كثُرت هذه المؤلفات بهذا الشكل إلا بسبب الاضطراب الذي أصاب صيغة (أفعل) من ترك الحجازيين لهمزتها تارة، والحذلقة في زيادة همزتها تارة أخرى" [7]. ولا أرى أن ما أسماه المحققان ب (حذلقة الحجازيين) يمكن أن يكون سبباً علمياً مقنعاً لانتشار المؤلفات التي عنيت بهذا الجانب من التأليف. بل كان ديدن علمائنا الأجلاء هو جمع كل ما شكّل ظاهرة لغوية، في محاولة لتصنيفه، وأحيانا في محاولة دراسته وذكر الآراء المختلفة فيه.

وقد أورد الدكتور خليل إبراهيم العطية، محقق كتاب السجستاني تفسيراً ربما كان أكثر علمية وقبولاً لدى الباحث في تفسير هذه الظاهرة، اذكر هنا ملخص رأيه بعبارة واحدة عندما قال في تقديمه للكتاب:

"ونستطيع أن نتبيّن كيفية حدوث ذلك بأن كل قبيلة من قبائل العرب قبل الإسلام كانت تتمسك بصفاتها الكلامية في حديثها العادي، ولكنّ الخاصة منهم كانوا يلجأون إلى اللغة الأنموذجية التي نشأت بمكة في شؤونهم الجدية، فينظمون بها الشعر وينفرون من صفات اللهجات، ولهذا خلت القصائد الجاهليات من تلك الآثار، لأنها نظمت باللغة المهذّبة البعيدة عن عنعنة تميم

---

(1) إسماعيل بن القاسم، انظر ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة: 1/ 204.

(2) أبو القاسم محمد بن بشر بن يحيى، انظر ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة: 1/ 285.

(3) سترد ترجمته في الفصل الثاني.

(4) كمال الدين عبد الرحمن الأنباري، انظر ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة: 2/ 169.

(5) القاسم بن القاسم الواسطي، انظر ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة: 3/ 31.

(6) انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: 3/ 40 ولم ترد ترجمة له.

(7) فعلت وأفعلت لأبي إسحاق الزجاج، تح: د. رمضان عبد التواب، د. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، 1995: 6.

وكشكشة ربيعة وكسكسة هوزان وتضجع قيس وتلتلة بهراء، فلما نزل القرآن الكريم بتلك اللغة الأدبية الأنموذجية أخذ كل فريق من العرب يقرأ بلهجته"[1].

ثم يضيف الدكتور العطية قائلاً:

"ومن جراء وجود اللغة الأدبية التي نزل بها القرآن ماتت بعض الأفعال كما جرى للفعلين غلق وأغلق اللذين وردا بمعنى واحد، فلقد صار الفعل (غلق) لغة رديئة متروكة، وصار أغلق عربياً جيداً"[2].

وقد ضاع معظم تلك المؤلّفات[3] ولم يبق لنا منها سوى ثلاثة كتب لأبي حاتم السجستاني، والزجاج، والجواليقي. ولكننا نشير هنا إلى المؤلفات الكثيرة التي حوت بين ظهرانيها فصولاً تناولت هذه الظاهرة ربما تكفي مع المؤلفات التي وصلتنا لتقديم صورة واضحة عن هذا الجانب من التأليف.

وفيما يلي سنتوقف عند آراء العلماء في هذه الظاهرة فنتوقف أولاً عند آراء أصحاب المؤلفات التي وصلتنا، ثم عند آراء العلماء الذين وردت هذه الظاهرة عندهم ضمن فصول في كتبهم، ثم نعرض آراء علماء اللغة المعاصرين في هذه الظاهرة.

أولاً: آراء العلماء الذين أفردوا كتباً لهذه الظاهرة:

يعد كتاب فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني (255هـ) من أقدم الكتب التي وصلتنا، والسجستاني في كتابه يميل إلى الرأي القائل بترادف هاتين الصيغتين، وهذا ما يمكن أن نلحظه في قوله في مقدمة كتابه:

"قال أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، هذا باب فعلت وأفعلت بمعنى واحد عن عبد الملك بن قريب الأصمعي سألته عنه حرفاً حرفاً"[4].

---

(1) فعلت وأفعلت للسجستاني: 63.

(2) فعلت وأفعلت للسجستاني: 64.

(3) فعلت وأفعلت للسجستاني: 6.

(4) فعلت وأفعلت للسجستاني: 82.

فالسجستاني في هذا الكتاب يجمع الأفعال التي جاءت على هاتين الصيغتين ويورد آراء علماء اللغة فيها ولكنه كان يميل دوماً إلى الأخذ برأي أستاذه الأصمعي، و كان يميل إلى ترادف هاتين الصيغتين، أو إلى إنكار استعمال إحدى الصيغتين منهما، ومن أمثلة ما أورد على ذلك:

"يقال ينعت الفاكهة فهي يانعة، وأينعت فهي مونعة، يقالان جميعاً والمعنى واحد"[1].

"ويقال: أعصفت الريح، وعصفت لغتان معروفتان"[2].

"ويقال: طلعت الجبل ليس غير ولا يقال: أطلعته"[3].

أما أبو إسحاق الزجاج (311هـ) في كتابه فعلت وأفعلت، فقد ذهب - على ما يظهر في كتابه - إلى أن هاتين الصيغتين تتفقان في المعنى في بعض الأفعال، وتختلفان في بعضها الآخر، وقد بنى كتابه على هذه الرؤية، فكان أن تحدث في كتابه على ما تكلمت به العرب على لفظ فعلت وأفعلت والمعنى واحد، وما تكلمت به العرب على لفظ فعلت وأفعلت والمعنى مختلف[4].

ومن الأمثلة الكثيرة التي يذكرها على ما جاء من هاتين الصيغتين على معنى واحد:

بشرت الرجل بخير وأبشرته[5]، وبان الرجل وأبان[6]، وبقّ الرجل وأبقّ، إذا كثر كلامه[7]، كلامه[7]، وبَضعْتُهُ بالكلام أبْضَعُهُ، وكذلك أبْضَعْتُهُ، وذلك أن تُبيّنَ له ما تنازعه فيه، حتى يشتفي كائناً ما كان[8]. وبَرَدَ الله الأرض وأبردها إذا أصابها بالبرد[9].

ومن الأمثلة التي يذكرها على ما جاء من هذه هاتين الصيغتين والمعنى مختلف يقال: بارَ الرجلُ الشيءَ: إذا اختبره، وأباره: إذا أهلكه[10]، وبثَّ الرجلُ الشيء: إذا فرّقه، وأبثْتُ فلاناً

---

(1) فعلت وأفعلت للسجستاني:84.

(2) فعلت وأفعلت للسجستاني: 88.

(3) فعلت وأفعلت للسجستاني: 89.

(4) فعلت وأفعلت للزجاج: 50 و ما بعدها.

(5) فعلت وأفعلت للزجاج: 50.

(6) فعلت وأفعلت للزجاج: 52.

(7) فعلت وأفعلت للزجاج: 52.

(8) فعلت وأفعلت للزجاج: 53.

(9) فعلت وأفعلت للزجاج: 53.

(10) فعلت وأفعلت للزجاج: 55.

سرّي: جعلتُ سرّي عنده يحفظه، وبَرَأْتُ من المرض، وبَرِئتُ مثله، وأبْرَأتُ الرجلَ من الدين وغيره[1].

وثالث الكتب التي وصلتنا المؤلفة في هاتين الصيغتين، هو كتاب: ماجاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد لأبي منصور الجواليقي (540هـ)، وعنوان الكتاب يظهر لنا مباشرة أن المؤلف يذهب في الأفعال التي اختارها من هاتين الصيغتين إلى اتفاقهما في المعنى، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال قراءة أمثلة الكتاب التي أوردها على ترادفهما، ومنها قوله:

بأن الأمر وأبان إذا وضح، وبقّ الرجلُ وأبقّ إذا كثر كلامه، وباع الرجل الفرس وأباعه بمعنى واحد، وبرد الله الأرض وأبردها إذا أصابها البَرَدُ. وبتّ عليه الحكمَ وأبتّه إذا قطعهُ... [2].

ثانياً: آراء العلماء الذين درسوا هذه الظاهرة في ثنايا كتبهم:

تناول علماؤنا هذه الظاهرة من جانبين، صرفي ودلالي، أما علماؤنا الذين تناولوها من جانب صرفي، فقد تركّز اهتمامهم بظاهرة (فعل وأفعل) فأولوها عنايتهم، لما لها من صلة بظاهرتي التعدي واللزوم في العربية فكان في مقدمتهم سيبويه(180هـ) الذي عقد باباً في كتابه أسماه (باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل الماضي) عرض فيه أمثلة للتفريق بين الصيغتين، وممّا ذكره:" تقول: دَخَلَ وخَرَج وجَلَس فإذا أخبرت أنّ غيره صيَّره إلى شيءٍ من هذا قلت: أخْرَجَه، وأدخَله وأجلَسه"[3].

و قد بيّن سيبويه معنى التعدية عندما قال: "فأكثر ما يكون على فَعَلَ إذا أردت أنّ غيره أدخله في ذلك يُبنى الفعل منه على أفْعَلَت" [4].

ثم فرّق بين دلالة الفعل عندما يتعدى بنفسه، والفعل عندما يتعدّى بصيغة (أفعل)، مستفيداً من رأي أستاذه الخليل بن أحمد، فيورد أمثلة على تلك التعدية مثل: طردته وأطردته وفتنته وأفتنته وحزنته وأحزنته، "وأمّا طردته فنحّيته، وأطردته: جعلته طريدًا هاربًا، "ثم نقل تفسير الخليل بن

---

(1) فعلت وأفعلت للزجاج: 56.

(2) ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد، لأبي منصور الجواليقي، حققه: ماجد الذهبي، دار الفكر، دمشق، 1982: 27-28.

(3) الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م:55/4.

(4) الكتاب لسيبويه: 55/4.

أحمد: "أنّك حيث قلت فتنته وحزنته لم تُرِد أن تقول: جعلته حزينًا وجعلته فاتنًا كما أنّك حين قلت: أدخلته أردت جعلته داخلاً، ولكنّك أردت أن تقول: جعلت فيه حزنًا وفتنةً، فقلت فتنته كما قلت كحلته، أي جعلت فيه كحلاً[1]".

ومن الفروق بين الصيغتين أن (فعل) إذا دخلت عليها الهمزة صارت تحمل دلالة جديدة هي الجعل، ومن أمثلة سيبويه المعبرة عن ذلك قوله: "وسَقَيته فشرب وأسْقَيته: جعلت له ماءً وسُقْيا"[2].

وقد ذكر سيبويه عدداً من الأمثلة التي تظهر تفريقه الدلالي بين الصيغتين، ولإظهار دلالة التعدية والصيرورة الحاصلة من زيادة الهمزة، نذكر منها:

"غَفَلت: أي صرت غافلاً، وأغْفَلت: إذا أخبرت أنّك تركت شيئًا ووصلت غفلتك إليه، وإن شئت قلت: غفَل عنه، فاجتزأت ب (عنه) عن أغفلته" [3].

وفرّق بين بصر وأبصر فقال:"بصَر وما كان بصيرًا، وأبصره إذا أخبر بالّذي وقعت رؤيته عليه"[4].

وسار أبو عبيد (224هـ) على نهج سيبويه فكرر دلالات أفعل الدالة على التعدية والصيرورة[5]، وركز على ما جاء على صيغة (فعل) متعدياً و(أفعل) لازماً في باب جعل عنوانه: (أفعل الشيء وفعلته) نحو أقشع الغيم وقَشَعته الريح[6]. ووقف عند تعدّي الثلاثي (فعل) بحرف الجر وتعدي (أفعل) بنفسه، في الباب الذي عقده تحت اسم: (أفعلت الشيء وفعلت به) [7]

وذكر ابن قتيبة (276هـ) المعاني الصرفية التي أوردها سابقاه، وركز على الدلالة الصرفية لصيغة أفعل، ومما فصل القول فيه دلالتها على الحينونة في باب (أفعل الشيء حان منه ذلك).

---

(1) الكتاب لسيبويه: 4/ 56

(2) الكتاب لسيبويه: 4/59.

(3) الكتاب لسيبويه: 4/61.

(4) الكتاب لسيبويه: 4/62.

(5) الغريب المصنف، أبو عبيد القاسم بن سلاّم، تحقيق: د. محمد المختار العبيدي، المجمع التونسي للآداب والعلوم والفنون، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ط1996،2م: انظر: 1/596.

(6) الغريب المصنف: 1/594.

(7) الغريب المصنف: 1/595.

ومن الأمثلة التي ذكرها على ذلك: أَرْكَبَ المُهْرُ، وأَحْصَدَ الزرعُ، وأَقْطَفَ الكرمُ، وأقطف القومُ: حان أن يقطفوا كرومَهم[1].

وتناقل النحاة واللغويون اللاحقون هذه المعاني وتنوعت طرق تناولهم لها[2].

أما اللغويون الذين تناولوا هذه الظاهرة من وجهة نظر دلالية، فقد توقفوا عند اتفاق هاتين الصيغتين في المعنى أو اختلافهما فيها.

لعل من أقدم الآراء اللغوية التي ذهبت إلى اتفاق فعل وأفعل في المعنى، رأي الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ) الذي نقله عنه سيبويه في قوله:"وقد يجيء فعلت وأفْعَلَت المعنى فيهما واحد، إلاّ أنّ اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل فيجيء به قوم على فعلت ويلحق به قوم الألف فيبنونه على أفْعَلَت" [3].فالخليل يميل إلى قبول اتفاقهما في المعنى مستنداً إلى أن ذلك عائد إلى الاختلاف بين لهجات العرب في استعمالهما.

ومن الآراء التي ذهبت إلى اتفاقهما ما نقله ثعلب(291هـ) عن الكسائي (189هـ) عندما قال:"أجمعوا على أن أكثر الناس كلهم رواية وأوسعهم علماً الكسائي، وكان يقول: قلما سمعت في شيء فعلت إلّا وقد سمعت فيه أفعلت" [4].

و ربما يكون الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة هو ما دفع أبا الطيب اللغوي للرد على ثعلب قائلاً: "وهذا الإجماع الذي ذكره ثعلب لا يدخل فيه أهل البصرة" [5].إذ إن الرواية المنقولة عن الكسائي تبدأ بلفظة (سمعت)، فالسماع عن العرب هو أحد الأركان المهمة التي اعتمدها اللغويون في جمع اللغة.

وذهبت بعض الآراء إلى تبرير الاتفاق في المعنى من خلال تفسير ذاك التداخل ضمن إطار التطور اللغوي في الاستعمال للجماعة اللغوية التي قد تعدل من صيغة مستعملة إلى صيغة أخرى،

---

(1) أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، بلا تاريخ: 448 .

(2) في هذا السياق يمكن العودة إلى كتاب: فعلت وأفعلت دراسة دلالية صرفية، د. عطية السيد أحمد: 46.

(3) الكتاب لسيبويه: 61/4.

(4) مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 2:1955/407.

(5) مراتب النحويين: 407/2.

وهذا ما يمكن أن نلمسه فيما رواه ابن دريد (321هـ) عن أبي عمرو بن العلاء الذي قال:"مضّنني: كلامٌ قديم قد تُرِك" ثم فسر ابن دريد ذلك بقوله: "وكأنّه أراد أنّ أمضّنني هو المستعمل"[1].

وقد نسبوا استعمال صيغة (فَعَلَ) إلى الحجاز و استعمال (أفْعَلَ) إلى تميم[2]، وقد استند ابن جني (392هـ) إلى هذا الرأي في تفسير الاتفاق في المعنى بين الصيغتين ضمن ما اصطلح على تسميته (تركُّب اللغات)[3]، وقد توقف ابن جني عند هذه القضية في غير باب من كتابه الخصائص، فذكرها في باب: "الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً"[4]، وفي باب: "في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد"[5]، مع أن ابن جني يسلم بأنّ أحد الوجهين ضعيف، وهذا ما ما يمكن أن نلحظه في تعليقه على قول الشاعر[6]:

لَئِن فَتَنَتْنِي لَهْيَ بالأمْسِ أَفْتَنَتْ سعيداً فَأَضْحَى قَد قَلَى كلَّ مُسْلِم

"وفتن أقوى من أفتن، حتى إنّ الأصمعي لما أُنشد البيت شاهداً لأفتن، قال: ذلك مخنّث، ولست آخذ بلغته... ولسنا ندفع أن في الكلام كثيراً من الضعف فاشياً، وسمتاً منه مسلوكاً متطرَّقاً. إنما غرضنا هنا أن نُري إجازة العرب الجمع بين قوي الكلام وضعيفه في عقد واحد، وإن لذلك وجهاً من النظر صحيحاً"[7].

إلا أنه يبرر استعمالهما بقوله: "ووجه الحكمة في الجمع بين اللغتين: القوية والضعيفة في كلام واحد هو: أن يُروك أن جميع كلامهم- وإن تفاوتت أحواله- على ذُكر منهم، وثابت في نفوسهم. نعم، وليؤنِّسوك بذاك، حتى إنّك إذا رأيتهم وقد جمعوا بين ما يَقْوى وما يضعف في عقد

---

(1) جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: رمزي البعلبكيّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987: 148/1.

(2) انظر فعلت وأفعلت للزجاج: 5، وانظر: لغة تميم دراسة تاريخيّة وصفية، ضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، 1985م:361. وانظر: اللهجات العربية في التراث،أحمد علم الدين الجندي، الدار العربيّة للكتاب، 1983: 621/2.

(3) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، حققه: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2، بلا تاريخ: 374/1.

(4) الخصائص لابن جني: 370/1.

(5) الخصائص لابن جني: 314/3.

(6) انظر: الخصائص، لابن جني: 3/ 315. وقد أورده ابن جني في الخصائص منسوباً إلى ابن قيس الرقيات، وذكر محقق الكتاب في الحاشية الرابعة من الصفحة المذكورة إلى أنّ غير ابن جني نسبه إلى أعشى همدان. ويريد الشاعر بسعيد: سعيد بن جبير.

(7) الخصائص لابن جني: 3/ 315.

واحد، ولم يتحاموه ولم يتجنّبوه، ولم يقدح أقواهما في أضعفهما، كنت إذا أفردت الضعيف منهما بنفسه ولم تضممه إلى القوي فيتبيّن به ضعفه وتقصيره عنه، آنس به، وأقلّ احتشاماً لاستعماله"[1].

ثم يقدّم ابن جني مثالاً طريفاً لقبول هاتين الصيغتين، فيقول:"ونظير هذا الإنسان يكون له ابنان أو أكثر من ذلك، فلا يمنعه نجابة النجيب منهما الاعتراف بأدْونهما، وجمعه بينهما في المقام الواحد، إذا احتاج إلى ذلك" [2].

ويبرّر في كتابه الخصائص ورود اللغتين في اللغة الواحدة، في أن تكون لغة الشاعر في الأصل إحدى اللغتين"ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى وطال بها عهده وكثر استعماله لها، فلحقت لطول المدة واتصال استعمالها بلغته الأولى" [3].

ولكن فريقاً آخر من اللغويين ذهب إلى رفض ترادفهما في المعنى، ويبدو أن البصريين قد رفضوا اتفاقهما في بعض الأفعال، وقد أشار القرشي إلى ذلك في قوله:"غلقت الباب وأغلقته وأبى البصريون إلّا أغلقته، ولم يجيزوا غَلَقْتُه البتة، وقيل سرت الدابة و أسريتها، وأبى البصريون إلّا سرتها فسارت" [4].

فابن السكيت (244هـ) يرفض الترادف بينهما ويرده إلى الوهم في استخدام إحدى الصيغتين مكان الأخرى، وقد ذكر في كتابه إصلاح المنطق طائفة شتى مما يتكلم فيه بفعلت مما تغلط فيه العامة، فيتكلمون بأفعلت. ومما يتكلم فيه بأفعلت مما يتكلم فيه العامة بفعلت[5].

وقد أنكر ابن درستويه (337هـ) ترادف هاتين الصيغتين لا سيما عندما تردان على لغة واحدة، انطلاقا من إنكاره الترادف في اللغة بشكل عام، يقول:

"ولا يكونُ فَعَلَ وأفْعَلَ بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناءٍ واحد، إلاّ أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأمّا من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظنُّ كثير من النحويّين واللغويّين، وإنّما سمعوا العرب تتكلّم على طباعها، وما في نفوسها من معانيها المختلفة،

---

(1) الخصائص لابن جني: 317/3.

(2) الخصائص لابن جني: 3/ 318.

(3) الخصائص لابن جني: 3370/1.

(4) جمهرة أشعار العرب، للقرشي، القاهرة، 1967: 439/2.

(5) إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت، تحقيق: أحمد محمود سالم، عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة: 225– 227.

وعلى ما جرت به عاداتُها وتعارُفُها، ولم يعرف السامعون تلك العلّة فيه والفروق، فظنّوا أنّهما بمعنى واحد، وتأوّلوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم، فإن كانوا قد صدقوا في نقل ذلك عن العرب، فقد أخطؤوا عليهم في تأوّلهم... وليس يجيء شيءٌ من هذا الباب إلاّ على لغتين متباينتين كما بيّنّا، أو يكون على معنيين مختلفين"[1]. لذلك نراه في كتابه تصحيح الفصيح يذكر الفروق الدلالية بين كثير من الألفاظ التي جاءت على هاتين الصيغتين.

وكذلك أنكر ابن خالويه (370هـ) اتفاقهما في المعنى،"لأن جميع كلام العرب أن يقال: فعل الشيء وأفعله غيره مثل جلس زيد وأجلسه غيره"[2].

وقد انتهج كثير من اللغويين نهج ابن درستويه في التفريق بين الصيغتين ومنهم الرضي الاسترابادي (686هـ) [3]، ثم اتبعت المعاجم والكتب اللغوية التالية مصطلحات عدة في التعامل مع استعمال هاتين الصيغتين، منها ما جاء في الصحاح للجوهري (393هـ): "وقال ثعلب: يُقال: قد أمضّني الجرح. قال: وكان مَن مضى يقول مضّني بغير ألف"[4]. فقد جعل استعمال (أمض) تطور لغوي بعد أن تركت الجماعة اللغوية استعمال (مضّني).

ونقل الزمخشري(538هـ) عن بعضهم:"أنّ مضّ وأمضّ لغتان جيِّدتان، وقال الفرّاء: أمضّ أفصح، واحتجّ بقول رؤبة: [5]

فاقْنَيْ فشرُّ القول ما أمضّا"[6]

---

(1) تصحيح الفصيح، أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه،تحقيق محمد بدوي المختون، مراجعة رمضان عبدالتواب، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1998: 70.

(2) ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط2، 1979: 156.

(3) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن ورفاقه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982: 83/1.

(4) الصحاح، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987: مادة: مضض.

(5) ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه و ترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1979: 80.

(6) شرح الفصيح، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: إبراهيم الغامديّ، المملكة العربيّة السعوديّة، 1417هـ: 1/ 452.

والملاحظ أن الزمخشري لا يرفض إحدى الصيغتين لأنها لغة من لغات العرب، فهو يميل إلى الاستعمال، وإن كان يقّدم لنا رأي الفراء الذي يفضل الأفصح منهما وهي (أمضّ).

وقد مال ابن منظور (711هـ) إلى استخدام مصطلحات الخطأ والصواب في التعامل مع بعض الأفعال الواردة على هاتين الصيغتين، كما نلحظ في قوله في مادة (وعد): "العامة تخطئ، وتقول: "أوعدني فلان"وما يزال هذا الخطأ حيّاً في لغة عوام العراق" [(1)].

وذهب السيوطي (911هـ) إلى جعل السبب في انتشار اللغة الأضعف هو استعمال المولدين لها فصارت ألسنتهم بالخطأ جارية نحو قولهم: "أصرف الله عنك كذا" والصواب صرف[(2)].

ثالثاً: آراء اللغويين المعاصرين في هذه الظاهرة:

سار علماء اللغة المعاصرون على نهج علمائنا السابقين، فتناولوا هذه الظاهرة من جانب صرفي، ومن جانب دلالي حاولوا من خلاله الوقوف عند أسباب هذه الظاهرة. والحق أن أغلب ما اطلعت عليه من دراساتهم يفيد أن الآراء في الجانب الصرفي لم تتعدَّ آراء القدماء، كما نلحظ في دراسة الدكتورة خديجة الحديثي[(3)]، ودراسة هاشم طه شلاش[(4)]، ودراسة إبراهيم الشمسان[(5)]، ودراسة الدكتور عصام نو الدين[(6)]، ودراسة الدكتور عطية سليمان أحمد[(7)]. وقد حاول بعض الدراسين المعاصرين تقديم رؤية صرفية جديدة لتوحيد الدلالة الصرفية لصيغة (أفعل)، كما فعل

---

(1) لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، 1994: مادة (وعد).

(2) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد جاد المولى ورفاقه، القاهرة، 1958: 1/ 260.

(3) انظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، ط 1، بغداد، 1965م: 391 وما بعدها.

(4) انظر: أوزان الفعل ومعانيها، هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب، النجف الأشرف،1971م: 57 وما بعدها.

(5) انظر: أبنية الفعل دلالاتها وعلاقاتها، أبو أوس إبراهيم الشمسان، دار المدني، جدّة، ط1، 1987م: 16 وما بعدها.

(6) انظر: أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب دراسات لسانيّة ولغويّة، عصام نور الدين، دار الفكر اللبنانيّ، بيروت، ط1، 1997: 201 وما بعدها.

(7) انظر: فعلت وأفعلت، دراسة دلالية صرفية، عطية سليمان أحمد، كلية التربية بالسويس،(لم يرد إلا هذا التوثيق على الكتاب): 46 وما بعدها.

الدكتور خلف عايد إبراهيم الجرادات الذي حاول في مقاله: (توحيد الدلالة الصرفية للصيغة الفعلية "أفعل")[1] أن يردّ كل المعاني المذكورة في كتب اللغة لصيغة (أفعل) إلى دلالة واحدة هي (الجعل والصيرورة) [2].

وقد فسَّر بعض المعاصرين هذه الظاهرة في العربية بردّها إلى قضية التعدي واللزوم، أو إلى اختلاف اللهجات، وهذا ما نجده عند الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صبحي التميمي في مقدمة تحقيق كتاب (فعلت وأفعلت) للزجاج، فنقرأ:

"فالأصل أن يتعدى الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة في مثل قولنا: خرج علي، وأخرج محمد علياً، غير أننا نجد في بعض الأحيان شيئاً من الأفعال في الفصحى يأتي متعدّياً بالهمزة وبغيرها، وتفسير هذا عندنا- في إطار ما عُرف عن القبائل الحجازية من ترك الهمزة، في مقابل القبائل النجدية التي تحتفظ بالهمزة في أماكنها القديمة في الكلمة- لا يكون إلا بعزو الصيغ المهموزة إلى القبائل النجدية، والصيغ الخالية من الهمزة إلى القبائل الحجازية" [3].ثم يضرب المحققان أمثلة على هذا التوجيه، بقولهما:

"وفي نصوص العربية ما يشهد بصحة هذه النظرية، كما في لسان العرب (فتن) من قوله: وأهل الحجاز يقولون: فتنته المرأة، إذا ولّهته وأحبّها، وأهل نجد يقولون: أفتنته، غير أننا نقابل في الفصحى عكس هذه الظاهرة تماماً، إذ نجد (فَعَلَ) المتعدي في الأصل إلى جانب (أفعل) المتعدي كذلك، مثل: سقيتُ فلاناً، وأسقيته، فالأصل هنا هو الثلاثي المجرّد، أما المزيد بالهمزة، فإنه ناتج بسبب حذلقة أهل الحجاز الذين يهمزون ما ليس أصله الهمزة مبالغة في التفصّح" [4].

و نميل في تفسير تلك الظاهرة إلى قول الدكتور عطية سليمان أحمد الذي ردّ السبب إلى الاختلاف اللهجي، وردّ عناية اللغويين بهذه الظاهرة إلى دافع تحليلي دلالي، عندما قال:

"لقد بدأ الاهتمام بالفرق بين الصيغتين عندما بدأ جامعو اللغة في ملاحظة الفرق بين الصيغتين، حيث الدافع للتمييز بينهما هو دافع دراسي تحليلي للبحث عن نقاط الخلاف والاتفاق في استخدامهما وبيئة كل صيغة ومعنى كل صيغة في هذه البيئة... فالفرق بينهما نشأ نتيجة الدراسة،

---

(1) توحيد الدلالة الصرفيّة للصيغة الفعليّة (أفْعَلَ)، د. خلف عايد إبراهيم الجرادات، مجلة مجمع اللغة العربية، الأردن.

(2) توحيد الدلالة الصرفيّة للصيغة الفعليّة (أفْعَلَ)، د. خلف عايد إبراهيم الجرادات: 17.

(3) فعلت وأفعلت للزجاج: 5 مقدمة التحقيق.

(4) فعلت وأفعلت للزجاج: التوثيق السابق نفسه.

والبحث وجمع اللغة وليس نتيجة لتضارب الآراء في الاستخدام بين البيئات أو اللهجات العربية قديماً وحديثاً، فلكلّ بيئة من تلك البيئات أو اللهجات المختلفة صيغة تستخدمها من الصيغتين، وهما يحققان القدرة على التفاهم بين أفراد تلك البيئة أو اللهجة في حال وجودهما معاً فيها" [1].

غير أن الدكتور عطية سليمان بعد أن رد استعمال الصيغتين إلى قدرتهما في تحقيق التواصل، نراه في سياق آخر يذهب إلى ما يوحي بأنه يناقض ذلك عندما رأى أن الأصل هو اتفاق فعل وأفعل في المعنى ويدعو إلى إعادة النظر فيما اختلف المعنى فيه بين فعل وأفعل، يقول:

"ذكر ابن قتيبة في هذا الباب (باب فعلت وأفعلت) مائتين وخمسة وعشرين فعلاً فيما اتفق فيهم فعل مع أفعل، مما يظهر الكم الكبير لتلك الأفعال المتفقة في المعنى. مما يفهم منه أن الأصل في ذلك هو اتفاق فعل مع أفعل في المعنى، ولهذا يجب إعادة النظر فيما اختلف المعنى فيه بين فعل وأفعل، ثم عرض نتائج هذه الدراسة لتحديد عوامل وأسباب التحوّل عن هذا الأصل من اتفاق المعنى بينهما إلى اختلافه" [2].

ولا أرى أن هذا المقياس (كثرة الأفعال التي أوردها ابن قتيبة على اتفاق المعنى بين الصيغتين) سبباً علمياً كافياً للذهاب إلى جعل المختلف في المعنى هو الشاذ، إذ إن منطق اللغة هو منطق اجتماعي استعمالي مرتبط بالجماعة اللغوية الناطقة للغة، فالزجاج- الذي ندرسه في هذا البحث- لم ير ذلك، ومن هنا صنّف كتابه فعلت وأفعلت على ما اتفق في المعنى من الأفعال، وعلى ما اختلف في المعنى في الأفعال وأورد على كل منهما شواهد كثيرة، حتى السجستاني والجواليقي الذين صنفا فيما اتفق في المعنى من هاتين الصيغتين، فذلك يضمر أن هناك أفعالاً من هاتين الصيغتين قد اختلفتا في المعنى، وإلا لم يكن هناك مسوّغ لتأليف كتابيهما لو كان الأمر على غير تلك الصورة.

وقد أورد الدكتور خليل العطية محقق كتاب السجستاني تفسيراً ربما يكون أكثر علمية وقبولاً لدى الباحث عندما رد أسباب هذه الظاهرة إلى خلاف اللهجات بين القبائل العربية [3].

---

(1) فعلت وأفعلت دراسة دلالية صرفية، د. عطية سليمان أحمد: 10

(2) فعلت وأفعلت دراسة دلالية صرفية، د. عطية سليمان أحمد: 14.

(3) فعلت وأفعلت للسجستاني: 65- 66 من مقدمة التحقيق.

وهذا الرأي هو ما كان ذهب إليه ابن جني الذي أشرنا إليه سابقاً عندما رأى الأصل أن تكون لغة الشاعر إحدى اللغتين "ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى وطال بها عهده، وكثر استعماله لها فلحقت لطول المدة واتصال استعماله لها بلغته الأصلية" [1].

وإن كنّا نتفق مع الدكتور العطية إلى تفسير استعمال الصيغتين إلى التداخل بين اللهجات، فإن هذا الأمر نفسه يجعلنا نميل إلى أن وجود اختلاف في المعنى بين الصيغتين قد يكون عائداً إلى الاختلاف الاستعمالي بين اللهجات أيضاً.

وأخيراً يمكن أن أخلص من هذا العرض إلى أن القدماء والمعاصرين من علمائنا انحصر تأويلهم للظاهرة في إطار صرفي يتمثل في التعدي واللزوم، وفي إطار تفسير لهجي يبيّن أن الاختلاف في المعنى بين الصيغتين عائد إلى اختلاف القبائل في استعمالهما، والحقيقة أن آراء المعاصرين في هذه الظاهرة لم تكن إلا صدى لآراء علمائنا القدماء.

---

(1) الخصائص لابن جني: 1/ 370.

المبحث الثاني

مؤلّفات فعلت وأفعلت ومناهج أصحابها فيها

أولا: فعلت وأفعلت للسجستاني (255هـ):

هو سهل بن محمّد بن عثمان بن يزيد الجشميّ السجستانيّ[1]. وهو مولى لقبيلة جُشمَ العربيّة. منسوبٌ إلى سجستان في خراسان، وكانَ نزيل البصرة"[2].عاشَ نحو تسعينَ عاماً امتدّت من سنة خمس وستين ومئة للهجرة إلى سنة خمسٍ وخمسين ومئتين للهجرة[3].

استقى السجستاني علمهُ في اللغة والقرآن والشّعر عن علماء عصرهِ وكانَ تقيّاً ورعاً ممّا جعلهُ أهلاً للمنزلة العالية وانتشارِ الذّكر، فصارَ إمامَ البصرة، ثمَّ أضحى "جمّاعةً للكتبِ يُبحِرُ فيها، فيقرؤها على المنبر"[4].

شُغِلَ بكتبهِ وتلامذتهِ يُقرئهم اللغةَ والأدبَ والقرآن وشُغِلَ عن الاتصالِ بخلفاءِ عصرهِ[5]. ومن شيخوخه: الأخفش الأوسط، و أبو سعيد عبد الملك بن قريب (الأصمعي)، وأبو زيد سعيد بن مالك الأنصاري، و أبو عبيدة معمر بن المثنّى[6].

وأبرز تلامذته أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد، و أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة[7].

يظهرُ أنَّ أبا حاتمٍ كانَ لغويّاً ونحْويّاً بارعاً في المعمّى ولهُ علمٌ جيِّدٌ، في عروضِ الشِّعر إضافةً إلى كونهِ محدِّثاً ومقرِئاً [8].

---

(1) طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1999: 94–96.

(2) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، بيروت، 1989: 150/2.

(3) أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1936: 72–أنباه الرواة 61/2.

(4) إنباه الرواة على أنباء النحاة، للقفطي: 59/2– وفيّات الأعيان 151/2.

(5) وفيّات الأعيان 344/2.

(6) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: 74.

(7) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار المأمون، القاهرة، 1936: 163/11.

(8) معجم الأدباء: 163/11.

أمّا مُؤَلَّفاتُهُ و رسائلهُ وكتبُهُ، فقد قاربت عناوينُها الخمسينَ مؤلَّفاً أهمُّها: فعلتُ وأفعلتُ- الإبل– الإتباع – اختلاف المصاحف – الأضداد – إعراب القرآن – ما تلحن به العامّة – المقصور والممدود – النقط والشكل[1].

يعرض كتابه (فعلت وأفعلت) المواد اللغوية الواردة في كلام العرب على صيغتي (فعل وأفعل)، ويعد هذا الكتاب ضمن المصنَّفاتِ التي مهَّدَتْ لظهورِ موسوعاتِ المعجماتِ من جهة، ومن جهةٍ أخرى تبرز أهميته من كونه نقل إلينا مادّةً علميَّةً لغويّةً تعرّفنا على آراءِ علماءٍ ثلاثةٍ ألَّفوا في موضوعِ (فعل وأفعل) ولم تصلنا مؤلَّفاتُهُمْ وهم الأصمعيّ وأبو زيد وأبو عبيدة وفي الكتاب جلاءُ آرائهم وتتبُّعُ رأي الأصمعيّ[2].

إنَّ استقراءَ كتاب أبي حاتم السجستانيّ (فعلتُ وأفعلتُ) يُظهِرُ جليّاً منهجَ المؤلِّف وأمانتَهُ العلميّة في نقل المسائل التي يعرضها ودقّتَهُ، ويمكن تحديد سمات هذا المنهج بالنقاط الآتية:

1- نجدُ أنَّهُ يأتي بما قالتهُ العرب على لفظ فعلتُ و أفعلتُ من حيثُ المعنى: أهو واحد أم مختلف؟ أو معنى أحدهما وحسب ؟

فممّا تكلمتْ به العرب على لفظ فعلتُ و أفعلتُ والمعنى واحد قولهُ: "كننتُ الدُّرَّةَ والجاريةَ وكلُّ شيءٍ صنتُهُ فأنا أكنُّها وأنا كانٌّ وهي مكنونة"[3]

وممّا تكلّمت به العربُ بلفظ فعلتُ وأفعلتُ والمعنى مختلف: وقد صرّح باختلافهِ في قولهِ: "ويُقالُ جزَّ شعرهُ وأجزَّ شعره... ومعناهما مختلف"[4]

ومثالُ مل جاءَ على فعلتُ وحدهُ قولهُ: "يُقالُ: محَّ الثوبُ إذا أخلقَ ولا يُقالُ أمحَّ.." [5]

ومثالُ ما اقتصرَ على أفعلَ وحسب كقولهِ: "يُقالُ أمخَّ العَظمُ إمخاخاً إذا صارَ فيه المُخ، ولا يُقالُ غيرُ ذلك، لا يُقالُ: مَخَّ"[6].

---

(1) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، دار المعارف، القاهرة، 1969: 60/2

(2) انظر: فعلت وأفعلت، لأبي حاتم السجستاني،عني بشرحه وتحقيقه: د. خليل إبراهيم العطية،دار صادر، بيروت، ط2، 1996: مقدمة المحقق: 52.

(3) فعلت وأفعلت، للسجستاني:82.

(4) فعلت وأفعلت، للسجستاني: 83.

(5) فعلت وأفعلت، للسجستاني: 83.

(6) فعلت وأفعلت، للسجستاني:87.

2- ويظهرُ في منهج أبي حاتم أيضاً أنَّهُ إذا أوردَ إحدى الصيغتين، فهو يذكرُ المُضارع ثمَّ المصدر كقولهِ: "ينعتِ الفاكهة فهي يانعة وأينعت فهي مونعة"[1]. "وقالوا في الوجه الآخر أينعتْ تونِعُ إيناعاً"[2]

ولكنَّ السجستاني لم يلتزم بهذا المنهج في كل المواد في كتابه، فقد أوردَ الفعل ومضارعُهُ دونَ المصدر، ومن ذلك قوله:" ويُقال: نكِرتُ الشيءَ وأنكرتُهُ معروفتان، واستنكرته...قالَ أبو حاتم يُقالُ نَكِرَ ولا يُقالُ إلَّا يُنكِرُ والقياس يَنكر" [3].

وتجدرُ الإشارة هنا إلى ما أوردهُ في مقدّمةِ الكتاب ولم يلتزم به، إذْ قال: "هذا بابُ فعلتُ و أفعلتُ بمعنىً واحد"[4] فقد أوردَ معنى (فاعل)، فقالَ: "طارقتُ بينَ الثَّوبين إذا جعلتَ أحدهما على على الآخر[5].

3- الإكثار من الشواهد على المادة اللغوية، وتنوع تلك الشواهد:

أورد السجستاني في كتابه مئتين وأربعة وثلاثين مادة لغوية، كلها من الأفعال، وممّا يُحسَبُ للمؤلِّف استشهادهُ على مادته اللغوية المطروحة بما تيسّرَ لهُ من آي الذّكرِ الحكيم والحديث النبويّ الشريف و المثلِ السائر على الألسن أو البيت من الشّعرِ الفصيح،وقد جاء ترتيب الشواهد المستشهد بها في الكتاب، من حيث العدد، على النحو الآتي:

نوع الشاهد	عدد الشواهد	ملاحظات
الشعر	207 شواهد	لشعراء جاهليين ومخضرمين وأمويين
الآيات القرآنية	83 مرة	-
الأمثال والأقوال	20 مرة	-
الأحاديث النبوية الشريفة	11 مرة	-

(1) فعلت وأفعلت، للسجستاني: 84.

(2) فعلت وأفعلت، للسجستاني: 85.

(3) فعلت وأفعلت، للسجستاني: 87.

(4) فعلت وأفعلت، للسجستاني: 82.

(5) فعلت وأفعلت، للسجستاني: 167.

ومما يلاحظ أنه يبدأ استشهاده غالباً بالقرآن في حال وجد الشاهد القرآني وكان يستشهِدُ بالقرآن الكريم غير مكتفٍ بآيةٍ واحدة ممّا يُمثّلُ الحالة، فهو يسوقُ آيات عدَّةَ على المادة اللغوية الواحدة كقولهِ:

"يقول أكثر العرب، كننتُ الدرةَ والجارية وكل شيء، صنته فأنا أمنّها وأنا كانٌّ وهي مكنونة،... وأكننتُ الحديث والشيء في نفسي إذا أخفيته... وفي القرآن قولُ الله عزَّ وجل: ﴿ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَّكْنُونٌ ﴿٢٤﴾ ﴾[1]، من كننتُ، وقالَ تباركَ وتعالى في موضع آخر: ﴿ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِيٓ أَنفُسِكُمْ ﴿٢٣٥﴾ ﴾[2]، وقالَ جلَّ ثناؤهُ: ﴿ وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾"[3].

ومن استشهادِهِ بالحديثِ النبويِّ الشريف قولهُ:

"ويُقالُ: بعتُ الشيء إذا بعته واشتريته جميعاً، "ثم يورد قوله ﷺ: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا"[4].

أمّا الاستشهادُ بالشِّعر فقد بلغت الأبياتُ المُستَشهَدُ بها مئتين وسبعة أبيات لكبارِ الجاهليين والمخضرمين والأمويين والهذليين، الذين يحتج بشعرهم، فإذا ساقَ البيتَ شاهِداً نسبه إلى قائله، غالباً، وأزاحَ الغموضَ عن بعضِ ألفاظِهِ كقولهِ:"ويُقال: هبط الرجل الوادي إذا نزله ولم يُعرف أهبطه، إلا أن تقول: أهبط غيره، و لا يُقال هَبَطَ غيره. قال أبو زيد: هبطتُه و أهبطتُه سواء و أنشدنا أبو زيد:[5]

ما راعني إلا جناحٌ هابطا على البيوت قوْطهُ العُلابطا

جناح: اسم رجل، والقَوْطُ: جماعةُ الغنَم، والعُلابِطُ: الكبير.[6]"

---

(1) الطور: 24.

(2) البقرة: 235

(3) القصص: 69

(4) فعلت وأفعلت، للسجستاني: 143. والحديث في صحيح البخاري، كتاب 24، باب: 42، 43، 44.

(5) انظر: كتاب الخصائص لابن جني: 211/2 .

(6) فعلت وأفعلت للسجستاني: 127.

وقد يذكرُ روايةً مختلفةً للبيت وقد يكرّرُ الشواهد إذا استدعى الأمرُ ذلكَ.

وأخيراً من استشهاده بالمثل أو القول المأثور نقرأ قوله:"ويُقال: هديتُ العروس إلى زوجها، وهي مَهْديةٌ إليه، ولا يُقال: أهديتها إلا من الهدية التي يتهاداها الناس بينهم و يُقالُ في المثل (لا تغرَّنّكَ عروسٌ عامَ هِدائها ولا أمَةٌ عامَ اشترائها) ولا يُقالُ: إهدائها ولا إشرائها..." [1]

4- إسناده الآراء إلى أصحابها وطريقة عرض المسألة:

حرصَ السجستاني في كتابهِ فعلتُ و أفعلتُ على بيانِ آراءِ شيوخِهِ، وأكثرُ ما يبدأ بهِ كلامُ الأصمعيّ بقولهِ: "قالَ: "إشارةً إلى أنَّ المنقولَ كلامُ شيخِهِ كقولهِ: "قالَ = يقولُ أكثرُ العرب كننتُ الدُّرَّةَ..." [2]

فإذا ما نقلَ كلاماً لغير الأصمعيّ قيّدَهُ، فيقول: "قالَ أبو زيد: يُقالُ نهجَ وخلقَ وكذلك قال أبو عبيدة يُقال نهج وخلق وكذلك قال يونس"[3]

ونرى في بعضِ المواضعِ قولهُ: "يُقالُ: "فالغالبُ أنْ يكونَ الوارِدُ بعدها من كلامِ السجستانيّ[4] كقولهِ: "ويُقالُ: ركبَ مهرهُ وأركبَ مهرهُ"[5]

5- نقده للآراء أو ترجيحه لرأي من خلال استخدام مصطلحات من مثل قوله:

"وهذا الوجهُ الذي لا اختلافَ فيه"[6]، وعند الترجيح يستعمل مصطلح (أكثر)، كقوله: "واليانع أكثر في الكلام من المونع"[7]، عند تضعيف بعض الآراء التي لا شواهد عليها يقول: "ولم يجئ لهذا الكلام بخبر"[8]، ويستخدم مصطلح (ولا يُقال) كقوله: "ولا يُقال قطرته، إنما هو أقطرته"[9].

---

(1) فعلت وأفعلت للسجستاني: 101

(2) فعلت وأفعلت للسجستاني: 82.

(3) فعلت وأفعلت للسجستاني: 83.

(4) فعلت وأفعلت للسجستاني: 52.

(5) فعلت وأفعلت للسجستاني: 83.

(6) فعلت وأفعلت للسجستاني: 84.

(7) فعلت وأفعلت للسجستاني: 84.

(8) فعلت وأفعلت للسجستاني: 86.

(9) فعلت وأفعلت للسجستاني: 94.

6- اعتماده في الحكم على المادة، أو في إزالةِ لَبسٍ أو تصحيحِ وهمٍ على السماع، وهذا ما نلحظه في سياق حواره مع أستاذه الأصمعي، حيث يتلطف في الرد عليه، فنقرأ: "ويُقال: أطرقت النعلَ فهي مُطْرَقَة، قلت: أفيقال طرّقتها- بالتشديد- فقال: لا ولكن طَرَقْتُها بالتخفيف." [1]، نجدُ نجدُ أبا حاتم يعقِّبُ بقولهِ: "ولا يُقالُ ذلكَ، ولم أسمعْهُ من أحدٍ غيرهِ"[2]

7- افتقد الكتاب للتبويب المعجمي، فمن أهمِّ الظّواهرِ في كتاب فعلتُ و أفعلتُ للسجستانيّ عدمُ التزامهِ بإيرادِ الأفعالِ حسبَ حروفِ المعجم، فهو يُقحِمُ مادَّةً وسطَ مادَّةٍ أخرى كما فعلَ في مادَّةِ "حزن"حينَ أوردَ ما يتعلَّقُ بـ"حبَّ" على سبيل المثال. [3]

ونميل في تعليل ذلك إلى ما ذهب إليه محقق الكتاب الذي قال: لعلَّ ذلكَ عائدٌ إلى أنَّهُ لم يكن التبويبُ معروفاً في عهدِ أبي حاتم." [4]

8- الاستطراد في مسائل اللغة وظواهرها:

وممّا نجدُ في ثنايا الكتاب الاستطرادُ الذي دعاهُ إلى الخوضِ في مسائلِ اللّغة وظواهرها: كورود الإبدال في قولهِ:

"أسفقتُ فهو مُسفَق وأصفقتهُ بالسين والصاد،... سفقت الباب مثل صفقته إذا رددته، ومثل سفقته باليد وصفقته" [5].

ومن الاستطراد حديثه عما تخطئ فيهِ العامّة، كقوله:"... والعامة يغلطون في الحشيش فيظنونه الرطب، وهو خطأ إنما الحشيش ما قد يبس" [6].

---

(1) فعلت وأفعلت للسجستاني: 167.

(2) فعلت وأفعلت للسجستاني: 167.

(3) فعلت وأفعلت للسجستاني: 88.

(4) فعلت وأفعلت للسجستاني: 56.

(5) فعلت وأفعلت للسجستاني: 106.

(6) فعلت وأفعلت للسجستاني: 158.

ثانياً: فعلت وأفعلت للزجاج (311هـ):

الزجاج هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق النحوي الزجاج صاحب كتاب معاني القرآن[1]، كان يخرط الزجاج ثم تركه واشتغل بالأدب، فنسب إليه [2]، وقال أبو محمد بن درستويه : حدثني أبو إسحاق الزجاج قال: كنت أخرط الزجاج فاشتهيت النحو، فلزمت أبا العباس المبرد، وكان لا يعلّم مجانا، فقال: أي شيء صناعتك؟ فقلت: أخرط الزجاج، وكسبي كل يوم درهم ونصف وأريد أن تبالغ في تعليمي، وأنا أشرط أن أعطيك كل يوم درهما أبدا إلى أن يفرق الموت بيننا.." [3] .

قال أبو الفتح عبيد الله بن أحمد النحوي : توفي أبو إسحاق الزجاج في جمادي الآخرة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة" [4].

ومن شيوخه المبرد (ت 286هـ)، وثعلب (ت 291 هـ) ويعد الزجاج أستاذاً لابن السراج (ت 316هـ)، ولأبي علي الفارسي (ت 370هـ)، وللحسن بن بشر الآمدي (ت 371هـ)، وغيرهم[5].

وغيرهم[5].

ويرى محقق معاني القرآن أن الزجاج عاش في القرن الثالث الهجري، وفترة من أول القرن الرابع، وهذا الزمن الذي عاش فيه من أخصب العصور الفكرية في التاريخ العربي، ونضجت فيه ثمار العلوم في مختلف أنواعها وعُنِيَ بعلماء كثيرين ذوي شهرة واسعة في شتى ميادين العلوم."[6]

---

(1) تاريخ بغداد: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي،، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الفكر:6/89-90.
وقد وردت ترجمته في مصادر كثيرة منها: بغية الوعاه في طبقات اللغويين والنحاة: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت: 411/1.
تهذيب الأسماء واللغات :للإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي، إدارة الطباعة المنبرية، دار الكتب، العلمية، بيروت: 170/2-171
سير أعلام النبلاء :للإمام الذهبي، تحقيق أكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، ط11، 2001: 360/14

(2) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لابن خلكان:1/ 49.

(3) نزهة الألباء في طبقات الأدباء :لأبي الأنباري: 183.

(4) نزهة الألباء: 184- 185.

(5) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة :تصنيف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، حققه: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي،ط1، 1987: 61-62.

(6) معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988: 1/ 10-11.

ومن مؤلفاته التي ذكرها صاحب معجم الأدباء لياقوت: كتاب معاني القرآن، وكتاب الاشتقاق، و كتاب القوافي، وكتاب العروض، وكتاب خلق الإنسان، وكتاب مختصر النحو، وكتاب فعلت و أفعلت، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف، وكتاب شرح أبيات سيبويه، وكتاب النوادر[1].

أمّا كتابه (فعلت وأفعلت) فيعدّ الكتاب الثاني من الكتب المؤلّفة التي وصلتنا في هذا الباب بعد كتاب السجستاني، ويعدّ مرحلة متطورة في التأليف في هذا الباب، وهذا ما يمكن تلمسه في منهج مؤلفه في تأليف كتابه، والذي يظهر من خلال السمات الآتية:

1- السمة البارزة المهمة التي اتسم بها الكتاب هي التصنيف والتقسيم، وهذا ما لم نلحظه في كتاب السجستاني، ويبرز التصنيف دقة منهجه، فقد جعل كتابه في ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول: باب ما تكلمت به العرب على لفظ (فعلت وأفعلت) والمعنى واحد، والمعنى مختلف، وهو أوسع أبواب الكتاب، إذ اشتمل على ستة وخمسين باباً، جاء ثمانية وعشرون منها لما هو متفق المعنى، وثمانية وعشرون باباً لما هو مختلف المعنى، وقد اعتمد في ترتيب مواد أبوابه على الترتيب الألفبائي، فيبدأ بالمواد التي تبدأ بحرف الباء، ثم تليها المواد التي تبدأ بحرف التاء، ثم الثاء، وهكذا إلى أن ينتهي بالمواد التي تبدأ بحرف الياء. فيبدأ باب الباء من فعلت وأفعلت والمعنى واحد بقوله: "بَشَرتُ الرجلَ بخيرٍ، وأبْشَرْتُه، وأبَشّره وبشّرته مشدّداً من البشارة، وإنما قيل لها: البشارة، لأن الرجلَ إذا سمع ما يحبّ حَسُنت بشرة وجهه"[2]. ثم ينتقل إلى باب الباء من فعلت وأفعلت والمعنى مختلف فيذكر مادة (بهل وأبهل)[3]. ويعتمد هذه الطريقة في عرض بقية مواد هذا القسم. والحق أن الزجاج قد أدرك فضل طريقته في التسهيل على القارئ، فقد صرح في مقدمة كتابه:"هذا كتاب نذكر فيه ما تكلمت العرب على لفظ (فعلت وأفعلت)... وهو مُصنّف مبوّب على حروف المعجم،... وإنما ألّفتُ هذا التأليف ليسهل التماسه على طالبه، فإذا في أوله الباء طلبه في بابه، وكذلك سائر الحروف من بابه ذلك"[4].

---

(1) معجم الأدباء لياقوت الحموي: 1/ 151.

(2) فعلت وأفعلت لأبي إسحاق الزجاج، حققه: د. رمضان عبد التواب، ود. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، 1995: 50.

(3) فعلت وأفعلت لأبي إسحاق الزجاج: 55.

(4) فعلت وأفعلت لأبي إسحاق الزجاج: 49- 50.

وهذا الترتيب شكّل الأساس الذي اعتمدته المعاجم اللغوية التي اتبعت هذا الترتيب في تصنيف مواد معاجمها[1].

والقسم الثاني من الكتاب اعتمد فيه النهج السابق في التبويب المعجمي، وقد تألّف من ثمانية وعشرين باباً، حمل عنوان: باب ما تُكُلّم فيه بأفعلتُ، وما اختير فيه أفعلتُ دون فَعَلتُ، ابتدأه بمواد باب الباء، فقال:" أبّن الرجلُ بالمكان: إذا أقام فيه. وأبرّ على القوم: إذا غلبهم..." [2] ثم تبعه بباب التاء فالثاء... كما فعل في القسم الأول.

والقسم الثالث من الكتاب هو باب ما تُكُلّم فيه بفعلتُ، وما اخْتِيرَ فيه فعلتُ على أفعلتُ، ابتدأه بباب الباء على طريقته في القسمين السابقين، فقال: "بَهَأتُ به، وبسأْتُ به: إذا أَنِستُ به..." [3]

2- يُؤخذ على الزجاج الاختصار الشديد بخلاف منهج السجستاني الذي كان يُفصل في المواد، ويبرز الاختصار عند الزجاج في القسم الثالث، فمثلاً وردت مواد باب الباء والتاء والثاء في صفحة واحدة، وبعض الأبواب لم يتعدَ السطر الواحد، ومن ذلك على سبيل المثال قوله:"تنخَ الرجلُ بالمكان وتنأ به: إذا أقام به، وتَمكَ السنام: إذا انتصب." [4] فهذا ما أورده الزجاج في باب التاء.

3- لاحظنا عناية السجستاني بالشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف والأمثال والأقوال والشواهد الشعرية، وإكثاره منها، في حين لم نلمس ذلك عند الزجاج ربما السبب عائد إلى أن منهجه قائم على الاختصار، وقد توزعت الشواهد عند الزجاج في كتابه على النحو الآتي:

نوع الشاهد	عدد الشواهد	ملاحظات
الشعر	31 بيتاً	لم يُعنَ بنسبة الأبيات إلى قائليها(13 بيتاً غير منسوب)
الآيات القرآنية	6 آيات	-
الأحاديث النبوية الشريفة	حديث واحد	-

(1) أطلق على هذه المدرسية المعجمية التي ترتب موادها حسب أوائل الأصول، مدرسة المعاجم التي تأخذ بأوائل الحروف، أو مدرسة البرمكي، نسبة إلى الإمام أبي المعالي محمد بن تميم البرمكي المتوفى سنة (411)، علماً أنه لم يُؤلف معجماً، وإنما أعاد ترتيب كتاب الصحاح للجوهري وفق أوائل الأصول. انظر: علم الدلالة والمفردات: د.هايل محمد الطالب، منشورات جامعة البعث، حمص، 2014: 142– 143 .

(2) فعلت وأفعلت للزجاج: 133.

(3) فعلت وأفعلت للزجاج: 147.

(4) فعلت وأفعلت للزجاج: 147.

بمقارنة هذا الجدول مع الجدول الذي أوردناه عند السجستاني، يمكن أن نلحظ أنه على الرغم من اهتمام الزجاج بإيراد مادة لغوية ضخمة تدل على تمكن من الجمع والتصنيف إلا أن تلك المادة لم تسعف بشواهد تغنيها، وهذا ما كانت عناية السجستاني منصبة عليه، إذ أغنى المادة بشواهد متنوعة من الشواهد. كذلك يمكن أن نلحظ أن الدقة العلمية عند السجستاني كانت أوسع وهذا ما يظهر من خلال ميله إلى توثيق الشواهد بردها إلى أصحابها في حين أن الزجاج لم يحفل بذلك.

4- اقتصر كتاب السجستاني على ما جاء من (فعلت وفعلت بمعنى واحد)، يقول في مقدمة كتابه: "هذاب باب فعلت وأفعلت بمعنى واحد عن عبد الملك بن قُريب الأصمعي سألته عنه حرفاً حرفا" [1].

أما كتاب الزجاج فكان أوسع مادة إذ اشتمل على ما جاء من فعلت وأفعلت في كلام العرب والمعنى واحد، وما جاء منه على الصيغتين والمعنى مختلف، وما انفرد من كلام العرب على صيغة واحدة ولم يأت على صيغة أخرى، يقول في مقدمة كتابه: "هذا كتاب نذكر فيه ما تكلمت به العرب على لفظ فعلت وأفعلت والمعنى واحد، وما تكلمت به على لفظ فعلت وأفعلت والمعنى مختلف، وما ذُكر فيه (فعلتُ) وحده، وما ذُكر فيه (أفعلت) وحده، مما يجري في الكتب والمخاطبات" [2].

5- لم يكن الزجاج يبدي رأيه عند ورود الصيغتين أيهما الأفضل والأحسن، بخلاف ما كان يفعل السجستاني، إذ كان يورد في مواضع كثيرة ترجيحاته بمصطلحات واضحة تدل على رأيه أو موقفه اللغوي.

ومن المواضع القليلة التي كان يبدي فيها رأيه، نجده استعمل مصطلحات دالة على ذلك منها:

مصطلح: (والاختيار في هذا) كقوله: "قال أبو عبيدة وأبو زيد الأنصاري: بَرَق الرجلُ و أبرق: إذا أوعد وتهدد، وكذلك بَرَقَت السماء وأبرقت، والاختيار في هذا برق الرجل، وبرقت السماء" [3]. فقد أورد رأي أبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري ثم أورد ما يراه الأفضل باستعمال مصطلح (والاختيار في ذلك).

---

(1) فعلت وأفعلت للسجستاني: 82.

(2) فعلت وأفعلت للزجاج: 49.

(3) فعلت وأفعلت للزجاج: 51.

ومصطلح: (رديئة) عندما يرى أن توجيه المادة ضعيف كما نلحظ في قوله: "... ووقفت الدابة، وأوقفتها (بالألف) رديئة جدا"[1].

6- كان يبدأ بصيغة فَعَل ثم أفعل، فيذكر الصيغتين معاً إذا كان هناك اتفاق في المعنى، مثل:

"ثرى المكان وأثرى: إذا نَديَ بعد يبْس و كثر فيه الندى، و كذلك ثرى القوم و أثرى القوم: إذا كثرت أموالهم"[2]

وأما إذا كانت الصيغتان مختلفتين في المعنى فكان يتبع كل صيغة بمعناها، كما يمكن أن نلحظ في قوله:

"ونَجَدْتُ الرجلَ: غَلَبْتهُ، وأنجدته: أعنتهُ" [3].

7- غالباً ما كان يورد صيغة الماضي ثم يتبعها بصيغة المصدر، ومن أمثلة ذلك قوله:

"وأسجد إسجاداً: إذا طأطأ رأسَه وانقاد، وساف الرجلُ الشيء سوْفاً، إذا شمّه" [4].

8- كان يرتّب عرض المادة اللغوية في كثير من الأحيان، فيذكر الماضي، فالمضارع فالمصدر. كما نلحظ في قوله:

"يُقال: غار الماءُ يغور غوراً يغور غوراً: إذا غاص"[5]

9- كان يذكر المصادر المتعددة للصيغة الواحدة[6]، كما نلحظ في الشاهد الآتي:

"ونصفت القوم: خدمتهم، وأنصفت في المعاملة إنصافاً ونصفة" [7].

10- رُتّبت الألفاظ فيه في أبواب بدأت بحرف الباء و انتهت بحرف الياء وهو بذلك يتميز عن السجستاني الذي لم يعنّ بترتيب مواد كتابه. لكن تجدر الإشارة إلى أن السجستاني كان يراعي في أغلب الأحيان تقارب المعاني للألفاظ التي يوردها فقد بدأ مثلاً بـ كنن و أكنن في بداية مخطوطته قائلاً (كننْتُ الدرّة و الجارية و كل شيء صنته) ليتبعها بشرح حمى التي تقاربها في المعنى ثم يتابع بما يناقضهما و هو محَّ التي بمعنى البلى و الزوال[8].

---

(1) فعلت وأفعلت للزجاج: 124.

(2) فعلت وأفعلت للزجاج: انظر مقدمة المحقق: 34، وانظر: 58.

(3) فعلت وأفعلت للزجاج: 123.

(4) فعلت وأفعلت للزجاج: 89.

(5) فعلت وأفعلت للزجاج: 104.

(6) فعلت وأفعلت للزجاج: 35.

(7) فعلت وأفعلت للزجاج: 122.

(8) فعلت وأفعلت للسجستاني: 82-83.

11- و مما يلفت النظر أنه جعل حرف الهمزة قبل الياء[1]، و ليس في بداية الأبواب كما فعل واضعو المعاجم فيما بعد. كما يلفت النظر أنه عند ترتيب الكلمات التي تبدأ بحرف معيّن في بابه لم يراع ترتيب الحرفين الثاني و الثالث (فمثلاً في باب الباء بدأ بـ (بشر) ثم (بلّ) ثم (بدأ) ثم (برق)...و هكذا) [2].

12- لكنّ الزجاج حرص على جعل ما اتفق في المعنى في باب ثمَّ ما اختلف في المعنى في باب آخر يأتي بعده مباشرة، و كان يحرص على البدء بصيغة فَعَلَ ثم أَفْعَلَ في زمن الماضي و يفصّل في المعاني المتفقة ثم في المعاني المختلفة معتمداً الإيجاز في شرحها. كما لاحظنا في الأمثلة السابقة.

13- كما أنّه لا ينسب الآراء إلى أصحابها إلّا نادراً. و هو بذلك يختلف اختلافاً كبيراً عن السجستاني الذي كان يفتخر بسؤال الأصمعي بل إنه أحياناً كان يذكر المناظرات التي تجري بينه و بين غيره من الشيوخ. و كان حريصاً على تبيّن رأي الأصمعي لأنه كان "مولعاً بالجيّد المشهور ومضيّقاً فيما سواه"[3].

ثالثاً: فعلت وأفعلت للجواليقي (540هـ):

هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن أبو منصور الجواليقي، ولد في بغداد سنة 466هـ[4]. كان رجلاً فاضلاً، متديناً، ثقةً، كامل العقل، منضبطاً، إماماً في اللغة والأدب، لا يتكلم إلا بعد تفكيرٍ طويل، وأكثر ما يقوله (لا أدري)، برع في دراسة اللغة ودرس في المدرسة النظامية، وكان ذا خطٍّ جميلٍ، تتلمذ على يدي علماء عصره، كأبي الحسن بن الخطيب الأنباري وأبي الفوارس الزينبي النقيب الكامل الهاشمي، وأبي الحسن بن الطيوري الصيرفي، والسرّاج القارئ جعفر بن أحمد بن الحسين وغيرهم[5].

---

(1) فعلت وأفعلت لزجاج: باب الهمزة: 129–130، وباب الياء: 130، وقد بدأ بحرف الباء: 50.

(2) فعلت وأفعلت للزجاج: 50– 511.

(3) فعلت وأفعلت للسجستاني: 3 من مقدمة المحقق.

(4) وفيات الأعيان لابن خلكان: 342/5– 344.

(5) المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، 1361هـ: 22.

أما نسبه فابن الجواليقي البغدادي الحنبلي، والجواليقي نسبة إلى (الجوالق) مأخوذة من اللغة الفارسية وجمعها (جواليق) بفتح الجيم حيث قال: (الجوالق) أعجمي معرب وأصله بالفارسية (كواله)، وقد وردت هذه الكلمة في اللسان عند ابن منظور بضم الجيم وفتح اللام وكسرها ومعناها وعاء من الأوعية معرف معرب وأورد البيت الآتي[1]:

أُحِبُّ ماوِيَّةَ حُبّاً صادِقا، حُبَّ أَبي الجُوالِقِ الجُوالِقا

أَي هو شديد الحب لما في جوالقه من الطعام[2].

والجواليقي عربي من أسرة بغدادية قديمة، لعلها حرصت على تنشئة ابنها (موهوبا) في جو من العلم يتيح له أن يرفع من مكانتها الاجتماعية والاقتصادية، فعملت على إدخاله في الجو العلمي منذ كان صبيا لا يتجاوز التاسعة من عمره، وتعليمهم كيف يصححون أصول كتبهم على الشيوخ وكيف يحفظونها من العبث والضياع حتى إذا كبر الطالب وجد بين يديه أصولا صحيحة من كتب العلم سمعها صغيرا على شيوخ كبار فرواها لما بعده بالإسناد العالي[3].

عمل الجواليقي على تزود الأدب فاتصل بأبي زكريا التبريزي وقرأ عليه سبع عشرة سنة استوفى فيها علوم الأدب من اللغة والشعر[4].

وتتلمذ على يديه كبار العلماء، منهم: أبو سعد السمعاني الحافظ وأبو محمد بن الخشاب وأبو البركات بن الأنباري وأبو الفرج بن الجوزي وغيرهم الكثير[5].

وألّف العديد من الكتب والمصنفات، أهمها (المعرّب من الكلام الأجنبي على حروف المعجم - شرح أدب الكاتب - العروض - فعلت وأفعلت) وغيرها. وقد توفي سنة 540هـ، في بغداد.

أما منهجه في كتابه (ما جاء من فعلت وأفعلت بمعنى واحد مؤلَّف على حروف المعجم) فيمكن الوقوف عند ملامحه من خلال النقاط الآتية:

---

(1) انظر: لسان العرب: مادة (جلق).

(2) لسان العرب: المادة السابقة.

(3) المعرب للجواليقي: 30.

(4) أبو منصور الجواليقي وجهوده في اللغة، مصطفى عويضة، دار طوباس للنشر والتوزيع، ط1، 1994: 28.

(5) اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير، نشر مكتبة القدسي، القاهرة، 1357هـ:،244 المعرّب لأبي منصور الجواليقي: 158 .

1- رتّب رسالته (ما جاء على فَعَلْتُ و أَفْعَلْتُ و المعنى واحد) على حروف الهجاء فقسمها إلى أبواب بدأها بباب حرف الباء الذي ذكر فيه ما ذكره من الألفاظ التي تبدأ أصولها بحرف الباء حتى أنهاه، ثم انتقل إلى حرف التاء و هكذا... حتى نهاية حروف الهجاء. و هذا يعني أنه لم يبدأ بحرف الألف كما فعلت المعاجم في مرحلة تالية التي استمدت منه ومن رسالتي الزجاج و السجستاني وغيرهم موادّها، و لم يراع ترتيب الحرفين الثاني فالثالث من جذر الكلمة التي يشرحها فمثلاً (فقد بدأ بـ بشر ثم انتقل إلى بَلَّ... و هكذا) ربّما لأن رسالته كما وصفها تلاميذه (قطعة من اللغة) [1]، لقصرها و للإيجاز فيها مما يجعل البحث عن اللفظة سهلاً لا صعوبة فيه.

2- في حين أن الزجاج عمد إلى تقسيم كتابه إلى ثلاثة أقسام اعتمد فيها استخدام صيغتيّ (فعلت وأفعلت) وذلك وفق أبواب هي:

- باب ما تكلّمت به العرب على لفظ (فعلت وأفعلت) والمعنى واحد، والمعنى مختلف.
- باب ما تكلّم فيه بـ(أفعلت) دون (فعلت).
- باب ما تكلّم فيه بـ(فعلت) دون (أفعلت).

نرى أن ما اعتمده الجواليقيّ في كتابه (ما جاء على فعلت وأفعلت) هو منهج الزجّاج نفسه في المعاني المتّفقة فقط ؛ أي إنّه استقى منهجه ممّا صنّفه الزجّاج في المعنى الواحد وذلك باعتماده في هذا كتابه تصنيفاً أقرب ما يكون إلى التصنيف المعجميّ بالنسبة إلى الأفعال حتى لا يغيب عن ذهن الدارس المعاني المتّفقة للأفعال بصيغتيّ (فعلت وأفعلت) [2].

3- لكنّ ما اختلف فيه المنهجان أنّ تصنيف الزجّاج كان أوسع وأشمل في الدراسة من منهج الجواليقيّ، وهذا ما سنلحظه من مقارنة بعض المواد المتشابهة بين المؤلفين في فقرة آتية.

4- لاحظت في دراستي أن الأفعال المذكورة عند الزجاج هي نفسها الواردة عند الجواليقي، ولكن المؤلفين التزما التسلسل الهجائي للحرف الأول فقط، وأغفلا التسلسل الهجائي للحرفين الثاني والثالث، مع أنهما ذكرا أن الترتيب سيكون هجائياً كاملاً، فكثر عندهما أن يسبق حرف الياء حرف الميم أو الدال، فالجواليقي جاء بترتيب الأفعال ذاته من دون تغير فيه ومن دون تبديل كما ورد عند الزجاج. فلم يغيّر فعلاً واحداً مما جاء به الزجاج. ولم يفصّل كما جاء عند الزجاج، ولكنه عمد في المنهج إلى المعنى الواحد فقط.

---

(1) فعلت وأفعلت للجواليقي، مقدمة المحقق: 12.

(2) فعلت وأفعلت للجواليقي: 7.

5- لم يهتم المؤلفان للمعنى الواحد بين الفعلين أو لاستخدامهما، وهذا مطروق في المعجمات، فالمعاجم تأتي بأحوال الفعل كافة سواء كانت مترابطة مترادفة أم متضادة.

6- لم يهتما لأحوال الزيادة الواضحة في (أفعلت) وما تفعله زيادة الهمزة من تغير في المعنى لا تتحقق في الصيغة الأخرى (فعلت) في الفعل الثلاثي، وهذا ما يؤكد أهمية الزيادة في (أفعل) وما تقدمه من معنى جديد مؤكدٍ حيناً، ومغايرٍ حيناً أخرى، بحيث قد يكون الاختلاف بينهما أحياناً جذرياً.

7- التزم الجواليقي فقط المعنى الواحد في تصنيفه، أما الزجاج فقد توسّع في بحثه بشكل كبير بحيث قدّم المعنى الواحد والمعنى المختلف للأفعال وأكثر ما كان يلتزم بنية الجملة التي يستخدم فيها الفعل، ثمّ قدم التصنيف وفق ما يُستخدم فيه (فعلت) دون (أفعلت)، وما يستخدم فيه (أفعلت) دون (فعلت)

8- من ناحية الشواهد لم يُعنّ الجواليقي بإيراد الشواهد على مادته اللغوية، فهو لم يستشهد بآيات من القرآن الكريم، و لم يذكر سوى أربعة شواهد شعرية في كتابه، كما نلحظ في قوله:

"يُقال أقرع بين نسائه وهو الكلام الفصيح، وقد جاء على القياس قرع بين نسائه.

وأنشد ابن الأعرابي في نوادره لخداش بن زهير في ثقيف: [1]

إذا اصطادوا بغاثاً شيّطوهُ فكان وفاء شايهم القُروع

وهذا ما يدل على ميل الجواليقي إلى الاختصار والإيجاز في عرض مادته اللغوية.

رابعاً: مقارنة تطبيقية بين اللغويين الثلاثة:

نورد فيما يأتي بعض المواد المتشابهة التي وردت عند السجستاني والزجاج والجواليقي للمقارنة بين منهج كل واحد منهم في عرض المادة اللغوية، ولإيضاح منهج كل منهم:

جاء في مادة (بشر) عند السجستاني ما يلي:

" يُقال: بشّرتُهُ بخيرٍ مشدّدة و بَشَرْته مخفّفة و أما أبشّره و أبشُرهُ به لغتان معروفتان و كذلك بَشَرْته، قال الله عز وجل ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾ ﴾ [2] و لم يقل أبشر يُبشر في ذا المعنى

---

(1) فعلت وأفعلت، للجواليقي: 62، وقد ورد المحقق في الحاشية رقم (4) من الصفحة نفسها: القروع: المقارعة، ومعنى البيت: كان البغاث أكثر وفاء من شاتهم التي يتقارعون عليها، لأنه لا قدرة لهم أن يتقارعوا على جزر.

(2) آل عمران:21.

شيئاً، قرأ أبو عمرو ﴿ ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ﴿٢٣﴾ ﴾ [1]، قال: لأنه لم يقل يبشّر الله عبادَه، و أنشد لخفاف في معنى بَشَرَ يبشُرُ: [2]

وَقَد غَدَوْتَ إلى الحَانَوتِ أُبْشِرُه بالحلِ تحتي على العِيرَانَةِ الأُجُدِ

و الحانوت عنده فيما أظن صاحب حانوت الخمر قال أرأيت من قولهم أبشر بخير قال: هذا إذا بشرته بخير و فرح وفي القرآن الكريم ﴿ وَأَبْشِرُوا۟ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [3]، وأبْشَرْت الأديمَ: فأظهرْتَ بشرته و هي منبت الشعر و آدمته: أظهرت أدمته و الأدَمة: ما يلي اللحم من الجلد، و البشرة ما كان يلي الشعر و يقال: عنان مؤدم و عنان مُبْشَر، وقال في مثل (إنما امرأة فلان المؤدمة المُبَشَّرة) أي عندها لين وشدّة و ربما قال (الأصمعي) خلاف هذا فقال: البَشَرة التي تلي اللحم و الأدمة التي تلي الشعر، و القول هو الأول و كذلك قال أبو زيد و أبو مالك[4]."

وجاء في المادة نفسها عند الزجاج ما يلي:

"يُقال: بَشَرْتُ الرجلَ بخير و أبْشرْتُهُ و أبشرُهُ و أبشّره و بشرَّته مُشدَّداً أيضاً من البشارة. وإنما قيل البشارة لأنَّ الرجل إذا سمع ما يحبّ حَسُنَت بشرة وجهه[5]."

و قد أورد في موقع آخر: "يُقال: بَشَرْتُ الأديمَ وأبشرْتُهُ وأديم مبشور ومُبْشرٍ إذا بُشِّرَ[6]."

أما عند الجواليقي فوردت المادة نفسها على النحو الآتي:

"يُقال: بَشَرْتُ الرجل وأَبْشَرْته وبشّرته إذا أخبرته بما يسرّه: فَحَسُنَتْ بشرة وجهه[7]."

---

(1) الشورى: 23.

(2) البيت لخفاف بن ندمة السلمي، انظر: ديوانه، تحقيق: د نوري القيسي، بغداد، 1968: 86، وانظر فعلت وأفعلت للسجستاني: 134، الحاشية رقم: 1 .

(3) فصلت:30

(4) فعلت وأفعلت للسجستاني: 133-134.

(5) فعلت وأفعلت للزجاج: 50.

(6) فعلت وأفعلت، للزجاج: 53.

(7) ما جاء على فعلت وأفعلت للجواليقي: 27.

وبالمقارنة بين ما أورده العلماء حول هذه المادة اللغوية نلحظ أن السجستاني (255) قد بدأ بالمشدّدة ثم بالمخفّفة، ثم ذكر صيغة الماضي من بَشَرِ و أَبْشَرَ، واعتنى بالمضارع، وأهمل المصدر، وأورد شواهد على المادة اللغوية من القرآن والشعر والأمثال، وذكر العلماء الذين أخذ عنهم (الأصمعي و أبا زيد وأبا مالك). وكان يعطي رأيه، وذلك بتغليب قول أحد العلماء و مَنْ أيّده من الثقات: (والقول هو الأوّل وكذاك قال أبو زيد وأبو مالك). اعتنى بذكر لغات العرب.

أما الزجاج (311) والجواليقي (540) فقد ذكرا صيغة الماضي من فَعَلْتُ ثم أَفْعَلْتُ. وبدأا بالصيغة المخفّفة ثم المشدّدة، ولم يعتمدا الاستشهاد بالآيات أو الأبيات أو الأمثال. و اعتمدا على ذكر ما اتفق في المعنى، و اكتفى بما أجمعت الآراء عليه للإيجاز.

ولكن منهج الزجاج اختلف في أنه: ذكر المصدر (البشارة) ثم شرحه، ولم يذكر المضارع، وأضاف معنى لم يذكره الجواليقي لاحقاً في كتابه هو: بَشَرْتُ الأديم و أبْشَرْتُهُ، وكذلك أضاف المشتقات التي لم يذكرها الجواليقي مبشور – مُبْشِر، وهنا نلحظ أنه جاء ذكر بَشَرْتُ الأديم بعد الحديث عن بَكَرَ و أَبْكَرَ و كأنه اعتمد الاستدراك لما أغفل ذكره في المادة نفسها في موضع سابق، لكنه لم يشرح المعنى الذي أدّاه.

جاء في مادة (بلّ) عند السجستاني:

"يُقال: أَبَلَّ فلان من مرضه فهو مُبلٌّ إذا أفاق، وَ بَلَّ من مرضه إذا برأ معروف و استَبَلَّ أيضاً. و لم يُعرف بَلِلْتُ بالمكان ولا أبللتُ، لم يعرفها البتة، ولك عرف بللْتُ والله بفلان رجل سوء أي صادفت رجل سوء و أنشد: [1]

بَلَّتْ قُتيبة في النوّاءِ بفارس لا طائشٍ رعشٍ و لا وقّافِ

أي صادفته و النواء: المناوأة[2]."

وجاء في المادة نفسها عند الزجاج:

---

(1) لم يشر محقق كتاب السجستاني إلى قائل البيت، والبيت لبشر بن أبي خازم الأسدي، انظر: ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، وزارة الثقافة، دمشق، 1960: 160. بلت بفارس: أي بليت به، النواء : اسم موضع، ورجل رعش: أي جبان، الوقاف: المحجم عن القتال.

(2) فعلت وأفعلت للسجستاني: 136.

"ويُقال بَلَّ من مرضه و أبلَّ يَبلّ و يَبُل بلولاً و بلالاً وَيُقال في هذا المعنى قد استبلَّ أيضاً[1]."

وجاء عند الجواليقي:

"بَلَّ من مرضه و أبَلَّ إذا برأ"[2].

وبالمقارنة بين منهج العلماء الثلاثة نلحظ أن السجستاني بدأ بصيغة أَفْعَلَ و ألحقها بذكر اسم الفاعل. أورد معنىً جديداً لم يذكره لاحقاه الزجاج و الجواليقي و هو (أفاق)، كما ناقش بإسهاب صيغة جديدة وهي بُلِلْتُ بفلان رجل سوء بمعنى صادفته، وهو ما لم يورده الزجاج والجواليقي لاحقاً. رفض صيغة بَلَلَ و أَبْلَلَ بالمكان لأن شيخه الذي نقل عنه لم يعرفها البتة. اعتمد الاستطراد حين فصّل في شرح النّواء في قول الشاعر:(بَلَّتْ قبينة في النواء).

أما الجواليقي فقد تشابه في المنهج مع سابقه الزجاج من حيث إن كليهما بدأا بصيغة فَعَلَ ثم أَفْعَلَ في الماضي. و اعتمدا على ذكر ما اتفق في المعنى. و حرصا على الإيجاز الشديد، و لم يوثّقا ما قالاه بالشواهد.

وقد اختلفا في أن الزجاج ذكر صيغة استفعل، واهتم بذكر المضارع و المصدر. في حين أن الجواليقي غلب اعتمد الإيجاز الشديد في عرض المادة.

وجاء في مادة (برق) عند السجستاني:

"يُقال: برّق الرجل و رَعدَ في الوعيد ولم يعرف أبرقَ و أرعَدَ و لم يلتفت إلى قول الكميت:[3]

أَبْرِقْ وأَرْعِدْ يا يَزِيدُ فَمَا وَعِيدُكَ لي بِضَائِر

قال: هو مولّد و قد أخبرنا به أبو زيد عن العرب ثم أتانا يوماً أعرابيّ من بني كلاب فأردتُ أن أسأله فقال أبو زيد: دعوني أتولّى مَسْألتَه فأنا أرفق به، فقال كيف تقول إنك لتُبرق وترعد في التهديد؟

---

(1) فعلت وأفعلت للزجاج: 50.

(2) ما جاء على فعلت وأفعلت للجواليقي: 27.

(3) انظر : ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 2000: 132. رعد وأبرق، تقال في سياق التهديد إذا إوعده.

قال: في الخجيف[1]، قال: نعم، قال: إنّك لَتُبرقِ و تُرعِد فأخبرتُ به الأصمعي، فقال: لا أعرف إلا بَرِقَ و رَعَدَ و أنشد [2]:

إذا جاوزَتْ من ذات عرق ثنيةٌ فقلْ لأبي قابوسَ ما شئتَ فارْعدِ

قال: هكذا القديم. قال الأصمعي: وكذلك أيضاً رعدت السماء و برقت، ورعد السحاب وبرق. قال: و لكن يُقال: أرعدنا و أبرقنا أي أصابنا رعد وبرق. [3]"

وجاء في المادة نفسها عند الزجاج ما يلي:

"قال أبو عبيدة و أبو زيد الأنصاري: برق الرجل و أبرق إذا أوعدَ و تهدَّدَ و كذلك برقت السماء و أبرقت. و الاختيار: في هذا برق الرجل و برقت السماء" [4].

وجاء في المادة نفسها عند الجواليقي ما يلي:

"برقَ الرجلُ و أبرقَ إذا أوعدَ و تهدَّدَ و الاختيار برق" [5].

نلحظ أن السجستاني قد بدأ بصيغة فَعَلَ و المعنى المذكور، و رفض صيغة أَفْعَلَ و معناها على صيغة أَفْعَلَ (أبرق و أرعد) معتمداً قول الأصمعي. وثق صيغة أَفْعَلَ بما قاله الكميت، وبيّن رفض الأصمعي للصيغة الواردة عند الكميت باعتباره مولَّد. كما ذكر قصّةً عن أعرابي من بني كلاب يستخدم صيغة أَفْعَلَ في المضارع (كيف تقول إنك لتبرق و ترعد في التهديد؟) قال: نعم، و مع ذلك رفضها الأصمعي ووثق كلامه ببيت من الشعر. لم يكتف برفض الأصمعي بل علَّق قبوله لصيغة أَفْعَلَ في معنى مختلف و هو أصابنا رعد و برق.

أما الزجاج ثم يليه الجواليقي، فقد اتفقا في أن كليهما ذكر بَرَق أو أبرق أي بدأ بصيغة الماضي فَعَلَ و أفعلَ و حرص عند ذكر المعنى على صيغ محددة أوعدَ و تهدَّد. ثم ذكرا ما اتفق بالمعنى. و كليهما أعطى القول الفصل دون أن ينسباه: وهو قبول فَعَلَ: بَرَقَ و رفض أبرقَ.

---

(1) انظر: فعلت وأفعلت للسجستاني، حاشية رقم (2): 150، وورد فيها: الخجيف والجخيف: التهديد .

(2) انظر: مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1960: 142

(3) فعلت وأفعلت للسجستاني: 150.

(4) فعلت وأفعلت للزجاج: 51 .

(5) ما جاء على فعلت وأفعلت للجواليقي: 27.

وقد اختلفا في أن الزجاج تطرق لآراء أبي عبيدة (القاسم بن سلام) و أبي زيد (سعيد بن أوس الأنصاري) وذكر ما قالاه في برق و أبرق، وأضاف إليه برقت السماء لكنه لم يذكر معناه ربَّما لأنه معروف. في حين أن الجواليقي لم يتطرق إلى تلك الآراء، اكتفى بذكر برق الرجل إذا أوعد و تهدد، ولم يذكر برقت السماء.

وقد سار العلماء الثلاثة في بقية المواد المتشابهة بينهم على هذا المنهج. والذي يمكن أن نستنتجه أن السجستاني - مع أنه السابق لهما زمانياً- كان الأكثر عناية في تفصيل المادة اللغوية، وذكر الشواهد عليها. إلا أنه لم يعتمد في ترتيب مواده نهجاً معيناً، في حين أن الزجاج ثم الجواليقي على الرغم من اعتمادهما التصنيف والترتيب الهجائي، إلا أنه غلب على منهج الزجاج الاختصار والإقلال من ذكر الشواهد، ونسبة الأقوال إلى أصحابها. أما الجواليقي - وهو المتأخر عن سابقيه - فقد جاء منهجه في عرض المادة اللغوية موجزاً جداً، ترك فيه الشواهد ونسبة الأقوال إلى أصحابها وكل ما فعله هو أنه اختصر ما ورد عند سابقيه.

المبحث الثالث

الأصول التي اعتمدها اللغويون الثلاث في دراسة ظاهرة فعلت وأفعلت

اعتمد السجستاني والزجاج والجواليقي على أصول متعددة في دراستهم لظاهرة فعلت وأفعلت في كتبهم، وفيما يلي نتوقف عند تلك الأصول:

أولاً: الأصول التي اعتمدها السجستاني (255):

لقد جمع السجستاني عدداً ليس بالقليل من مرويات شيوخه في هذا الباب، في مقدمتهم أستاذه الأصمعي، وأبو زيد الأنصاري، وأبو عبيدة، واعتمد السماع عنهم ورواية ذلك، كما أنه اعتمد على ما سمع بنفسه عن الأعراب.

ومن هنا برزت في الكتاب آراء كثير من علمائنا الأوائل في هذه الظاهرة وما رواه عنهم من مواد لغوية شكلت مصدر كتابه. و فيما يلي نقدم جدولاً إحصائياً للعلماء الذين أخذ عنهم، وأشار إليهم في كتابه إشارة صريحة:

الرقم	اسم العلم	عدد مرات الاستشهاد الصريح به[1]
1	الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب	33 [2]
2	أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس	30 [3]
3	أبو عبيدة معمر بن المثنى	13 [4]
4	أبو عمرو بن العلاء	6 [5]
5	الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة	3 [6]

(1) أي عندما كان يذكر اسمه صراحة.

(2) وردت على الترتيب الآتي في فعلت وأفعلت للسجستاني: 82، 83، 84، 85، 88، 89، 91، 94، 101، 102، 103، 105، 115، 118، 121، 126، 130، 134، 143، 146، 149، 150، 152، 153، 154، 158، 163، 164، 165، 167، 170، 174.

(3) وردت على الترتيب الآتي في فعلت وأفعلت للسجستاني: 82، 83، 84، 85، 87، 89، 90، 91، 95، 96، 103، 105، 110، 111، 115، 116، 118، 121، 126، 130، 131، 134، 137، 145، 148، 151، 152، 156، 162،157، 174

(4) وردت على الترتيب الآتي في فعلت وأفعلت: 83، 85، 86، 88، 129، 133، 144، 145، 147، 149، 153، 154، 162 .

(5) وردت على الترتيب الآتي في فعلت وأفعلت: 100، 106، 110، 119، 133، 138.

(6) وردت على الترتيب الآتي في فعلت وأفعلت: 91، 106، 114 .

ونشير إلى أنه أشار إلى علماء آخرين وردت أسماؤهم مرة واحدة في كتابه من أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي[1]، وخلف الأحمر[2].

كما أن هناك علماء سبقوا السجستاني في التأليف في هذا الباب، ولم تصلنا كتبهم، فلم يبق منها سوى ثلاثة الكتب التي ندرسها في هذه الرسالة[3] و أصحاب الكتب المفقودة التي أفردت لهذا الجانب (فعلت وأفعلت) والتي سبقت السجستاني، وربما تكون قد شكلت المادة الأساسية لكتابه وهم حسب ترتيب وفاتهم[4] :

1- قطرب، محمد بن المستنير (206هـ).
2- الفراء، يحيى بن زياد (207هـ).
3- أبو عبيدة، معمر بن المثنى (211هـ).
4- أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس (215هـ).
5- الأصمعي، عبد الملك بن قريب (216هـ).
6- أبو عبيد، القاسم بن سلام (224هـ).
7- أبو محمد عبد الله بن هارون التوزي (233هـ).
8- ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق (244هـ).
9- محمد بن الحسن الأحول (بعد 250هـ).

وبمقارنة هذه القائمة مع الجدول السابق يمكن أن نلحظ أن السجستاني قد أفاد من ثلاثة علماء ألفوا في هذا الجانب فقط، وأهمل الإشارة مطلقاً إلى غيرهم، وربما هذا يعود إلى إعجابه بعلم من أخذ عنهم لا سيما الأصمعي الذي كان يعدّه أستاذه، ولكن تحري السجستاني الدقة في نسبة الأقوال إلى أصحابها يجعلنا نميل إلى أنه ربما لم تصله بعض تلك المؤلفات، أو لم يطّلع عليها. ولكن في كل الأحوال كتاب السجستاني ثم كتاب الزجاج فالجواليقي، ربّما أسهمت في تقديم صورة واضحة عن طبيعة التآليف في هذا الميدان، فعوضت ما فاتنا من ضياع غيرها.

---

(1) فعلت وأفعلت للسجستاني: 91 ولم يشر إليه صراحة إلا في هذا الموضع.

(2) فعلت وأفعلت للسجستاني: 135 ولم يشر إليه صراحة إلا في هذا الموضع.

(3) انظر مقدمة محقق فعلت و أفعلت للزجاج: 6.

(4) انظر: فعلت وأفعلت للسجستاني: 68، وفعلت وأفعلت للزجاج: 29، وما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد للجواليقي: 8 .

ونتوقف فيما يلي عند العلماء الذين أخذ عنهم السجستاني، معتمدين ترتيب من أخذ منهم أكثر كما ورد في الجدول السابق:

1- الأصمعي:

يعدّ الأصمعي أستاذ السجستاني الأول، وكان من أنبه تلامذته، وتشير بعض المصادر إلى أن الأصمعي كان يجلّ تلميذه، ويبادله الإعجاب[1]. ومن هنا نرى أن أبا حاتم كان حريصاً كل الحرص في كتابه على نقل آراء أستاذه، وقد أشار السجستاني في الأسطر الأولى من كتابه إلى هذا الحرص[2].

ومن هنا لا غرابة إن قلنا: إنه تكاد لا ترد مادة في كتابه (فعلت وأفعلت) من دون أن يأخذ من أستاذه أو يشير إلى رأيه فيها. وربما من أبلغ ما يشير إلى تأثر السجستاني بأستاذه أنه ألف كتباً تحمل العنوان نفسه الذي ألف فيه أستاذه، ومنها الكتاب الذي أدرسه، إضافة إلى كتب أخرى منها: الأضداد، والمذكر والمؤنث، والإبل وغيرها.

فقد كان يأخذ من أستاذه الأصمعي في معرض مقارنة الآراء[3]، فالسجستاني يرى أن أستاذه الأصمعي كان حريصاً على الجيد المشهور ويترك ماعداه، بخلاف أبي زيد الأنصاري الذي كان يتوسع في عرض اللهجات المختلفة للمادة اللغوية، وإن كانت ضعيفة. وكان دوماً يجعل من آراء الأصمعي في المادة اللغوية هي القول الفصل[4]. فهو في أغلب مواده كان يعرض رأي أستاذه الأصمعي كما سمعها منه، أو ربما كما وردت في كتابه فعلت وأفعلت المفقود، فقدم لنا بذلك تصوراً واضحاً عن نهج الأصمعي في التعامل مع المادة اللغوية، الذي كان يعتمد السماع عن العرب وربما هذا ما جعله يميل دوماً إلى ترجيح رأيه، من دون أن يهمل آراء غيره.

---

(1) انظر فعلت وأفعلت للسجستاني: 21.

(2) عندما قال:("هذا كتاب فعل وأفعل. قال أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، هذا باب فعلت وأفعلت بمعنى واحد عن عبد الملك بن قريب الأصمعي سألته عنه حرفاً حرفاً). انظر: فعلت وأفعلت للسجستاني: 82.

(3) كما نجد في قوله في مادة (كنّ):و سمعت أبا زيد يقول: أهل نجد يقولون: أكننْتُ اللؤلؤ و الجارية فهي مُكَنّة و كَنَنْتُ الحديث و كلٌّ صواب، و كان يتّسع في اللغات حتّى ربّما جاء بالشيء الضعيف فيجري ذلك مجرى القوي، و كان الأصمعي مولعاً بالجيد المشهور و يضيّق فيما سواه. انظر:فعلت وأفعلت للسجستاني: 82-83.

(4) كما نلحظ في قوله:"يقال: أسمل الثوب أخلق فهو مُسمِل. قال أبو زيد: يقال سَمَل الثوب. قال الأصمعي: لا يقال ذلك ولكن يقال: هذا الثوب سَمَلٌ وخَلَقُ،..."انظر: فعلت وأفعلت للسجستاني: 84. وكما نلحظ في قوله:""قال الأصمعي: يقال صمت القوم ولا يقال أصمتوا إلا أن تقول: أصمتوا غيرهم."انظر: فعلت وأفعلت للسجستاني: 86.

2- أبو زيد الأنصاري:

يعدّ أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري من أساتذة السجستاني، وقد روى أبو حاتم الكثير من كتبه، كما نقل الكثير من آرائه[1]، فقد عرض لآرائه في ثلاثين موضعاً من كتابه، وكان في المرتبة الثانية بعد الأصمعي من بين العلماء الذين نقل عنهم، وأشار إليهم صراحة في أثناء النقل عنهم.

كما نلحظ تأثير أبي زيد في السجستاني من خلال التشابه في عناوين المؤلفات عند كل منهما، فلكل منهم: خلق الإنسان، النبات والشجر، فعلت وأفعلت وغيرها.

وقد جعل السجستاني أبا زيد في المرتبة الثانية من حيث النقل عنه في كتابه، ربما لأنه الأنصاري كان يتوسع في اللغات، ويذكر الضعيف منها، فقد لاحظنا ميل السجستاني إلى أستاذه الأصمعي الذي كان يتحرى المادة ويعنى بالوجه الصحيح منها، كما أشرنا في حديثنا السابق[2]. فكان يذكر مخالفة أبي زيد للأصمعي في كثير من المواد اللغوية، في أثناء عرضه لرأييهما[3]، والحق أن هذا الخلاف مبرر تماماً، فالخلاف بينهما في السماع، فأن لا يكون الأصمعي قد سمع عن العرب هذا البيت، فذلك لا يضعف من رأي أبي زيد، فليس من اللازم أن يكون الأصمعي قد سمع كلام العرب كله.

وقد يستند السجستاني في كثير من المواد اللغوية على رأي أبي زيد فقط دون أن يذكر آراء غيره، كما نلحظ في قوله:

"ويقال: أقطرت الماء في حلقه. و يقال قطرَ الماء أقطرته أنا، و لا يقال: قطرته أنا إنما هو أقطرته...

- وقالوا: تقطر الدما مثل القفا – فأراد: تقطر الكلوم الدّما كقولك: تسيلُ عرقاً وقطر عرقاً وليس من قطر عليّ. وقال أبو زيد: يقال قطرته و قطّرته" [4].

---

(1) فعلت وأفعلت للسجستاني:20

(2) انظر حديثنا عن منهجه في المبحث السابق.

(3) انظر حديثه مثلاً عن فتن في فعلت وأفعلت للسجستاني: 91-92.

(4) فعلت وأفعلت للسجستاني: 94- 95.

وقد يأخذه مادته اللغوية عن أبي زيد، فتأتي المادة المأخوذة عن الأصمعي شرحاً وإضافة لما أخذه عن أبي زيد، كما نلحظ في قوله:

"قال أبو زيد: سِرتُ الدابةَ وأسَرْتها من السير. وأنشد الأصمعي في سرتُ الدابة[1]:

وروحةُ دُنيا بين حيين رُحتُها أسيرُ عَروضاً أو قضيباً أروضها

3- أبو عبيدة:

يعد أبا عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة (209) المصدر الثالث للمادة اللغوية عند السجستاني، ولقد تأثر أبي حاتم بأبي عبيدة، فتشابهت أيضاً أسماء كتب كل منهما [2].

وقد أخذ السجستاني آراء أبي عبيدة في معرض المناظرة مع أستاذه الأصمعي ومن ذلك، قوله في استعمال(ألاذوا)، يقول:

"ويقال: لاذوا به أي طافوا به، ولم نعرف ألاذوا به،... فقلت له (أي للأصمعي): قال أبو عبيدة أنشدني أبو مسمع[3]:

لَدُنْ غُدْوة حَتّى أَلَاذَ بِحَقِها بَقِية مَنْقُوصٍ مِن الظلِّ صَائِف

قال: أبو طفيلة، وأبو مِسمع، وأبو سرّار وأبو عون شياطين كذّابون" [4].

ربما يدلنا الاقتباس السابق على تشدد الأصمعي في الرواية والأخذ عن الأعراب، ومن هنا كانت قسوته في رفض الشاهد الذي أورده أبو عبيدة، وربما يظهر ذلك تساهل أبي عبيدة في الرواية.

وقد يقتبس السجستاني من أبي عبيدة ما أورده من لغات العرب الأخرى التي لم ترد عند غيره، كما نلحظ في قوله:

---

(1) البيت منسوب لابن الأحمر في جمهرة اللغة لابن دريد :1/ 304 وانظر: فعلت وأفعلت للسجستاني: 103-104.

(2) فعلت وأفعلت للسجستاني: 19.

(3) أشار الدكتور خليل العطية في سياق تخريجه للبيت إلى أنه لم يعثر على ترجمة لأبي مسمع، وقال: (وأحسبه أحد الأعراب الذين أخذ عنهم أبو عبيدة) انظر: فعلت وأفعلت للسجستاني: 129 الحاشية رقم 7.

(4) فعلت وأفعلت للسجستاني: 129 – 130.

"يقال: ألت يألِت ألتاً من قول الله جل ثناؤه: ﴿ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـٔٗاۚ ﴿١٤﴾ ﴾ [1] قال أبو حاتم: يُفسر لا ينقُصَكم... قال أبو عبيدة: لات يليتُ لغة، وأنشد[2]:

وليلة ذات ندى سريتُ ولم يَلْتني عن سُراها ليتُ

ولم تَصُرني حنّةٌ وبيتُ

قوله: حنة: أي امرأة، أي امرأته.

وقال أبو عبيدة: ويقال: ولَتَ يلت وألات يُليتُ..." [3]

وقد يقتبس آراء أبي عبيدة عند مخالفته لغيره في استعمال الصيغة، كما نلحظ في قوله:

" ويقال: سقيتُه إذا جعلتُ له جلداً يتخذ منه سقاء، وأنا أسقيه، وأنكره أبو زيد وأبو عبيدة وقالوا: كلهم أسقيته جلداً لا يختلفون فيه" [4].

ومنه أيضاً قوله:

"ويقال: شَرعَ يشرَع ولم نعرف يشْرُع. قال أبو عبيدة: يقالان: جميعاً، وأنشد[5]:

شَرَعت يداي له بعاجل طعنةٍ

وروى الأصمعي: عجلت يداي له بعاجل طعنة" [6].

---

(1) الحجرات: 14.

(2) أشار محقق كتاب السجستاني إلى الخلاف في نسبة الأبيات إلى غير قائل، فقال: ((الأشطار منسوبة لأبي محمد الفقعسي في لسان العرب مادة (حنن) وفي إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه: 74 لرؤبة ولم ترد في ديوانه)) انظر فعلت وأفعلت للسجستاني : 144حاشية رقم 4.

(3) فعلت وأفعلت للسجستاني: 144.

(4) فعلت وأفعلت للسجستاني: 145.

(5) انظر شرح ديوان عنترة بن شداد، عني بتصحيحه، أمين سعيد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، بلا تاريخ: 126.

(6) فعلت وأفعلت للسجستاني: 148 – 149.

وهنا يمكن أن نلحظ دقة السجستاني فقد كان يشبع المادة اللغوية درساً من خلال عرض الآراء والروايات المختلفة، وقد أخذ عن أساتذته المشهود لهم في أخذ اللغة عبر السماع والمشافهة عن الأعراب ومن هنا لاحظناه كان دوماً يأخذ عن أبي عبيدة رواياته للشواهد على الآراء المختلفة، ولاحظنا أن الاختلاف في تأويل الاستعمال لصيغة ورفض أخرى كان قائماً من أحد أوجهه على الاختلاف في رواية الشاهد الشعري، كما نلحظ في الاقتباس السابق فالاختلاف في رواية البيت بين (شرعت) عند أبي عبيدة، و(عجلت) عند الأصمعي نجم عنه رفض استعمال الأولى عند الأصمعي وقبولها عند أبي عبيدة.

ونشير إلى أن السجستاني أورد روايات لبعض مواده اللغوية عن رواة لم يعاصرهم، نقلاً عن أستاذه الأصمعي، فأورد في ستة مواضع روايات نقلاً عن أبي عمرو بن العلاء[1]، كما نلحظ في قوله:

"ويقال: أسقّتُ فهو مُسقَق، ويقال: أسفقتُ وأصفقتُ بالسين والصاد. قال (أي الأصمعي): وسمعتُ أبا عمرو بن العلاء يقول: سَفَقتُ الباب مثل سَفّقتُ عينه، وأنشد لرؤبة: من الرجز: و ما اشتلاها سفقةً للمنصفق"[2].

ثانياً: الأصول التي اعتمدها الزجاج (311):

إن منهج الزجاج في اعتماد الاختصار في عرض المادة اللغوية جعله يغفل الإشارة إلى المصادر التي اعتمدها في إقامة كتابه، إلا في مواضع قليلة سنتوقف عندها. ولكن مما يشير إلى اعتماده على المصادر نفسها التي اعتمد عليها السجستاني، اعتماده على ذكر أسماء العلماء أنفسهم الذين اعتمد عليه السجستاني، مما يدل على تشابه المصادر، ومما يؤكد ذلك تشابه المواد اللغوية، وتشابه أسلوب شرحها عند العالمين.

(1) فعلت وأفعلت للسجستاني: انظر الصفحات:100، 106، 110، 119، 133، 138 .

(2) فعلت وأفعلت للسجستاني: 106.

والعلماء الذين ذكرهم صراحة في كتابه، هم أبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة (211هـ)، وأبو زيد الأنصاري (215هـ)، و الأصمعي (216هـ). واللافت أنه لم يشر إلى سلفه السجستاني (255هـ). وقد وردت الإشارة إلى هؤلاء العلماء في عشرة مواضع[1].

فقد أشار إلى أبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري في سياق عرض آراء اللغويين في المادة التي يعرضها كما نلحظ في قوله:

"قال أبو عبيدة وأبو زيد الأنصاري: بَرَق الرجل وأبْرقَ: إذا أوعد وتهدّد، كذلك بَرَقَت السماءُ وأبْرَقت، والاختيار في هذا برق الرجل، وبرقت السماء"[2].

نلاحظ هنا أنه كان دوماً يغفل نسبة الآراء إلى أصحابها في مواده اللغوية وربما ذلك يشير إلى اتفاقه معهم في الدلالة والاستعمال، أما عندما كان يعرض آراء بعض اللغويين منسوبة إلى أصحابها، فكان السياق يشير إلى أنه أراد مخالفتهم في الرأي أو ترجيح رأي كما لاحظنا في الاقتباس السابق.

ومن المهم هنا أن نشير إلى أن عدم إشارة الزجاج إلى مصادر مادته في كثير من الأحيان، لا يعني أنه لم يأخذ عن غيره، وربما كان الهدف التعليمي للكتاب الذي أشار إليه في مقدمة الكتاب هو السبب، ولكننا نلمح التأثر بمن سبقه، من خلال مقارنة المواد المتشابهة مع من سبقوه ولاسيما السجستناني، وهذا التشابه يحيلنا إلى مصادر كثيرة للمادة اللغوية الواردة في كتابه كان سابقه السجستاني قد أشار إليها، وللمقارنة بين تلك المواد اللغوية الواردة عند كليهما نورد الجدول الآتي، ثم نتبعه بملاحظاتنا:

---

(1) خمسة مواضع أشار فيها إلى أبي عبيدة، انظر: فعلت وأفعلت للزجاج: 51- 52-57-80-106. وثلاثة مواضع أشار فيها إلى أبي زيد الأنصاري، انظر: فعلت وأفعلت: 51-93-99. وموضعان أشار فيهما إلى الأصمعي، انظر فعلت وأفعلت: 88-106 .

(2) فعلت وأفعلت للزجاج: 51.

الرقم	المادة اللغوية عند السجستاني	المادة اللغوية عند الزجاج
1	و يقال: بَقَلتِ الأرض أي خرج بقلبها في أوّل ما يخرج بقلها. و كذلك بقل وجه الغلام إذا كان أوّل ما تنبت لحيته أو تبدو و أبقلتِ الأرض بقلها[1].	بَقَلَ وجه الغلام و أبقل وجهه: إذا خرجت لحيته[2].
2	و قال أبو زيد: يقال تَبِعه و أتبعهُ مقطوعة الألف و لَحِقه و ألحقه سواء و قال أبو زيد: مرة أخرى تَبِعته أي خفت أن يفوتني و هذا صواب وما في القرآن يدل على هذين. قال أبو حاتم: تبعته و أتبعته - مشددة – واحد و في القرآن ﴿ فَمَن تَبِعَ هُدَايَ ﴿٣٨﴾ ﴾ [3] و في موضع آخر: ﴿ فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ ﴿١٢٣﴾ ﴾ [4] و أما أتبعه مقطوعة الألف يتبعه اتباعاً فالمعنى إن شاء الله أدركه و كذلك ألحقه: أدركه. فقال تبارك و تعالى: ﴿ فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ [5] أي صاروا معهم و أما قولك: لَحِقته أخذت في أثره و كذلك اتبعتُ فلاناً و اتّبعت مشددة التاء[6].	تبع الرجل الشيء و أتبع بمعنى واحد [7]. قال الله عز وجل:﴿ فَمَن تَبِعَ هُدَايَ ﴾ [8] وقال الله عز وجل: ﴿ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ ﴾ [9]

(1) فعلت وأفعلت للسجستاني: 170.

(2) فعلت وأفعلت للزجاج: 54.

(3) البقرة: 38

(4) طه:123

(5) الشعراء: 60

(6) فعلت وأفعلت للسجستاني:157.

(7) فعلت وأفعلت للزجاج: 56.

(8) البقرة: 38

(9) يونس:90

3	أرض جديبةٌ و مجدبةٌ، و أجدبَ القومُ: و قعوا في الجدب، و أجدبت الأرض و جُدبت. ويقال جَدَبت وعَشَبَت وقد يُقال جُدبت الأرضُ كما يقال قُحِطت و أنشد لسلامة بن جندل فيه: من البسيط كنا نَحلُّ إذا هَبَّتْ شآميةً بكلِّ وادٍ حطيبِ الجوفِ مجدوبِ ثم قال: أظنّ قوله مَجدوبٌ من أصابها جَدبٌ. و قال الشعبي للحجّاج: (أجدبَ بنا الجنابُ و أحزن المنزلُ) ثم قال أظنّ قوله أحزن صار منزلنا في حَزنٍ[1].	جدب البلد و أجدبَ إذا لم يُنبت شيئاً يُقال: جدبتُ الشيءَ: عبْتُه، وأجدبْتُ: صادفْتُ جدباً[2].
4	قال أبو زيد: يُقال جَلَبَ الجرحَ و أجلبَ. قال الأصمعي: أَجلبَ الجرح إجلاباً وهو مجلب هذا الكثير. و قد قال شاعر بني دارم و يقال النابغة الذبياني: من الطويل على عارفاتٍ للطعان عوابسٍ بهنّ كلومٌ بين دامٍ وجالب ...و معنى أجلبَ: ركبته جُلبة و هي كالجُليدة تركب الجرح و القرح للبُرء[3].	جلبَ الجُرْحُ وأجلبَ: إذا أخذ في البُرء و صارت عليه جلدة رقيقة. و جلبَ الرجل الشيءَ من أرض إلى أرض إذا ساقه. وأجلبَ على العدوّ إجلاباً: إذا جمع عليه الخلق[4].

(1) فعلت وأفعلت، للسجستاني: 107.

(2) فعلت وأفعلت للزجاج: 61-62.

(3) فعلت وأفعلت للسجستاني: 89.

(4) فعلت وأفعلت للزجاج: 61- 63.

5	قال: يُقال للذي يأتي المعصية و الذنب معتمداَ: خطئ بخطأ خطأ و في القرآن ﴿ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا ﴿٣١﴾ ﴾[1] و في القرآن ﴿ إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ ﴿٩٧﴾ ﴾ [2] و في الحديث (يا خاطئ ابن الخاطئ) و أما أخطأتُ فأردتُ شيئاً فصرت إلى غيره أو رميت شيئاً فلم أصبه و أصبت غيره من أخطأ يخطئ أخطاء، وخطأ و الفاعل مخطئ[3].	خطئتُ الشيءَ أخطئه خِطَأ خِطاءً، وأَخطأتُهُ إخطاء بمعنى واحد[4].

ويمكن أن نسجل الملاحظات الآتية على مواد هذا الجدول وبقية المواد التي تشابه بها العالمان الجليلان:

1- المادة اللغوية عند السجستاني كانت مفصلة، تركز على السياقات الاستعمالية المختلفة للصيغة، في حين جاءت المادة عند الزجاج مختصرة.
2- ذكر كل منهما الصياغتين المستخدمتين، وأحياناً كانا يركزان على المستعمل منهما في كلام العرب.
3- ذكر السجستاني مصادره، فنسب الأقوال إلى أصحابها من العلماء، في حين أغفل الزجاج ذلك. والتشابه في المواد الواردة بين العالمين يجعلنا نميل إلى أن كتاب السجستاني كان أحد مصادر الزجاج المهمة وإن لم يشر إلى ذلك صراحة في كتابه.
4- قرن السجستاني المادة اللغوية بشواهد قرآنية وشعرية، ومرويات عدة، في حين اختصر الزجاج ذلك في عرض مواده.
5- عرض الزجاج المواد اللغوية نفسها، ولكنه اعتنى بترتيبها ألفبائياً، وهذا التشابه قد يدل على تشابه المصادر التي اعتمدها كل منهما، من مثل الاعتماد على أقوال أبي زيد الأنصاري والأصمعي.

---

(1) الإسراء: 31.

(2) يوسف: 97.

(3) فعلت وأفعلت للسجستاني: 151 .

(4) فعلت وأفعلت للزجاج: 71

ثالثاً: الأصول التي اعتمدها الجواليقي (540هـ):

أغفل الجواليقي كما فعل سابقه الزجاج الإشارة إلى مصادره اللغوية، ولكننا نجد إشارات صريحة وغير صريحة في مواضع متعددة من كتابه يمكن أن تساعدنا على تحديد مصادر هذا الكتاب، ومنها:

1- أشار الجواليقي في مقدمة كتابه إلى أن الأصمعي كان مصدر المادة اللغوية التي جاءت على حرف الصاد، بقوله: "كل ما عليه صاد فهو عن الأصمعي"[1]

ولكننا نلحظ أن الجواليقي يأخذ عن الأصمعي في مواضع أخرى كثيرة من كتابه، ومن ذلك قوله: "جاز الرجل الوادي وأجازه إذا قطعه ونفذه، وقال الأصمعي: جُزْتُهُ نفذتُهُ وأجزتُهُ: قطعته" [2].

2- وقد كان يشير إلى مصادر المادة اللغوية من خلال ذكر اتفاق اللغويين في المادة اللغوية أو اختلافهم، كما نلحظ في قوله:

"أبو عبيدة والأصمعي: فريت الشيءَ وأفريته، إذا قطعته" [3].

ومن إشارته إلى اختلافهم في المادة اللغوية قوله:

"يقال: قَذَذْتُ السهم إذا جعلت له قُذذاً. وكان أبو زيد يجيز أقذذته وأباه الأصمعي" [4].

3- اعتمد على اللغويين أنفسهم الذين اعتمد عليهما سابقاه السجستاني والزجاج، والعلماء الذين ورد ذكرهم في كتابه هم: أبو عبيدة[5]، أبو زيد الأنصاري[6]، الأصمعي[7]، وابن الأعرابي[8]، ولكن ما تجدر الإشارة إليه إلى أنه لم يشر إلى الزجاج في كتابه، مع أننا سنجد سنجد تطابقاً بين الرجلين في المادة اللغوية والمنهج.

---

(1) ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد، للجواليقي: 27.

(2) ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد، للجواليقي:31-32.

(3) ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد، للجواليقي: 59.

(4) ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد، للجواليقي: 63.

(5) نقل عنه في ثلاثة مواضع، انظر: ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد، للجواليقي: 42-59-69

(6) نقل عنه في ثلاثة مواضع، انظر: ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد، للجواليقي:50- 54- 63

(7) نقل عنه في أربعة مواضع، انظر: ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد، للجواليقي: 32-46-59-63.

(8) نقل عنه في أربعة مواضع، انظر: ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد، للجواليقي: 51- 61-62-70.

4- وردت عند الجواليقي المواد اللغوية التي جاءت على صيغة فعلت وأفعلت على معنى واحد متشابهة مع مثيلاتها التي وردت عند الزجاج مما يرجح نقله عنه، ومما يؤكد ذلك أيضاً اتفاقهما في ترتيب المواد وفق المنهج نفسه. كذلك جاء ترتيب الأفعال عند الجواليقي مطابقاً لترتيب الأفعال عند الزجاج فلم يغيّر الجواليقي أي فعل مما ورد عند الزجاج بل التزم الترتيب نفسه، وفي مواضع نادرة زاد بعض الأفعال، ومن الأمثلة التي توضح هذا التشابه بين المؤلفين نذكر ما يلي:

الرقم	المادة عند الزجاج	المادة عند الجواليقي
1	قال أبو عبيدة و أبو زيد الأنصاري: برق الرجل و أبرق إذا أوعدَ و تهدَّدَ و كذلك برقت السماء و أبرقت.والاختيار: في هذا برق الرجل و برقت السماء[1].	برقَ الرجلُ و أبرقَ إذا أوعدَ و تهدَّدَ. و الاختيار برق[2].
2	باع الرجل الفرس و أباعه في معنى واحد ذكر ذلك أبو عبيدة و قال النحويون أبعْتُهُ: عرضته للبيع و أنشدوا: و رَضِيْتُ آلاء الكميت فمن يبِع فرساً فليس جوادنا مباع قالوا: معناه فليس بمعرَّضٍ للبيع و معنى آلاء الكميت: نِعم الكميت جعل نجاءه (أي نجاته) به من الهلاك نِعمَاً[3].	باع الرجل الفرس و أباعه بمعنى واحد عن أبي عبيدة و قال غيره بعته: عرضته للبيع[4].
3	بَتّ عليه الحكمَ و أبتّه عليه إذا قطعه و كذلكَ بَتَّ الحبل و أبتَّه[5].	بَتَّ عليه الحكمَ و أبتّه إذا قطعه و كذلك بتَّ الحبل و أبتَّه[6].
4	بَقَلَ وجه الغلام و أبقل وجهه: إذا خرجت لحيته[7].	بَقَلَ وجه الغلام و أبْقَلَ إذا خرجت لحيته[8].

(1) فعلت وأفعلت للزجاج: 51.

(2) ما جاء على فعلت وأفعلت للجواليقي: 27.

(3) فعلت وأفعلت للزجاج: 52.

(4) ما جاء على فعلت وأفعلت للجواليقي:27-28 .

(5) فعلت وأفعلت للزجاج: 53.

(6) ما جاء على فعلت وأفعلت للجواليقي: 28.

(7) فعلت وأفعلت للزجاج: 54.

(8) ما جاء على فعلت وأفعلت للجواليقي: 28

نلاحظ أن التشابه يصل إلى درجة التطابق، بين الجواليقي والزجاج، وكل ما كان يفعله الجواليقي هو الاختصار، مما يرجح نقله عنه ولا سيما أنه يسير في بقية الأمثلة الواردة في كتابه على النهج نفسه والترتيب نفسه، مما يجعل كتاب الزجاج مصدراً مهماً وأساسياً من مصادر كتاب الجواليقي وإن لم يشر إلى ذلك. وذلك لا يجعلنا نغفل أن المواد التي وردت عند الجواليق أيضاً كانت واردة عند السجستاني ولكن التشابه بين الجواليقي في الترتيب والعرض هو ما جعلنا نرجح نقله عن الزجاج، من دون أن نغفل الإشارة إلى كون السجستاني سابق للزجاج والجواليقي زمانياً، وبالتالي من المفترض أن يكون أحد مصادر المادة اللغوية عندهما.

ونورد فيما يلي جدولاً بالمواد المتشابهة التي وردت عند الجواليقي وكانت وردت عند السجستاني والزجاج، تظهر تشابه الجواليقي مع سابقيه الزجاج والسجستاني:

المادة	صفحة ورودها عند السجستاني	صفحة ورودها عند الزجاج	صفحة ورودها عند الجواليقي
بشر	133	50	27
بلّ	136	50	27
برق	150	51	27
باع	143	52	28-27
بتّ	115-114	53	28
بقل	170	54	28
تبع	157	56	30
ثوى	154-153	57	29
ثرى	109-108	58	28
جاز	173	61-60	32-31
جدب	108-107	62-61	32
جلب	89	63-61	33-32
حبّ	90	64	35
حلّ	135	65	35
حمى	83	68-66	35

خطئ	151	71	37
خلق	83	71	37
خلف	111	71	37
خصب	107	72	38
دبر	175	76	39
ذرا	111	76	39
رعد	150	81	42
زها	119	84	44
سكن	174	86	45
شنق	100	90	48
صمت	86	93	50
ضجّ	115	97-96	51
طلع	89	97	89
عمر	110-109	102-101-99	55
غمد	125	103	57
فتن	93-92-91	105	59
قطر	95-94	111	60
كنّ	82	113	64
لاح	123	116	66
مطر	104	118	69
نما	169	121	71
وقف	138	124	73
هدى	101	127	74
ينع	85-84	131	77

يوضح الجدول السابق أن المواد التي عرضها الجواليقي في كتابه هي نفسها التي عرضها سابقاه السجستاني والزجاج، مما يجعلنا نستنتج أن الجواليقي لم يتعد في كتابه النقل عنهم، وربما طبيعة تأليف الرسائل التعليمية في ذاك العصر هي ما جعلته يغفل الإشارة إلى جهودهما، وجهود غيرهما.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول

السلب والمعاني الصرفية في صيغة أفعل

إن مسوّغ الوقوف عند السلب في دراستنا التطبيقية، هو أننا وجدنا أنّ زيادة الهمزة في أول صيغة (أفعل) تدلّ دوماً على معنى السلب، من دون إنكار أنّ هذه الدلالة قد تترافق مع دلالات صرفية أخرى كالتعدية والصيرورة وغيرهما، وهو ما نحاول في هذا القسم التطبيقي إثباته.

1- مفهوم السلب:

عقد ابن جنى في خصائصه بابا للسلب [1] قصد به نفي الدلالة الإيجابية للفعل أو الاسم الضامن معناه من التغيير بالزيادة في بنية الكلمة، كالفعل (أعجم) الذي يدل على البيان والوضوح في حين أن مادته المعجمية تدل على الإبهام، وقد سُلبت هذه الدلالة بدخول الهمزة عليه، وساق ابن جنى عدة أمثلة للتدليل على صواب رأيه بأن السلب هو نفي الدلالة الموضوعة سابقا للفعل أو الاسم الضامن معناه.

وسوف تسعى الدراسة إلى تحديد مفهوم المصطلح وتتبعه في الدراسات العربية القديمة والحديثة معتمدا في ذلك على كتب المصطلحات، ثم رصد مظاهره في العربية في الكتب التراثية، ثم تحليل شواهده في صيغة أفعل في الكتب المدروسة.

2- السلب عند النحاة والبلاغيين:

السلب، لغة بإسكان اللام، هو الأخذ بخفة والاختطاف والاستلاب[2] وهو الأخذ[3]، وهو الاختلاس[4]، والتدقيق في المادة المعجمية الواردة في المعاجم يجعلنا نستنتج أنّ دلالاتها متقاربة مترادفة، فالسلب دال على الأخذ والاختلاس و النفي.

وأما السلب في مصطلحات أهل البلاغة، فهو بمعنى النفي وضد الإيجاب، وقد ورد لديهم في سياق مصطلحات علم البديع، وقد فصل أبو البقاء الكفوي القول فيه فرأى: ((أن السلب والإيجاب في البديع هو أن تبنى الكلام على نفي شيء من جهة وإثباته من جهة أخرى، والأمر به

---

(1) أسماه باب في السلب، انظر الخصائص: 75/3.

(2) انظر: (مادة سلب) في : المحيط في اللغة، الصاحب بن عباد، المصباح المنير، للفيومي، لسان العرب: لابن منظور.

(3) أساس البلاغة للزمخشري: مادة سلب.

(4) معجم الصحاح للجوهري: مادة سلب.

من جهة والنهي عنه من جهة أخرى، وما أشبه ذلك، كقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ ﴿٤٤﴾ ﴾[1] وقوله: ﴿ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ ﴾[2] وفي الشعر نحو قوله[3]:

وَنُنكِرُ إِنْ شِئنا عَلى الناسِ قَولَهُم وَلا يُنكِرونَ القَولَ حينَ نَقولُ

ويرى أبو هلال العسكري أن مفهوم (السلب والإيجاب): ((هو أن تبني الكلام على نفي الشيء من جهة وإثباته من جهة أخرى، أو الأمر به من جهة والنهي عنه في جهة أخرى))[4].

و الإيجاب والسلب هما من أنواع التقابل التي تحدث عنها قدامة بن جعفر في قوله: ((ومما جاء في الشعر من التناقض على طريق الإيجاب والسلب قول عبدالرحمن بن عبد الله القس[5]:

أرى هَجْرها والقتلَ مِثْلَين فاقصِروا مَلامَكُم فالقتلُ أَعْفَى وأيْسَرُ

وقال التبريزي عن السلب والإيجاب: هو أن يوقع الكلام على نفي شيء وإثباته في بيت واحد[6]. وقد اعتمد هذا التعريف عدد ليس بقليل من علماء البلاغة[7].

---

(1) المائدة: 44.

(2) الإسراء: 23.

(3) الكليات "معجم في المصطلحات والفروق اللغوية"، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: د. عدنان درويش، محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط2، 1982: القسم الثالث: 35.

(4) كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري،تحقيق : علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب، القاهرة 1952: :405.

(5) نقد الشعر لقدامة بن جعفر، تحقيق كمال مصطفى، القاهرة، 1963: 239. وانظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1987،: 3/ 44.

(6) الوافي في العروض والقوافي، الخطيب التبريزي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط4، 1986: 277.

(7) ينظر على سبيل المثال: قانون البلاغة، أبو طاهر محمد بن حيدر البغدادي، مطبوع في رسائل البلغاء، لمحمد كرد علي، القاهرة، 1954: 447، حسن التوسل إلى صناعة الترسل، لشهاب الدين محمود الحلبي، تحقيق: د. أكرم عثمان يوسف، بغداد، 1980: 283، نهاية الأرب في فنون الأدب،شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، دار الكتب المصرية، القاهرة: 154/7.

((ومن هذا الباب في التشبيه والأخبار وتفسيرها بحيث يكون للمشبه أو المخبر عنه صفات فينفي بعضها ليثبت بعضها وينفي واحدة ليوجب أختها أو يسلبها ويوجب غيرها، كقوله – صلى الله عليه وسلم- : " أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي"[1]. فسلب النبوّة ليوجب بقية المنازل التي كانت لهارون من موسى – عليهما السلام-.))[2]

فالسلب بمعنى النفي ضد الإيجاب أو الإثبات هو محور حديثنا في القسم التطبيقي من هذه الرسالة، وقد أفرد له ابن جنى باباً في خصائصه سماه (باب في السلب) [3]، لذلك سنعتمد على آرائه في تحديد هذا المفهوم، فقد عده معنى زائدا على أصل وضع الكلمة في اللغة، إذ يقول: ((اعلم أن كل فعل أو اسم مأخوذ من الفعل أو فيه معنى الفعل فإن وضع ذلك في كلامهم فعلى إثبات معناه لا سلبهم إياه)) [4]، ثم يوضح مفهوم السلب والإيجاب فيقول: ((و أكثر ما وجدت هذا المعنى في الأفعال فيما كان ذا زيادة، ألا ترى أن أعجم ومرّض وتحوّب وتأثّم كل واحد منها ذو زيادة. فكأنه إنما كثر فيما كان ذا زيادة من قبل أن السلب معنى حادث على إثبات الأصل الذي هو الإيجاب)) [5]. فابن جني يجعل معنى السلب واقعاً في معظمه فيما زيد من الأفعال، وهذا تصنيف عام، ستختص دراستنا بجزء خاص منه هو المزيد بالهمزة في صيغة (أفعل). ويهمنا في هذا السياق تأكيد ابن جني أن السلب حاصل من الزيادة، وقد وضّح هذا الفهم بقوله: ((فلما كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هو الفاء والعين واللام، كما أنّ التأنيث لما كان معنى طارئاً على التذكير احتاج إلى زيادة في اللفظ عَلَماً له، كتاء طلحة وقائمة،... وكما أن التعريف لما كان طارئاً على التنكير احتاج إلى زيادة لفظ به كلام التعريف في الغلام والجارية ونحوه.)) [6]

---

(1) انظر: إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن عثمان البوصيري الشافعي(840 هـ)، تقديم: د. أحمد عبد الكريم، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، 1999: 7/ 192.

(2) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب: 45.

(3) ينظر: كتاب الخصائص، لابن جني: 3/ 75 وما بعدها.

(4) انظر : ابن جنى : الخصائص 75/3.

(5) انظر : المصدر السابق 80/3.

(6) انظر: المصدر السابق: 3/ 80.

ويبين ابن جنى أن السلب يقع بمعنى النفي في قوله: "وذلك قولك: قام، فهذا لإثبات القيام وجلس لإثبات الجلوس وينطلق لإثبات الانطلاق وكذلك الانطلاق ومنطلق وجميع ذلك وما كان مثله إنما هو لإثبات هذه المعاني لا لنفيها. ألا ترى أنك إذا أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي، فقلت: ما فعل ولم يفعل ولن يفعل ولا تفعل ونحو ذلك"[1]

ومع أن ابن جنى يضع السلب مرادفا للنفي بالأدوات المعروفة في العربية فإنه لم يهدف إلى ذلك من عقده هذا الباب، وإنما هدَف إلى السلب أو النفي بوسيلة أخرى تتضح لنا في قوله: "...ثم إنهم مع هذا قد استعملوا ألفاظا من كلامهم من الأفعال ومن الأسماء الضامنة لمعانيها في سلب تلك المعانى لا إثباتها، ألا ترى أن تصريف (ع ج م) أينما وقعت في كلامهم إنما هو للإبهام وضد البيان، ومن ذلك العجم لأنهم لا يفصحون... ثم إنهم قالوا: أعجم وأعجمت الكتاب إذا بينته وأوضحته، فهو إذاً لسلب معنى الاستبهام لا إثباته. ومثله تصريف (ش ك و) فأين وقع ذلك فمعناه إثبات الشكو والشكوى والشكاة وشكوت واشتكيت، فالباب فيه كما تراه لإثبات هذا المعنى؛ ثم إنهم قالوا: أشكيت الرجل إذا أزلت سبب شكواه، فهو إذاً لسلب معنى الشكوى لا لإثباته، وفي الحديث: "شكونا إلى رسول الله حرّ الرمضاء فلم يُشْكِنا"، أي فلم يفصح لنا في إزالة ما شكوناه من ذلك إليه." [2].

ويحدد ابن جنى الصيغ التي تحمّل الكلمة دلالة السلب في كتابه سر صناعة الإعراب في قوله: إن ((أفعلت وإن كانت في غالب أمرها تأتى للإثبات والإيجاب نحو: أكرمت زيدا أي أوجبت له الكرامة، فقد تأتى (أفعلت) يراد بها السلب والنفي، وذلك نحو: أشكيت زيدا إذا أزلت له ما يشكوه، ومثله قوله عز وجل (إن الساعة آتية أكاد أخفيها) تأويله أكاد أظهرها أي أكاد أزيل خفاءها، ونظيره: أشكلت الكتاب أي أزلت عنه إشكاله، وقالوا أيضا: عجّمت الكتاب، فجاءت (فعّلت) للسلب أيضا، ونظير (عجّمت) في النفي والسلب قولهم (مرّضت) الرجل أي داويته ليزول مرضه. ونظير (أفعلت وفعّلت) في السلب (تفعّلت)؛ قالوا: تأثمت أي تركت الإثم، وإن كانت (تفعّلت) في أكثر أحوالها تأتى للإثبات)) [3].

---

(1) انظر : المصدر نفسه 75/3.

(2) انظر : الخصائص لابن جني: 76/3 : 81.

(3) انظر : سر صناعة الإعراب 36/1 : 39.

وعلى هذا يمكن القول إن علماء البلاغة قد ركزوا على دلالة السلب في بنية الجملة بالاعتماد على أدوات النفي مثلاً، في حين أن دلالة السلب عند اللغويين تتأتى من الزيادة على بنية الكلمة، ومنها صيغة أفعل التي ندرس دلالة السلب فيها.

دلالة السلب والمعاني الصرفية:

3-1: مقدمة:

يعني هذا البناء (أفعل) كلَّ فعلٍ ثلاثي مجرد زِيدت الهمزةُ في أولهِ، فصار(أفعل)، بفتح أوّله وثالثه وسكون ثانيه، ويتميز عن باقي الأبنية المزيدة بأن همزته همزة قطع. والمضارع منه (يُفْعِلُ) بحذف الهمزة ؛ لأنّها تثقل عليهم حينئذٍ [1]. هذه الصيغة مزيدة بالهمزة على البنية المجردة للفعل (فَعَلَ)، وتؤدي هذه الزيادة معاني مختلفة. والأصل في مضارعها أن يكون بالهمزة، نحو: أكرم مضارعه يُؤكْرِمُ فحذفت الهمزة، وأصل حذفها في مضارع المتكلم نفسه لاجتماع همزتين، حيث كرهوا ذلك فحذفوها، ثم اطرد الحذف على بقية حروف المضارعة[2]. وقد اتخذ العلماء في هذا مبدأ القياس، إذ قاسوا هذه المسألة على مسألة حذف الواو في (يَعِدُ) لوقوعها بين ياء وكسرة، وهذا يَرْجعُ إلى طبيعة اللغة العربية التي تأبى تشكيل الكلمة من حروف متقاربة فتلجأ إلى التخالف، لذا فقد كرهوا أن تكون الهمزة متميزة على بقية حروف المضارعة، فحملوا سائر حروف المضارعة عليها بقصد تحقيق التوافق في هذا الباب[3]. و سنعرض دلالات البناء عند الصرفيين.

3-2: دلالاتُ بناءِ (أفعل) عند الصرفيين:

ذكر علماء الصرف واللغة دلالات كثيرة لبناء (أفعل) في كتبهم، نذكر منها: دلالته على التَّعدية، والصيرورة، والتعريض، والسلب، والتضاد، والمصادفة، والدعاء، والدخول في الشيء (أي الدلالة على الزمان والمكان اللذين هما أصل الفعل)، والمبالغة [4].

---

(1) الكتاب لسيبويه: 4/ 279.

(2) المصدر السابق.

(3) الكتاب لسيبويه: 279/4.

(4) انظر: الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق : د .عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1999: 3/ 117– 118، وشرح التسهيل، لابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله)، تحقيق : د .عبد الرحمن السيد، و د .محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1990: 3/ 449– 450، شرح شافية ابن الحاجب،:رضي الدين الاستراباذي: 1/ 86–92، وارتشاف الضرب من لسان

1- التعدية:

وهي الدلالة الغالبة في هذا البناء [1]، ومن خلال استقرائنا للكتب المدروسة لاحظنا أن هذا المعنى قد ظهر بصورتين هما: أن تجعل الفعل اللازم متعدياً لمفعول واحد، وأن تجعل الفعل المتعدي لمفعول متعدياً لمفعولين. فمن أمثلة النوع الأول: (أبرزت درهماً). إن التّأمل في الفعل المزيد (أبرزتُ) يكشف عن الجذر اللغوي له وهو (برز) ، وقد عُدّي في السياق بوساطة الهمزة المسماة بـهمزة التعدية. وذهب بالشيء وأذهبه [2].

إن المقصد الدلالي من هذه التعدية هو تحويل ما كان فاعلاً إلى مفعول به.

ومن أمثلة النوع الثاني: أدخلني بيتاً، فقد نقلت الهمزة الفعل المتعدي إلى مفعول واحد(دخل) فتعدى إلى مفعولين.

ومن أمثلة التعدية عند الزجاج: " جزأت بالشيء اكتفيت به، وأجزأني الشيء، كفاني" [3]

2- الصيرورة:

ذكرها الصرفيون، قديماً وحديثاً، وفصلوا القول فيها[4]، والمراد بها: تحويل الشيء من حال إلى أخرى. نحو : أثمر، إذا صار ذا ثمر.

وقد فصل الرضي دلالة الصيرورة والتعدية في شرح الشافية فقال: "فاعلم أن المعنى الغالب في أفعل للتعدية تعدية ما كان ثلاثيا وهي أن يجعل ما كان فاعلا للازم مفعول لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان، فمعنى (أذهبت زيدا) جعلت زيدا ذاهبا فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة، فاعل للذهاب كما كان في (ذهب زيد) فإن كان الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة (أي الجعل والتصيير) كأذهبته ومنه أعظمته أي جعلته عظيما باعتقادي بمعنى استعظمته، وإن كان متعديا إلى واحد صار بالهمزة متعديا إلى اثنين أولهما مفعول

العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة : د .رجب عثمان محمد، مراجعة : د .رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1998،1: 1/ 172-173.

(1) شرح شافية ابن الحاجب: 138/1.

(2) أدب الكاتب لابن قتيبة: 342.

(3) فعلت وأفعلت للزجاج: 63.

(4) انظر: الكتاب لسيبويه: 59/4، والمفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، حققه: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1987: 49، ومعالم دارسة في الصرف (الأقيسة الفعلية المهجورة، دراسة لغوية تأصيلية): د. إسماعيل أحمد عمايرة، دار حنين، ط2، 1993: 15.

الجعل، والثاني لأصل الفعل نحو أحفرت زيدا النهر أي جعلته حافرا له فالأول مجعول والثاني محفور ومرتبة المجعول ومرتبة مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل لأن فيه معنى الفاعلية وإن كان الثلاثي متعديا إلى اثنين صار بالهمزة متعديا إلى ثلاثة أولهما للجعل والثاني والثالث لأصل الفعل وهو فعلان فقط: أعلم وأرى. وقد يجيء الثلاثي متعديا ولازما في معنى واحد نحو فتن الرجل أي صار مفتتنا وفتنته أي أدخلت فيه الفتنة. وحزن وحزنته أي أدخلت فيه الحزن ثم تقول: أفتنته وأحزنته فيهما لنقل فتن، وحزن اللازمين لا المتعديين فأصل معنى أحزنته جعلته حزينا كأذهبته وأخرجته وأصل معنى حزنته جعلت فيه الحزن وأدخلته فيه، ككحلته ودهنته أي جعلت فيه كحلا ودهنا، والمغزى من أحزنته وحزنته شيء واحد، لأن من أدخلت فيه الحزن فقد جعلته حزينا إلا أن الأول يفيد هذا المعنى على سبيل النقل والتصيير لمعنى فعل آخر وهو (حزن) دون الثاني" [1].

و الصيرورة تكون لصيرورة ما هو فاعل (أفعل) صاحب شيء وهو على وجهين: إما أن يصير صاحب ما اشتق منه، نحو ألحم فلان أي صار ذا لحم، وأطفلت المرأة أي صارت ذات طفل، وأعسر وأيسر وأقل أي صار ذا عسر ويسر وقلة، وأراب أي صار ذا ريبة، وكأن (أفعل) هنا تفيد النسب، بمعنى ذي كذا، قال ابن قتيبة: وأجرب الرجل وأنحر وأحال صار صاحب جرب ونحار وحيال في ماله، وإما أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه نحو: أجرب الرجل أي صار ذا إبل ذات جرب، وأقطف صار صاحب خيل تقطف (أي أساءت السير وأبطأت) وأخبث أي صار ذا أصحاب خبثاء[2].

ومن القسم الأول أحصد الزرع أي صار ذا حصاد، وبعضهم جعل هذا قسما آخر فقال يجئ (أفعل) بمعنى حان وقت يستحق فيه فاعل (أفعل)، أن يوقع عليه أصل الفعل مثل أحصد الزرع، وأجدّ النخل أي حان له أي يجد (أي يقطع ثمره)، وأقطع النخل (حان قطاعه) [3].

وقال ابن قتيبة: أركب المهر حان أن يركب، وأحصد الزرع حان أن يحصد، وأقطف الكرم حان أن يقطف وكذلك يقال أقطف القوم حان أن يقطفوا كرومهم، وأجزوا وأوجدوا وأغلوا كذلك وانتجت النخيل حان نتاجها[4].

---

(1) شرح الشافية، للرضي الاستربادي: 1/ 86.

(2) الكتاب، لسيبويه: 235/2، وشرح الشافية: 88/1.

(3) الكتاب، لسيبويه: 236/2، وشرح الشافية: 89/1.

(4) أدب الكاتب لابن قتيبة: 475.

3- التعريض:

ومن معاني (أفعل) التعريض، فتفيد الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولا معرضا لأن يقع عليه الحدث سواء صار مفعولا له أم لا.

تقول: أقتلته أي عرضته لأن يكون مقتولا، قتل أو لا، وأبعت الفرس أي عرضته للبيع وأقبرته أي جعلت له قبرا، قبر أو لا، وأشفيته عرضته للشفاء[1]. وفي كتاب فعلت وأفعلت للزجاج: " باع الرجل الفرس وأباعه، بمعنى واحد وقال النحويون أبعته عرضته للبيع وأنشدوا [2]:

وَرَضيتُ آلاءَ الكُمَيتِ فَمَنْ يُبِعْ فَرَسًا فَلَيْسَ جَوَادُنَا بِمُبَاعِ

قالوا معناه يعرضه للبيع ومعنى آلاء الكميت نعم الكميت جعل نجاءه به من المهالك نعما[3].

4- السلب:

المعنى الرابع (لأفعل) السلب أي إنك تسلب عن مفعوله ما اشتق منه نحو أشكيته أي أزلت شكواه وأعجمت الكتاب أي أزلت عجمه، وقد يكون لسلب الفعل عن الفاعل إذا كان لازما كقولهم: أقسط أي أزال عنه القسط، وهو الجور ويحتمل هذا المعنى قوله تعالى: {إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا} مضارع أخفى بمعنى ستر، والهمزة للإزالة أي أزلت الخفاء وهو الظهور وإذا أزلت الظهور صار للستر كقوله أعجمت الكتاب أزلت عنه العجمة بوضع النقط والحركات[4].

فهمزة (أفعل)، هنا للسلب، ومن أمثلتها شكى فأشكيته أي أزلت شكواه.

5- التضاد:

وقد تحدّث ابن قتيبة عن هذه الدلالة في باب خاص سماه (باب فعلت وأفعلت بمعنيين متضادين)، ومن الأمثلة التي ذكرها: أشكيت الرجل: أحوجته إلى الشكاية، وأشكيته : نزعت عن الأمر الذي شكاني له، وأطلبتُ الرجل: أحوجته إلى الطلب، وأطلبتُه: أسعفته بما طلب، وأفزعت

---

(1) الكتاب، لسيبويه:235/2، وشرح الشافية: 88/1.

(2) إصلاح المنطق: يعقوب بن إسحق السكيت شرحه وحققه أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط2، 235،1970

(3) فعلت وأفعلت للزجاج: 52.

(4) بحث في صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية، د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة السعادة، القاهرة، 1983: 233.

القوم: أحللت بهم إذا فزعوا إليك، فأعنتهم، وأودعت فلاناً مالاً: دفعته إليه وديعة، وأودعته: قبلت وديعته، وأسررت الشي: أخفيته وأعلنته"[1].

" وهنا نرى أن التحول من صيغة فعل إلى صيغة أفعل يعطي الفعل ضد المعنى الأصلي، ولهذا اعتبرها ابن قتيبة من الأضداد، وقد سمى علماء الصرف هذا التحول في المعنى بالسلب والإزالة، أي أن صيغة أفعل تدل على إزالة، وعلى المعنى السلبي أو المضاد للمعنى الأصلي، ولكن يجمع كلا المعنيين جذر واحد، وإن اختلفا في الصيغة، ولهذا يجب أن يُنظر إلى الصيغتين ككلمة واحدة جاءت في صورتين أو صيغتين، ثم نضعهما في باب الأضداد، كما تدرس كلمة (جون) التي تدل على السحاب الأبيض والأسود"[2].

6- المصادفة:

أي مصادفة الشيء على صفة، نحو أسمنت أي وجدت سمينا وأبخلته أي وجدته بخيلا، و نحو أحمدته أي وجدته محمودا[3].

وقال ابن قتيبة في باب (أفعل الشيء: وجدته كذلك، أتيت فلاناً فأحمدته، وأذممته، وألفته، أي وجدته محموداً، ومذموماً، ومخلافا للوعد، وأتيت فلاناً، فأبخلته وأجبنته، وأحمقته، وأهوجته، إذا وجدته كذلك) [4].

وقد أورد الزجاج هذه الدلالة في كتابه، عندما قال: " وأَجْدبتُ: صادفت جدباً، وأجحدته، صادفته بخيلاً) [5].

وجاء هذا المعنى في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا ﴿٢٨﴾ ﴾ [6] معنى معنى أغفلنا قلبه وجدناه غافلا [7].

---

(1) أدب الكاتب لابن قتيبة: 347.

(2) فعلت وأفعلت دراسة دلالية صرفية، د. عطية أحمد: 46.

(3) الكتاب، لسيبويه: 2/ 236. وشرح الشافية: 90/1.

(4) أدب الكاتب لابن قتيبة: 344.

(5) فعلت وأفعلت للزجاج: 62-63.

(6) الكهف: 28.

(7) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ: 119/6.

وقال عمرو بن معد يكرب لمجاشع السلمي: "لله دركم يابني سليم قاتلناكم فما أجبناكم (أي فما وجدناكم جبناء)، وسألناكم فما أبخلناكم (أي ما وجدناكم بخلاء)، وهاجيناكم فما أفحمناكم (أي فما أسكتناكم[1].

ومنه قول الشاعر: [2]

لا يُصْعِبُ الأمرَ إلا ريثَ يركبُهُ وكلُّ شيءٍ سوى الفحشاءِ يأتمرُ

ومعنى لا يُصْعِبُ الأمر لا يجده صعبا كقولهم أبخلته وجدته بخيلا فهو لا يجد الأمر صعبا إلا وقت ركوبه[3].

وقال ابن قتيبة في أدب الكاتب: " باب أفعلت الشيء وجدته كذلك، أتيت فلانا فأحمدته وأذممته وأخلفته، أي وجدته محمودا مذموما ومخلافا للوعد، وأتيت فلانا فأبخلته وأجبنته وأحمقته وأنوكته وأوهجته إذا وجدته كذلك وأقهرته إذا وجدته مقهورا"[4].

7- الدعاء:

المعنى المستفاد هنا من صيغة (أفعل) الدعاء نحو: أسقيته أي: دعوت له بالسقيا.

8- الإعانة:

الإعانة أي تقديم العون والمساعدة في فعل ما[5]، كأحلبت فلانا وأرعيته أي أعنته على الحلب والرعي. ونلاحظ هنا تطور معنى (أحلب) من معنى المعاونة على الحلب ليصبح المعاونة على كل شيء، وهو ما يمكن تسميته بتعميم الدلالة.

9- المطاوعة:

المعنى المستفاد هنا من أفعل المطاوعة (لفعّل) كفطرته فأفطر وبشرته فأبشر[6]. وقد يكون مطاوعا (لفعل) المتعدي بغير تشديد العين –فيكون أفعل لازما بالهمزة. يقول ابن قتيبة في باب (أفعلته

---

(1) أدب الكاتب لابن قتيبة : 473.

(2) أدب الكاتب لابن قتيبة: 472.

(3) بحث في صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية: 234.

(4) أدب الكاتب، لابن قتيبة : 472.

(5) انظر: شرح التسهيل لابن مالك : 449/3، في علم الصرف: د. أمين علي السيد، دار المعارف، القاهرة،ط2، 1972: 35، المغني في علم الصرف، د. عبد الحميد السيد، دار صفاء، عمان، الأردن، ط2010،1: 139.

(6) الكتاب، لسيبويه:235/2، وشرح الشافية: 89/1.

ففعل): " أدخلته فدخل، وأخرجته فخرج، وأجلسته فجلس، وأفزعته ففزع، وأخفته فخاف، وأجلته فجال، وأجأته فجاء،... هذا القياس "[1].

10- الدخول في الشيء:

المراد الدخول في المكان أو بالزمان، ومن أمثلته قولنا: أشأم، وأعرق، وأصبح، وأمسى، أي دخل للشام، وللعراق، وللصباح وللمساء.

ومما أودره الزجاج في هذا المعنى: " أجنب الرجل إذا دخل في الجنوب"[2].

11- الإيتاء بالشيء:

وقد عبر ابن قتيبة عن هذه الدلالة في باب (أفعل الشيء أتى بذلك واتخذ ذلك)، ومن الأمثلة التي ذكرها:" أذم: أتى بما يُذمّ عليه، وأقبح: أتى بقبيح، وألام: أتى بما يُلام عليه، وأراب الرجل: أتى بريبة، وأهرب الرجل: إذا جد في الذهاب مذعوراً..." [3].

ومن أمثلة هذه الدلالة عند الزجاج قوله: " أذم الرجل: إذا أتى بما يُذم عليه، وأَذَلَّ: إذا صار مستحقاً لأن يُذلّ"[4].

3-3: مناقشة المعاني الصرفية وتحليل دلالة السلب فيها:

نناقش في هذه الفقرة الدلالات الصرفية لصيغتي فعلتُ وأفعلتُ في ضوء مفهوم السلب، ويهمنا هنا القول: إن مفهوم السلب حامل لمعاني عدة يفرضها السياق والاستعمال، و دلالة السلب هي الدلالة العامة لهذا الفهم يتفرع عنها دلالات متعددة، استنتجناها من خلال دراسة الأفعال في الكتب المدروسة. وهذا ما سنتوقف عنده في المبحثين التطبيقيين القادمين.

ولكن تهمنا الإشارة هنا إلى أنه يتفرع عن دلالة السلب معاني فرعية متعددة، نناقش من خلالها الصيغ الصرفية التي طرحها علماؤنا الأجلاء، ومن هذه الدلالات:

أ- دلالة التضاد: عندما يتحول الفعل من صيغة أفعل إلى صيغة فعلت، فينتقل من حال السلب إلى حال الإيجاب أو من دلالة معينة إلى دلالة مضادة لها.

---

(1) أدب الكاتب لابن قتيبة: 351.

(2) فعلت وأفعلت: 64.

(3) أدب الكاتب لابن قتيبة: 349.

(4) فعلت وأفعلت للزجاج: 77.

ب- ودلالة سلب القدرة والإرادة وهنا تنحصر الدلالة في الفاعل، فالفاعل في صيغة فعلت يكون قادراً على الفعل حاملاً لدلالته، وعندما ينتقل إلى صيغة أفعل تسلب منه تلك القدرة. و قد يقع السلب في المعنى فتسلب صيغة (أفعل) من صيغة (فعلت) دلالتها الأساسية لتنقلها إلى دلالة أخرى.

ج- وقد تجتمع في السلب دلالتا التضاد وسلب المعنى. وكل ذلك مستنتج من السياق الاستعمالي الذي يعين المعنى المعجمي على استخلاصه، وفيما يلي نناقش الدلالات الصرفية التي أوردها النحاة واللغويون في ضوء هذا الفهم.

1- دلالة السلب في التعدية:

أوردنا فيما سبق أن العلماء المتقدمين وتبعهم المحدثون رأوا أن المعنى الأساسي لـ «أفْعَل» هو التعدية، ولو تفحّصنا جميع الأفعال التي تؤدي الزيادة فيها معنى التعدية؛ لوجدنا أنّ التعدية حكم نحوي لا يكتفي فيها الفعل بفاعل بل يحتاج إلى مفعولٍ أو أكثر، فإضافة إلى الحكم النحوي الذي تحدثه زيادة الهمزة أو ما يُسمى «التعدية» يكمن معنى آخر تؤديه الزيادة وهو «السلب»، فالفاعل قبل الزيادة يصبح مفعولًا به بعد زيادة الهمزة متأثرًا بوقوع الفعل عليه ـ بما أحْدَثَتْهُ الزيادة ـ لا مؤثرًا، ولتوضيح هذا الأمر نأخذ هنا المثال، يقول طفيل[1]:

أنخنا فَسُمْناها النِّطاف فَشَاربٌ قليلاً وآبٍ صدَّ عن كُلّ مُشْربِ

يصف الشاعر حال الخيل عند ورود الماء بأنها تنقسم إلى قسمين: منها ما يشرب قليلاً، ومنها ما يصد عن الشرب.

فبنية الفعل (ناخ) قبل الزيادة، أي عندما يكون الفعل مُجّردًا من الزيادات، تُعْطي الفاعل الحُرّية للقيام بالفعل وقتما يشاء، وبإرادته لا بتأثير خارجيّ، فالجملة «ناخ الجمل» مثلاً تُبيّن الحُرّيّة التي يتمتع بها الجمل، فأمر القيام بالفعل متروك له، في حين إذا زيدت على بنية الفعل (الهمزة)، التي تؤدي الزيادة فيها معنى التعدية - كما هو في (أنخنا) - فستجد أن الفاعل أصبح بفعلها مُتّأثِّرًا بالفعل لا محدثًا له وبذلك سلبت الهمزة الفاعل قدرته على القيام بالفعل وصار مسلوب الإرادة يقع الفعل عليه.

---

(1) ديوان طفيل الغنوي، تحقيق: محمد عبد القادر، دار الكتاب الجديد مصر، ط1، 1968: 28.

فبعد ما كانت للجمل حرية مطلقة أصبح متأثرًا بعامل خارجي، ومرغمًا على القيام بالفعل، فقد سُلب الفاعل المؤثِّرُ رُتْبتَهُ، وأعطي رتبة المفعول به الذي يقع عليه التأثير. فنرى هنا أن دلالة السلب هي الأساسية في الدلالة، وإن كانت لا تلغي التعدية نحويّاً.

وهذه الدلالة قد وردت بكثرة في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى:

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۗ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٩٩﴾ ﴾ (1)

ففي قوله تعالى (أنزل الماء): سلب للفاعلية التي كانت متحققة في عبارة : (نزل الماء) قبل زيادة الهمزة وتحويلها إلى المفعولية، فجملة (نزل الماءُ)هو إيجاب، والسلب في تجريده تلك القدرة ليفعلها صاحب الأمر وخالق الكون وهو الله عز وجل.

ومثله الفعل (أخرج) في الآية نفسها، فالسلب دال على القدرة الإلهية من دون إنكار دلالة التعدية.

ومن شواهد ذلك في القرآن الكريم:

﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١﴾ ﴾ (2)

فالفعل المجرد (سرى) دال على الإيجاب، والزيادة حولته إلى السلب، إذ جردت الزيادة بالهمزة الفاعل وهو الرسول محمد صلى الله عليه وسلم من الفاعلية التي نجدها في عبارة (سرى الرسول) ليصبح أمر السرى موكول لرب العزة.

وقوله تعالى:

﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾ (3)

---

(1) الانعام: 99.

(2) الإسراء:1

(3) البقرة: 112.

فالمعنى هنا: ((كأنه قيل أما يدخل الجنة أحد؟ فقيل: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ ئج تخ ﴾[1] ومعنى "أسلم" استسلم وخضع. وقيل: أخلص عمله. وخص الوجه بالذكر لكونه أشرف ما يرى من الإنسان، ولأنه موضع الحواس، وفيه يظهر العز والذل. والعرب تخبر بالوجه عن جملة الشيء. ويصح أن يكون الوجه في هذه الآية المقصد)).[2] فدلالة السلب في الفعل أسلم تأتي من دلالتها على الخضوع والاستسلام.

ودلالة السلب يمكن أن نلحظها في قوله تعالى:﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ تم ﴾[3]

فالزيادة في الفعل (أخطأ) سلبت الفاعل الإرادة و القصدية في الفعل، وهي ما نراه في الفعل الثلاثي، فالمعنى هنا: ((أعف عن إثم ما يقع منا على هذين الوجهين أو أحدهما، كقوله عليه السلام: "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه" أي إثم ذلك)) [4].

فالفعل الثلاثي من الخطأ كقولنا: خطئ الرجل وخطئت المرأة دال على قصدية بالفعل، في حين أن الفعل أخطأ دال على مسلوب الإرادة، بمعنى أنه فعل غير قصدي وغير مخطط له لذلك جاء طلب العفو والمغفرة عن الأخطاء التي تقع دون قصد وهو ما أكده حديث رسول الله.

2- السلب في دلالة الصيرورة:

وهنا نريد القول إن دلالة السلب تأتي مترافقة مع دلالة الصيررورة، أي التحول والانتقال من حال إلى حال.

فجميع الأفعال من مثل أثمر وأعشب وأزهر وأورق وأقحل[5] وهي جميعها من حقل دلالي واحد دال على ما يعبر عن الأرض والنبات والجمادات، يكون فاعلها معدوم القدرة والإرادة، فالأرض مثلا في (أعشبت الأرض) هي مسلوبة القدرة والإرادة في الفعل وليس بمقدروها

---

(1) البقرة: 112.

(2) الجامع لأحكام القرآن، المعروف ب (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى : 671هـ)، المحقق : هشام سمير البخاري، : دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423، 2003: 75/4.

(3) البقرة: 286.

(4) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: 431/3.

(5) انظر : لسان العرب: مادة(ثمر) ومادة (عشب) ومادة: (زهر) ومادة: (ورق)، ومادة: (قحل).

وإرداتها أن تعشب أو تبور، وبالتالي فهي مسلوبة القدرة على ذلك وهذا ما يجعل دلالة السلب مترافقة مع دلالة الصيرورة التي ذكرها اللغويون.

وقد تتحقق دلالة السلب هنا من خلال سلب المعنى بالتضاد الحاصل بسلب معنى الفعل، كما نلحظ في الفعل: (خرب) [1]، الذي اجتمعت فيه دلالتا التعدية بالهمزة وسلب المعنى بالتضاد، فخرب: حرمه منه بأخذه منه للانتفاع به، وأخربه: حرمه منه بإتلافه. هنا السلب متحقق في التضاد، أي تضاد في الانتفاع بالشيء وإتلافه فسُلب المعنى الأول بضده. ومنه الفعل (أبعته)[2] جعلته معروضا للبيع، فالجعل فيه سلب للإرادة والقدرة، فأنت المتصرف فيه مثل أشكيته وأطلبته بمعنى جعلته يشكو ويطلب. ومنه الفعل (أقوت) نحو قول الشاعر: [3]

عَرَفْتُ لِلَيْلَى بَيْنَ وَقْطٍ فَضَلْفَعِ مَنَازِلَ أَقْوَتْ مِنْ مَصيف وَمَرْبَعِ

فيُبيّن الشاعر هنا معرفته الحقيقية لديار ليلى التي تقع بين وقط وضلفع، إذ صارت هذه الديار فارغة خالية من كل مظاهر الحياة.

فقوله (أَقْوَت) يدل على أنّ هذه المنازل تحولت وانتقلت من آهلة بأهلها إلى خاوية على أعقابها فأصبحت خالية، ولا مظهر للحياة فيها، وهذا ما يدل عليه معنى البيت. فزيادة الهمزة على البناء المجرد أدّت معنى الصيرورة [4]. فالسلب هنا متحقق من دلالة الفعل أقوت على الخضوع، أي خضعت لقانون التبدل والتغيير.

3- دلالة السلب في معنى التضاد:

ومن المعاني الصرفية التي ذكرها الصرفيون لصيغة (أفعل): التضاد، كما لاحظنا، وتدخل هذه الدلالة في دائرة معاني السلب، كما نلحظ في الفعل (أشكيته) فالمعنى اللغوي لهذا الفعل: شكا همَّه إليه و شكا همَّه له : أبداه وبثّه متوجِّعًا، وأشْكَاه :أرضاه وأزال سبب شكواه [5].

---

(1) انظر: لسان العرب: مادة: (خرب).

(2) انظر لسان العرب: مادة:(بيع).

(3) ديوان طفيل الغنوي: 103/1.

(4) الكتاب، لسيبويه: 59/4.

(5) انظر: لسان العرب: مادة (شكو).

فهنا سلب للمعنى واضح، بين شكا وأشكى، ففاعل شكا يمتلك القدرة على بث الشكوى وإظهارها، أما مع الفعل : (أشكاه) فصارت القدرة لشخص آخر يملك القدرة على إزالة سبب الشكوى. وعندما جعلته يشكو فأنا قد سلبته الراحة وعلت قدرتي على قدرته، فكان في حالته التي جعلته تحت قدرتي فهو مسلوب القدرة.

ومثله الفعل (أطلبته)، فالمعنى اللغوي: طَلَبَ إِلَيْهِ شَيْئاً : رَغِبَ إِلَيْهِ، وسَأَلَهُ. و أَطْلبَ فلانًا: أَسْعَفَهُ بما طَلَب، وأعانه عليه[1]. فالتضاد حاصل من الفرق في المعنى بين الرغبة في الشيء، وإسعاف الطالب فيما طلب.

4- السلب في دلالة المصادفة:

وهذا ما يظهر في دلالة أفعل في الفعل: أحمدته، أي صادفته محموداً، وتظهر دلالة السلب فيها من خلال تحليل المعنى اللغوي لها، فحَمِدَهُ عَلَى كَرَمِهِ : شَكَرَهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وأَحْمَدَ الرجلُ وغيرُهُ : صَار محمودًا [2]، بمدح الناس له، من جهة أن يأتي بفعل حسن ولا يجحدونه، والفرق الدلالي بين صيغتي (فعلت) و(أفعلت) يبرز من خلال قولي: حمدته، فالفاعل هنا هو الضمير العائد على المتكلم (أنا)، أما أحمدته، فوجدته محموداً من الناس، ومن ثم تحقق السلب من سلب المعنى الخاص (محمود من قبلي) إلى المعنى العام المتمثل في الحمد من الناس.

5- السلب في معنى الدعاء:

ويمكن أن نظهر دلالة السلب في معنى الدعاء من خلال الفعل (أسقيته) فالدلالة الصرفية له هي الدعاء بالسقية، ويظهر معنى السلب فيها من خلال المعنى المعجمي ومن خلال الاستعمال في السياق القرآني، فالمعنى اللغوي: سَقَاهُ مَاءً : أَعْطَاهُ مَاءً لِيَشْرَبَهُ، و أَسْقاهُ فلانٌ: دَلَّهُ على موضِع الماء.

أَسْقاهُ قال له: سَقاكَ اللهُ، أو سَقْياً لك [3].

---

(1) انظر لسان العرب مادة: (طلب).

(2) انظر لسان العرب: مادة: (حمد).

(3) انظر: لسان العرب: مادة (سقي).

وقد وردت الصيغتان (سقى و أسقى)، فصيغة (أسقى) في القرآن مرتبطة بالحديث عن المطر، وهو الماء الذي لا يقدر أحد الوصول إليه، فالإنسان مسلوب القدرة فيه، فهو بيد رب العالمين عز وجل، يقول تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ ﴿٢٢﴾ ﴾[1]. فالسقية هنا بيد رب العالمين يطلبها الناس منه بالدعاء، ويحققها لم يريد من عباده. أما صيغة (فعل) فترد في سياق الإتاحة والتمكن للمؤمنين الذين دخلوا الجنة، فتصبح المياه أنهاراً جارية يصل أهل الجنة إليها، من هنا جاء الخطاب القرآني بصيغة (فعل)، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ۖ وَحُلُّوٓا۟ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴿٢١﴾ ﴾[2].

6- السلب في دلالة المعاونة:

وتظهر دلالة السلب من خلال تحليل دلالة الفعل (أحلبته) أي عاونته على الحلب، ودلالة السلب هنا حاصلة من عدم قدرته على القيام بالفعل وحده فهو مسلوب القدرة.

7- السلب في دلالة الحينونة:

تأخذ صيغة أفعل دلالة الحينونة من اقترانها بالزمن، كما نلحظ في الفعلين (أقطف، وأحصد)، فإنهما مقترنان بزمان محدد، فإذا أقطف الثمر وأحصد الزرع، وجب قطافه وحصاده، لأنه بعد ذلك سيفسد، ودلالة السلب متحققة من سلب القدرة على تغيير موعد حصاده وقطفه.

8- السلب في دلالة الإتيان بالشيء:

وهو ما يمكن إبرازه من خلال الفعل (أذم) والفعل (أقبح)، فالمعنى اللغوي للفعل(ذم): لام غيره على سوء فعله. و دلالة (أذم): أتى هو بما يلام عليه لسوء فعله[3]. فالسلب هنا متحقق من خلال التضاد في المعنى بين الاستعمالين، ففيه سلب للمعنى الأول من خلال تحويل الفعل إلى صيغة (أفعل). والأمر عينه ينطبق على صيغة (أقبح).

---

(1) الحجر: 22.

(2) الإنسان: 21.

(3) انظر لسان العرب: مادة (ذم).

9- السلب في دلالة المطاوعة:

في المطاوعة يكون الفاعل بعد أفعل منقاداً لغير إرادته وهنا يتحقق سلب الفاعلية، كما نلحظ في قولنا: (قشعت الريح السحاب فأقشع)، فالسحاب أقشع بفعل الريح فهو طاوع فعل غيره فيه، فسلبه إرادته.

والخلاصة التي يمكن أن نستنتجها من العرض السابق، أن دلالة السلب هي دلالة رئيسية في الزيادة في صيغة أفعل، يمكن ملاحظتها من تحليل الدلالة التي تطرأ على معنى الفعل بفضل زيادة الهمزة من حيث الإيجاب والسلب والتضاد وغيرها، وبذلك لا تنكر الدلالات الأخرى، بل قد تأتي الدلالات مترافقة، فنلحظ التعدية مترافقة مع السلب والصيرورة مقترنة بالسلب وهكذا.

المبحث الثاني

السلب فيما اختلف معناه

يدرس هذا المبحث دلالة السلب في أمثلة الظاهرة الواردة عند الزجاج فقط، لأن السجستاني ثم الجواليقي قصرا كتابيهما على ما جاء من فعلت وأفعلت بمعنى واحد ولم يفردا أبواباً لما اختلف معناه.

1- ملاحظات عامة:

و في بداية هذا المبحث نسجل الملاحظات الآتية:

أولاً: ابتدأ الزجاج الحديث عن ذلك في باب سماه (باب فعلت وأفعلت والمعنى مختلف)[1]، فأورد الفعل (بهل)، فقال: ((يُقال للحر إذا خُلّيَ وما يريد، ولا يُعترضُ عليه: قد بَهلْتُ فلاناً أبْهلهُ إذا خليته وإرادته. ويُقال للعبد: أبْهَلْتُهُ فهو مُبهلُ: إذا خلّيته وإرادته.)) [2]

المدقق لدلالة هذا الفعل ربما سيستغرب وضع الزجاج لهذا الفعل ضمن ما اختلف معناه، إذ إنه رأى أن الصيغتين تشتركان في المعنى العام، وهو الترك بحرية، وهذه الدلالة واضحة في المثالين اللذين أوردهما الزجاج نفسه، (بهل: بمعنى ترك الحر وإرادته، وأبهل: بمعنى تركت العبد وإرادته)، ولكننا لو نظرنا إليه من باب دلالة السلب فربما يمكن القول: إن صيغة أبهل فيها سلب جزئي للحرية، أي صيغة أفعل هنا توحي بامتلاك الفاعل للفعل وتقييده على غيره، لذلك فالحرية مقيدة في المثال الثاني.

ثانياً: ونجد مواد لغوية قد وضعها الزجاج في باب ما اختلف معناه مع أنها من اشتقاق لغوي مختلف مما يعني أن دلالتها مختلفة بناء على اختلاف الأصل اللغوي لا على اختلاف صيغة المادة الواحدة كما نجد في قوله: (بريت القلم، و أبريت الناقة جعلت لها بُرة وهي حلقة تكون في أنفها من الحديد) [3]. فبريت مشتقة من الأصل الثلاثي(بري) [4]، في حين أن أبريت مشتقة من الأصل الثلاثي (برأ). وهناك فارق دلالي بين هاتين الصيغتين نتيجة الاختلاف في الأصل اللغوي وليس نتيجة اختلاف الصيغة.

---

(1) فعلت وأفعلت للزجاج: 55.

(2) فعلت وأفعلت للزجاج: 55.

(3) فعلت وأفعلت للزجاج: 56.

(4) انظر دلالاتها في لسان العرب لابن منظور: مادة بري.

ومن ذلك قوله: (رجا الرجل الشيء يرجوه إذا أمّله، وأرجأ الأمر يُرجئه إرجاء إذا أخّره)[1]. فاختلاف المعنى هنا عائد إلى الاختلاف في الأصل الاشتقاقي لكل صيغة من الصيغتين، وليس عائدا إلى الاختلاف بسبب الانتقال من صيغة فعل إلى صيغة أفعل في الجذر الواحد للكلمة.

ثالثاً: وفي بعض الأمثلة نرى أن السياق هو المبرر لاختلاف الدلالة، وليس الصيغة الصرفية كما يذهب الزجاج، وهذا ما يمكن أن نلمحه في قوله: (وأجزأتُ السكينَ جعلت لها جُزأة، والجزأة: المقبض، وأجزأتِ المرأةُ إذا ولدت الإناث دون الذكور)[2]. فصيغة أفعل هنا قد وردت في معنيين مختلفين، والسياق هو الذي قاد إلى هذا الفهم المختلف وليست الصيغة الصرفية.

رابعاً: كذلك فإننا نجد أن بعض المواد اللغوية التي أوردها الزجاج عائد إلى أن الاختلاف بالصيغة الصرفية يغير معنى الكلمة كلياً، فلا يبقى معنى أساسي جامع بين الصيغتين حتى نقول إن الانتقال من صيغة فعل إلى صيغة أفعل قد غيّر المعنى، ومن ذلك قوله: (راق الشيء فلاناً، إذا أعجبه، وحسن في عينيه، وأراق فلان الماء إذا صبّه) [3]. فالدلالة قد اختلف كلياً بين الصيغتين، فالأولى دالة على الإعجاب، والثانية دالة على الصبّ، أي سكب الماء. وهذا ليس خاصاً بصيغتي فعلت وأفعلت فكل اختلاف في الصيغة الصرفية دال على اختلاف في المعنى. وهذا ما يؤكده البعد في المعنى بين الصيغتين في المثال السابق الذي أورده الزجاج.

2- السلب وأنواعه فيما اختلف معناه:

ومن خلال دراستنا للأفعال التي أوردها الزجاج في كتابه يمكننا حصر دلالة السلب في تلك الأفعال في ثلاثة أنواع هي:

أ- سلب المعنى من خلال التضاد.

ب-سلب الإرادة والقدرة من الفاعل.

ت-السلب من خلال انتقال دلالة اللفظ من المادي إلى المعنوي.

وفيما يلي تحليل لأمثلة الزجاج وفق ذاك التصنيف:

---

(1) فعلت وأفعلت للزجاج: 83.

(2) فعلت وأفعلت للزجاج: 63.

(3) فعلت وأفعلت للزجاج: 82.

1-2: سلب المعنى من خلال التضاد :

وهي الدلالة المسيطرة على الأفعال التي استعملها الزجاج في كتابه، و تتحقق دلالة التضاد هنا من الانتقال من صيغة (فعلت) إلى صيغة (أفعلت)، ومن أمثلتها قول الزجاج: (بأرت البئر حفرتها، وأبأرت فلاناً جعلت له بئراً) [1]، إذا انطلقنا من تحليل هذه المادة لغوياً، نجد أنّ المعنى كما يرد في اللسان: (بأرت بئراً: حفرتها. يقال: بأرها وابتأرها: حفرها)[2]. ويمكن أن نستنتج أن الدلالة الأصلية لهذه المادة هي الحفر وأن الصيغتين تحملان الدلالة نفسها، وبالتالي هما مترادفان إذا انطلقنا من قول ابن منظور أن صيغة أفعل هنا لم ترد، لكن التمعن في المعنى يظهر أن دلالة أبأرت تفيد السلب، فصيغة بأرت تدل على امتلاك الفاعل إرادة الفاعلية فهو الذي يقوم بالحفر، أما أبأرت، فدالة على سلب هذا المعنى منه وفيها معنى الأعطية والمنح، بأر البئر: حفرها لنفسه، وأبأر البئر: جعلها لغيره، فالتضاد واقع من كون البئر في الصيغة الأولى للفاعل نفسه، أما في الصيغة الثاني فصارت البئر لغيره.

ونرى أن دلالة السلب في بعض الأفعال التي أوردها الزجاج يكون من باب التضاد لا من باب اختلاف الصيغتين، بالاستناد إلى الاستعمال اللغوي ففي قوله: (يقال ترب الرجل إذا افتقر، وأترب إذا استغنى) [3]. فإن صيغة (فعل) هنا جاءت دالة على الفقر، في حين جاءت صيغة (أفعل) في المثال دالة على الغنى، وهذا من باب التضاد نتيجة تغير استعمال الجماعة اللغوية لدلالة الصيغة الصرفية. وهذا ما دلت عليه المادة اللغوية المعجمية. مع الإشارة إلى أن تلك المادة لم تنف استعمال صيغة أفعل (أترب) بمعنى الافتقار أيضاً، وهو ما نلحظه في قول ابن منظور: "أترب: استغنى و كثر ماله، فصار كالتراب، هذا الأعرف، وقيل: أترب: قلّ ماله"[4]. فتلاحظ أن كثرة الاستعمال هي التي فرضت دلالة التضاد وهو ما عبر عنه ابن منظور بقوله: (وهو الأعرف)، وإلا فهما في بعض الاستعمالات اللغوية يردان مترادفين ومن ثم لا اختلاف بين الصيغتين.

---

(1) فعلت وأفعلت للزجاج: 55.

(2) لسان العرب، لابن منظور: مادة: (بأر).

(3) فعلت وأفعلت للزجاج: 57.

(4) انظر لسان العرب لابن منظور: مادة ترب.

ومن باب التضاد يمكن أن تفهم مادة (خفي) التي قال فيها: (وخفيتُ الشيء أظهرته، وأخفيته سترته) [1]. فصيغة (أفعل) سلبت المعنى الأول ونقلته إلى ضده.

﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾ ﴾ [2]

ففي تفسير القرطبي (أُخْفِيهَا) بمعنى أظهرها فيكون على معنى (أظهرها لتجزى) أي أن إظهار الساعة يكون من أجل جزاء كل نفس بما عملت، وقال أبو بكر الأنباري قال الفراء: معنى (أُخْفِيهَا) أي أظهرها، وهو كقولك: أخفيته إذا أظهرته. وأنشد قول امرئ القيس[3]:

فَإِنْ تَدْفِنُوا الدَّاءِ لا نُخْفِهِ وإِنْ تَبْعَثُوا الحَرْبَ لا نَقْعُدِ.

فقول امرئ القيس: لا نخفه معناه لا نظهره، وقال بعض اللغويين: يجوز أن يكون (أُخْفِيهَا) بضم الهمزة معناه أظهرها لأنه يقال: أخفيته إذا أظهرته، وعلى هذا القول تكون اللام في (لِتُجْزَى) متعلقة بـ (أُخْفِيهَا). وقيل هو من باب السلب، ومعنى (أُخْفِيهَا) أزيل عنها خفاءها [4].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ ﴿١٨٤﴾ ﴾ [5] قال ابن عباس: ليست الآية منسوخة، هو للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان الصيام، وقيل أيضا للمرضع والحامل إذا خافتا على نفسيهما أو ولديهما، وهؤلاء جميعا يفطرون ويطعمون [6]، وفي تفسير ابن عباس للآية سلب لمعنى الفعل إلى ضده، فطاق بمعنى استطاع، وأطاق بمعنى لم يستطع.

---

(1) فعلت وأفعلت للزجاج: 74.

(2) طه: 15.

(3) ديوان امرئ القيس، ضبط وتصحيح مصطفى عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004، ط5، 54.

(4) أنظر: الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى : 671هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003: 11/ 182 وما بعدها.

(5) البقرة: 184.

(6) انظر تفسير القرآن العظيم، لابن كثير الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1999: 1/ 500 وما بعدها.

ومنه ما ذكره في سياق حديثه عن معنى دلوت، إذ جعل: دلوت الدلو في البئر بمعنى أخرجته منه، وأدلوته في البئر بمعنى أدخلته [1].

وتتحقق دلالة سلب المعنى عندما تسلب صيغة (أفعل) من صيغة (فعلت) دلالتها الأساسية لتنقلها إلى معنى آخر، فقد تكون صيغة (أفعل) مقيدة لصيغة (فعلت) بسلبها معناها العام وقصره على المعنى الخاص، كما نلحظ في الفعل: (بثّ/ أبثّ) [2]، بثه : أذاعه ونشره، و أبثه : قيد انتشار الخبر بالمقربين إليه[3].

فسلب المعنى يظهر من خلال اقتصار دلالة (أبث) على المقربين بعد أن كانت دالة في صيغة (فعلت) على النشر والإذاعة مطلقاً.

ودلالة سلب المعنى هي الصيغة التي تسيطر على الأفعال التي أوردها الزجاج في كتابه المدروس، ويمكن أن نتوقف هنا عند نماذج من تلك الأفعال:

- (ثخن، و أثخن) [4]: فثخن : غلظ وصلب، وأثخن في العدو إذا بالغ الجراح فيهم[5]، فسلب المعنى هنا متحقق من خلال سلب دلالة (الغلظ والشدة) التي تعطي قوة، والتي برزت في صيغة (فعل: ثخن)، من خلال استعمال صيغة (أفعل: أثخن) التي حولت الغلظة والشدة إلى جراح كثيرة دالة على ضعف.
- (حجم وأحجم) [6]: فحجمت فم البعير: إذا شددته بالحجام، وأحجمت عن الشيء : أمسكت عنه. حجم غيره عن الشيء وأحجم عنه من نفسه. حَجَمْتُه عن الشيء فأَحْجَمَ أَي كففته فكَفَّ، أَحْجَمَ عن الأَمر: كَفَّ أَو نكص هَيْبةً [7].

فالدلالة العامة: حجم : منع غيره، وأحجم : منع نفسه، وهنا يتحقق سلب المعنى من الغير وإلصاقه بالَّنفْس.

---

(1) فعلت وأفعلت للزجاج: 75.

(2) فعلت وأفعلت للزجاج: 56.

(3) لسان العرب لابن منظور: مادة (بثث).

(4) فعلت وأفعلت، للزجاج: 59.

(5) لسان العرب، لابن منظور: مادة (ثخن)

(6) فعلت وأفعلت للزجاج: 70.

(7) لسان العرب لابن منظور: مادة (حجم).

- (حمأ وأحمأ) [1]: حمَأ البئرَ أخرج طينَه الأسود المُنتن، أما:أحْمَأ ألْقَى فيها الْحَمْأَةَ، هنا سلب للمعنى الأول.
- (حجم، وأحجم) [2]: فالاستعمال لهاتين الصيغتين يتم من خلال ما أورده الزجاج في قوله:

حجمت فم البعير: إذا شددته بالحجام

وأحجمت عن الشيء : أمسكت عنه

وتفسر المادة المعجمية ذاك المعنى عندما نقرأ: حجم غيره عن الشيء وأحجم عنه من نفسه. حَجَمْتُه عن الشيء فأَحْجَمَ أَي كففته فكَفَّ، أَحْجَمَ عن الأَمر: كَفَّ أَو نكص هَيْبةً [3]. فالدلالة العامة: العامة: حجم : منع غيره، وأحجم : منع نفسه، وهنا تتحقق دلالة سلب المعنى، من الغير إلى النفس.

- (دلى وأدلى) [4]: ففي الاستعمال دلوت الدلو أدلوها: إذا أخرجتها من البئر، ودلوت الإبل: إذا سقتها سوقًا رفيقًا، وأدليت الدلو في البئر: إذا أرسلتها لتملأها، أدلى الرجل بحجته إذا أتى بها. وفي المعجم: أَدْلَيْتُ الدَّلْوَ ودَلَيْتُها إذا أَرسلتها في البئر، ودَلَوْتها أَدْلُوها فأَنا دالٍ إذا أَخرجْتها، أَدْلاها أَلْقاها لِيَسْتَقِيَ بها[5]. فتحققت دلالة سلب المعنى في صيغة (أفعل) من خلال أخذ الفعل (دلى) بمعنى أخرج، إلى (أدلى) بمعنى أرسل.
- (دان، وأدان) [6]: دان الرجل ويدين، أدان يدان: لزمه الدين، وأدان فلانُ فلانًا :إذا أعطاه بالدين، دَانَ الرَّجُلُ : اِقْتَرَضَ مَالاً، أَدَانَ الرَّجُلُ : أَقْرَضَ فَصَارَ دَائِناً، فدلالة سلب المعنى متحققة من سلب صيغة أفعل الدلالة من صيغة (فعل) والمتمثلة في قولنا: دان فهو مدان، وأدان فهو مُدين، فالدلالة الثانية متضادة مع الدلالة الأولى.
- (دبر وأدبر) [7]: فالاستعمالات السياقية لهاتين الصيغتين تتجلى في الأمثلة الآتية[8]:

---

(1) فعلت وأفعلت للزجاج: 68.

(2) فعلت وأفعلت للزجاج: 70.

(3) لسان العرب لابن منظور: مادة (حجم).

(4) فعلت وأفعلت للزجاج: 75.

(5) لسان العرب لابن منظور مادة (دلو).

(6) فعلت وأفعلت للزجاج: 75.

(7) فعلت وأفعلت للزجاج: 76.

(8) لسان العرب لابن منظور، مادة (دبر).

دبَرتِ الرِّيحُ : هبّت من الغرب

دَبَرَ السَّهْمُ الهَدَفَ : جَاوَزَهُ وَسَقَطَ مِنْ وَرَائِهِ

دَبَرَ الرَّجُلَ : تَبِعَهُ مِنْ وَرَائِهِ

دَبَرَ وَالِدَهُ : خَلَفَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ وَبَقِيَ مِنْ بَعْدِهِ

أدبر الشَّخصُ : مضى وذَهَبَ وَوَلَّى، عكس أقبل

فدلالة سلب المعنى، تتجلى في الفارق الدلالي بين الصيغتين، فدبر كان من جهة دبر غيره، وأدبر : جعله خلفه من جهة دبره هو.

والجدول الآتي يحلل دلالة سلب المعنى بطريق التضاد للأفعال الدالة عليها عند الزجاج:

صيغتا فعلت وأفعلت عند الزجاج	المعنى المعجمي، والسياقي كما ورد عند الزجاج	دلالة التضاد (سلب المعنى)
جمل وأجمل	أَجْمَلَ كَلاَمَهُ وفيه : - اِخْتَصَرَهُ، سَاقَهُ مُوجَزاً. - تُفَصِّل إِذَا كَانَ بِالإِمْكَانِ أنْ تُجْمِلَ – - أَجْمَلَ فِي طَلَبِ الْمَعُونَةِ : تَهَذَّبَ، تَلَطَّفَ، اِعْتَدَلَ. وفي الحديث: (أَجْمِلُوا في طَلَبِ الرِّزْقِ فَإِنَّ كُلاًّ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ لَهُ) - (أَجْمَلَ القَوْمُ - : كَثُرَتْ جِمالُهُمْ أَجْمَلَ الصّنيعَةَ وفيها : حَسَّنَهَا، كَثَّرَ فِيهَا جَمَلَ الحِسَابَ : جَمَعَهُ جَمَلَ الشَّحْمَ : أَذَابَهُ	جمل دلت على جمع الكثير المتفرق فجعله واحدًا. وأجمل دلت على اختصار الكثير فاعتدل ولم يفرط.
حلّ وأحلّ	حلّ من إحرامه بانتهاء النسك وخرج منه. حل من الذنب تخلص منه. وأحل الشيء : أباحه لنفسه فشرع فيه.	تضاد بين الخروج من الشيء والبرء منه وبين الشروع في شيء، والأخذ منه.
درأ وأدرأ	درأت عنه الحد : : إذا دفعته عنه وأدرأت الناقة فهي مدرئ : إذا أنزلت اللبن درأت الشيء : دفعته وأخرته ودَرَأَ فلان علينا، وطَرَأَ إذا طَلَعَ من حيث	سلب المعنى متحقق في تضاد المعنيين: درأ : دفعه بعيدًا عنه وأدرأ : إذا دفعه إليه وجعله

	لا نَدْرِي. وأَدْرَأَتِ الناقةُ بضَرْعِها، وهي مُدْرِئ إِذا اسْتَرْخَى ضَرْعُها؛	في وعائه
ذمّ، وأذم	ذم الرجل الشيء : عابه وأذم الرجل: أتى بما يذم عليه	ذم فكان الذم لفعل غيره أذم فكان الذم لفعل نفسه
ربا وأربى	ربا الغلام في حجر فلان: إذا تربى عنده وأنفق عليه أربى فلان على فلان: إذا تعدى عليه	ربا فلان : رعاه وأنفق عليه من ماله وأربى عليه: تعدى عليه وأخذ من ماله
رشقت وأرشقت	رشقت المرأة : رمت بنظرها رميًا أرشقت : أحدت النظر	رشقت : نظرت نظرة سريعة أرشقت : نظرت نظرة حادة وطويلة
رادت الإبل وأرادت	رَادَتِ الْمَاشِيَةُ : رَعَتْ أرادت إذا راغت	رادت الماشية : إقبال على الكلأ أرادت الماشية : إدبار عن الكلأ
ردى وأردى	ردى : سقط بفعل نفسه وتردى أرداه : أهلكه	ردى : موقوف الفعل فيه على نفسه أردى : كان فعله على غيره
رم وأرم	رم الرجل الشيء : إذا أصلحه (للشيء البالي بعضه) وأرم : إذا سكت (من فرق؛ من الخوف والرهبة)	رم : أقدم على إصلاح البالي ووقف ترديه وأرم : لم يقف لصد المعتدي وتجاوزه بسبب خوفه والرهبة منه
رمل وأرمل	ورمل في السير : إذا أسرع أرمل في السفر : إذا فني ماؤه وزاده	رمل : ملك القوة للسرعة والاستمرار في السير وأرمل : فقد القوة الماء والزاد الذي يعطيه القوة على

		السير
زلّ وأزل	أَزَلَهُ عَلَى فِعْلِ الْمَعَاصِي حَمَلَهُ عَلَى ارْتِكَابِ زَلَّ الرَّجُلُ :- : أَخْطَأَ وانْحَرَفَ عَنِ الصَّوابِ	زل : خطأه ومعصيته على نفسه أزل : حمل غيره على المعصية
زهد وأزهد	أزهَد الغنيُّ : قلّ مالُه زهَد عن الشَّيء / زهَد في الشَّيء : أعرض عنه وتركه	زهد : وهو غني قادر على الزهد أزهد : وهو فقير وعاجز على التمتع بما لا يملك
سفر وأسفر	سفر الشيء : إذا كشفه، وسفر بين القوم: إذا أصلح بينهم وأسفر الشيء : إذا أضاء	سفر : انكشف بفعل غيره وأسفر : كشف عن نفسه بفعله
سر وأسر	سررت الرجل من السرور، وسررت الصبي: قطعت سرته. وأسررت الشيء : إذا أخفيته	سررته أخبرته وأعلمته وأظهرت له ما يسره وأسررت : أخفيت الشيء عنه
سبع وأسبع	سبعت الرجل إذا اغتبته أسبعته إذا أهملته	سبعت الرجل : حاسبته على فعله الذي تذمه وأسبعته : أهملته فلم تلق له بالا كحال العبد عند سيده
صفد وأصفد	صفدت الرجل بالحديد : قيدته أصفده : أعطاه مالا أو خادمًا	صفده : كبل يده بالقيد وشده أصفده : أطلق يده بمال أو خادم (فك قيده)
صبر وأصبر	صبرت النفس : حبستها على الأمر أصبرته : قتلته صبرًا (حبسته للقتل)	صبر : حبس نفسه ليستمر حاله أصبر : حبس غيره للقتل وانتهاء أمره

صرخ وأصرخ	صرخ الرجل إذا صاح أصرخ أغاث وأعان أصرخ الرَّجُلَ أغاثه وأعانه :- وفي القرآن الكريم: (فَلاَ تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ)	سلب معنى صرخ : صاح أصرخ : أزال أسباب صراخه بنصرته وإعانته
ضاف وأضاف	ضاف الرجل نزل عليه أضافه أذا انزله عنده	ضاف : ذهب إليه أضاف جاء إليه في مكانه
ضجّ وأضجّ	ضج القوم ضجيجًا إذا جزعوا من الشيء وغلبوا عليه أضج القوم إضجاجًا : إذا صاحوا وجلبوا	ضج القوم : سكتوا وخمدوا أضج القوم : رفعوا الصوت
ضاع وأضاع	ضاع الشيء يضوعه : إذا حركه أضاع الشيء : أهلكه وضيعه	ضاع الشيء : حركه في مكانه وبقي وجوده أضاع الشيء : أهمله فهلك وذهب بعيدًا
طلب وأطلب	طلبت الشيء أطلبه طلبًا أطلب الماء إطلابًا : بعد	طلب : أراد شيئًا قريب التناول أطلب : بعد الشيء عن التناول
طرق وأطرق	طرق الحديد : إذا ضربه بالمطرقة حتى ينبسط أطرق الرجل عن الكلام : أمسك عن الكلام	طرق الحديد : فكان من طرقه صوت مرتفع شديد أطرق : أمسك عن الكلام فانعدم الصوت
ظهر وأظهر	ظهر الرجل على العدو: إذا غلب عليه أظهر الشيء : إذا أبداه	ظهر على العدو: غلبه فأخفى أثره أظهر : أبداه وبينه
عزز وأعزّ	عززت الرجل عزًا : إذا قهرته أعززت الرجل : جعلته عزيزا	التضاد بين العزة والقهر

عجم وأعجم	أَعْجَمَ الكِتابَ : أزالَ عُجْمَتَهُ وَإِبْهامَهُ بِوَضْع النُّقَطِ والحَرَكاتِ عَجَمَ فلانا، وعَجَمَ عُودَهُ : امتحنَه واختَبَرَهُ (لتبين لي غموضه) عجمت الشيء : عضضته (لأكشف عن باطنه)	عجم الشيء: غمض وعسر فهمه أعجم: أزال الغموض والإبهام الذي فيه
عرب وأعرب	عربت المعدة عربًا : إذا فسدت أعربت عن الشيء : أبنته فسهل فهمه	عرب: عسر على المعدة هضم الطعام أعرب سهل فهم الأمر بالإبانة والتوضيح
عان و أعان	عنت الشيء : أصبته بعيني أعنت الرجل إعانة : إذا عاونته	عنته : أضره بعينه أعانه : ساعده على سرعة انجاز الشيء وتنفيذه
غار وأغار	غار الماء : غاض. غارت العين: ذهب ماؤها أغار على العدو : هجم عليه في آخر الليل عند الصبح أغار الحبل : أحكم فتله	غار: ذهب واختفى لضعفه وتناقصه أغار: ظهر بقوة وشدة
فرع وأفرع	فرع في الجبل إذا صعد فيه أفرع إفراعا إذا انحدر	فرع : صعود أفرع : انحدار
فضل وأفضل	فضل الشيء : صار فضلة، وفضُل الشيء: صار ذا فضل أفضل الرجل في الحسب: إذا حاز الشرف	فضل الشيء: زاد عن الحاجة فاستغني عنه أفضل: زاد في الشرف فارتفعت الحاجة إليه والتواصل معه
قام وأقام	قام الرجل بالأمر : إذا اضطلع به وأقام بالمكان : أدام نزوله فيه	قام: اضطلع بالأمر واستمر فيه (ابتداء)

		أقام: انتهى به المسير بدوام النزول فيه (انتهاء)
قرأت وأقرأت	قرأت الناقة إذا حبلت أقرأت المرأة إذا حاضت	تضاد من حبلت إلى حاضت ولم تحبل
قذى وأقذى	قذَتِ العَيْنُ : أخرجت قذاها، ورمت بما يتجمّع فيها من إفرازات أقْذَى العَيْنَ :-: جَعَلَ فِيهَا القَذَى	قذت: أخرجت أقذت: دخل القذى فيها وجعل فيها
قسط وأقسط	قسط الرجل في حكمه : إذا جار أقسط : إذا عدل	تضاد (جار وعدل)
قرف وأقرف	قرف : قشر وأبعد ما قشره أقرف : داناه وخالطه	السلب بين أبعده وداناه
قتّ و أقتّ	قت : أساء ذكره بين الناس بالنم عليه أقت : طيبه وطيب ذكره	السلب بين أساء الذكر وطيّبه
لام وألام	لام فلان فلانا، أي عذله ألام فلان أتى بما يلام عليه	التضاد في كونه لائما لغيره ثم ملوما من غيره
نصف وأنصف	النِّصْفُ أحد شقّي الشيء ونصَفَ الشيءَ يَنْصُفُه نَصْفاً : أَخذ نِصْفَه أَنصف إذا أَخذ الحق وأَعطى الحق. والنَّصَفُ والنَّصَفةُ والإنْصاف: إعطاء الحق	نصف: دلت على الأخذ وأنصف: دلت على الرد
ناب وأناب	ناب الرجل إذا أتى بالشيء نوبة أناب إلى الله من ذنبه : إذا تاب ولم يعد	أتى بالشيء إلى معنى تاب عنه
نسأ وأنسأ	نسأت الناقة : إذا ضربتها بالعصا وسقتها أنسأت في الشيء : أعطيته بالنسيئة نسأت : عجلت سوقها بالضرب بالعصا وأنسأت : أخرت السداد	بين عجلت وأخرت
نجدت و أنجدت	نجدت الرجل : غلبته	بين غلبته وأعنته

	وأنجدت الرجل : أعنته	
وعد و أوعد	وعدت الرجل وعدا في الخير أوعدته أيعادا ووعيدا في الشر	وعد بالعطاء أوعد بالحرمان
وزع وأوزع	وزَعَ الظَّالمَ : كفّه، منَعه، حبَسه : يُحبس أوَّلُهم على آخرهم أوزعَه اللهُ الشُّكرَ : ألهمه إيّاه :- { وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ)	وزع كفه عن شيء أوزع أغراه بشيء وألهمه إياه
هاب وأهاب	هاب الرجل الشيء : إذا خافه أهاب إلى الشيء : إذا دعا إليه	التضاد بين خوفه من شيء واقدامه على شيء يحض الناس عليه.
همّ وأهمّ	همني الأمر : أذابني أهمني : إذا كان من همي وقصدي أَهَمَّتْهُ مَشَاكِلُ أُسْرَتِهِ : أَحْزَنَتْهُ، أَقْلَقَتْهُ، أَزْعَجَتْهُ هَمَّ الرَّجُلُ بِالأَمْرِ: عزم على القيام به	همني : رغبت فيه رغبة شديدة وحال حائل من الوصول إليه أهمنى : جعلني مهتمًا بالشيء بسبب أو لأجل غيري
أسى و آسى	أسيت على الشيء : إذا حزنت عليه. أسوت الجرح : أصلحته آسيت الرجل بمالي : جعلته فيه أسوتي أسيت : حزنت عليه ولم أفعل له شيئًا آسيت : أزلت حزنه بمالي	تضاد بين الحزن وإزالة الحزن
أسف وآسف	أسفت على الشيء : حزنت عليه آسفت الرجل : أغضبته	الأسف على الشيء هو الحزن والندم على الشيء آسفه أغضبه

2-2: سلب القدرة والإرادة:

المراد بسلب القدرة والإرادة أن الفاعل في هاتين الصيغتين لا يمتلك من أمره شيئاً، فهو مسلوب الفاعلية لتحكم قوى أخرى بالفاعلية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال التحليل المعجمي لبعض الأمثلة التي أوردها الزجاج، ففي مادة (بار وأبار) [1] نجد ما يأتي: بارت الأرض: أهملت وتركت دون زراعة، وبارت السوق: أهملت البضاعة دون شراء لها[2]، أبارها: جعلها مهملة، فالأرض مع (بارت) فسدت من دون تدخل أحد فيها، أما في صيغة (أبارها) أي عمل على إفسادها، فهي مسلوبة القدرة والإرادة.

ونجد في المادة اللغوية للفعلين(جز وأجز)[3] قوله: أجز الشيء: حان له أن يقطع، وأجز العشب. أجز القوم: حان قطع صوف أغنامهم، وجَزَّ صُوفَ الخِرْفَانِ: قَطَعَهَا[4].

فجز الصوف بإرادته، فالفاعل يمتلك القدرة على ذلك، أما أجز فقد دلت على الحين والزمن الذي يمكن لك أن تجز الصوف فيه وهذا لا إرادة لك في اختيار وقته، فجاءت صيغة (أفعل) في هذه الأفعال وأمثالها الدالة على الحينونة الزمنية دالة على سلب لقدرة الفاعل.

وفي الفعلين (حمى وأحمى) [5] نجد في المادة اللغوية: حَمَى المَريضَ من الطعام والشراب : مَنَعَه إيَّاه، وأَحْماهُ: وجَدَه حِمىً[6]. وحمى إذا منع غيره، وأحماه إذا منع نفسه وغيره وجعله حمى، وأحمى المكانُ، أي وجده حمى، فهو وغيره لا يصلون إليه.

ففي قول الشاعر[7]:

حَمَى أجَمَاتِه وتُرِكْنَ قَفْرًا وأحْمَى مَا أحَالَ عَلَى الإجَامِ

تَطَايَرَ مَنْ يَلِيهِ وَمَنْ يَلِيَهَا تَطَايُرَهُمْ مِنْ اللَجِبِ اللَّهَامِ

---

(1) فعلت وأفعلت: 55.

(2) انظر لسان العرب: مادة (بار).

(3) فعلت وأفعلت للزجاج: 62.

(4) لسان العرب لابن منظور: مادة (جزز).

(5) فعلت وأفعلت للزجاج: 68.

(6) لسان العرب لابن منظور: مادة (حمي).

(7) ذكره صاحب اللسان غير منسوب لقائله، انظر مادة (حمي).

فالممدوح في البيت كان قصده أن يحمي مكانه، وامتد حماه لما يليه لرهبته ومنعته، فالفعل (حمى) متحقق بقدرته وإرادته، أما (أحمى) وإن كان بقدرته، فإنه لم يرد ذلك.

وفي الفعلين (حلب وأحلب) [1] نجد دلالة سلب القدرة، فالمعنى اللغوي: حلب الرجل الشاة والناقة: استدرهما. و أحلب القوم : أعانوا على الحلب لكثرة الشياه أو النوق[2].

فصيغة (فعل) دالة على أنه :حلب لنفسه، أما صيغة (أفعل)، فدالة على أنه:أحلب لغيره البعيد عنه وحمله وأرسله إليه والمعاونة تكون لمن ليس له القدرة على الفعل منفرداً.

ونجد دلالة سلب الإرادة في الفعلين (سجد وأسجد) [3]، ففي المادة اللغوية: سجد الرجل من السجود، وأسجد إسجادًا : إذا طأطأ رأسه وانقاد[4]، فالفعل: سجد : يدل على أنه فعل فعلا أراده، أما أسجد فتدل على أن الفاعل فعل فعلا لازما عليه، وهنا تتحقق دلالة سلب الإرادة.

ونجد سلب الإرادة في الأفعال الدالة على أفعال بشرية مكروهة في سياق ما، كما نلحظ في الفعلين (شرب، وأشرب) [5]، فهناك فارق دلالي بين قولنا: شربت الدواء والماء وغير ذلك، وقولنا: أشربته الماء والدواء، يتجلى ذاك الفارق في أن الدلالة في السياق الأول: شرب الشيء بإرادته، وقدرته، والرغبة فيه، وأشربته إذا أعنته لعجز قدرته، أو علت إرادتي وقدرتي على إرادته وقدرته، كالطفل الذي يكره على شرب الدواء مثلا.

وتبرز دلالة سلب الإرادة في الأفعال التي ذكرها الزجاج، في تلك الأفعال الدالة على الدخول في الزمن، كما نجد في الصيغتين (صبح، وأصبح) [6]، فالمعنى السياقي كما يوضحه الزجاج يظهر في المثالين الآتيين:

صبحت الرجل : سقيته لبنًا في الصباح.

أصبح : إذا دخل في وقت الصباح.

---

(1) فعلت وأفعلت للزجاج: 69.

(2) لسان العرب لابن منظور: مادة (حلب).

(3) فعلت وأفعلت للزجاج: 89.

(4) لسان العرب لابن منظور: مادة : (سجد).

(5) فعلت وأفعلت للزجاج: 92.

(6) فعلت وأفعلت للزجاج: 94.

ففي مثل هذه الأفعال يتحقق سلب الإرادة في صيغة (أفعل)، فقولنا: صبح: يعني أنه فعل فعلا في الصبح يقدر عليه ومريدًا له، أما قولنا: أصبح : أي دخل في وقت الصبح فالمعنى : دخل في وقت لا قدرة له على التحكم فيه ولا إرادة في التحكم به.

ويتحقق سلب الإرادة في الأفعال الدالة على حينونة الشيء، كما نلحظ في الصيغتين (صرم، وأصرم) [1]، وأورد الزجاج المثالين الآتيين:

صرم الرجل الشيء : قطعه

أصرم : إذا حان صرامه

فالدلالة في السياق الأول: للفعل (صرم): أنه قام بفعل القطع للشيء و فيه وصف مجرد لما قام به الفاعل، أما الدلالة مع صيغة أفعل (أصرم) : فالفاعل لا خيار له بترك صرامة الشيء لئلا يفسد أو يضيع، فهو هنا مسلوب الإرادة بالحينونة. أي بالزمن الذي لايملك من أمر التحكم به شيئاً.

كما يتحقق سلب الإرادة في الأفعال الدالة على الدخول في شيء يشبه الدخول في الزمن ولا إرادة للفاعل فيه، وهو ما نجده في صيغتي فعل وأفعل من الفعل صبا[2]، فقد أورد الزجاج مثالين على استعمالهما، هما قوله:

صبا الرجل : مال إلى الكفر.

أصبا القوم : دخلوا في ريح الصبا .

فالدلالة العامة للصيغتين هي الدخول في شيء، فالفعل (صبا) في سياق الجملة الأولى دال على أن الفاعل دخل في الكفر بإرادته، أما مع صيغة أفعل (أصبا) فدالة على أن الفاعل دخل في ريح الصبا التي لا حكم له عليها فهو مسلوب الإرادة في ذلك.

---

(1) فعلت وأفعلت للزجاج: 95.

(2) فعلت وأفعلت للزجاج: 95.

3- السلب من خلال انتقال دلالة اللفظ من المادي إلى المعنوي:

وقد يقع السلب بين الصيغتين نتيجة الاختلاف بين المادي والمعنوي، وهذا ما يمكن ملاحظته في قول الزجاج: بَصُرتُ بالشيء، صرت بصيراً به عالماً فيه، وأبصرته إذا رأيته[1]. ومن النظرة الأولى لهذه المادة اللغوية نجد أن: (بَصُرَ به وأبصره: نظر إليه هل يُبصره. قال سيبويه: بَصُر: صار مبصراً، وأبصَرَه: إذا أخبر بالذي وقعت عينُه عليه. وحكاه اللحياني بَصرَ به أي أبصره. وأبصرتُ الشيءَ: رأيته. بَصُرتُ بالشيء صرت به عليماً) [2]. إذا انطلقنا في تحليلنا من الدلالة العامة لهاتين الصيغتين، وهي (الرؤية)، فسنجد أنهما مترادفتان في الاستعمال والدلالة، ولكن إذا دققنا في الاستعمالين، فسنجد أن هناك فرقاً بينهما قاده السياق الذي استعملت فيه كل صيغة، فصيغة: أبصر جاءت دالة على رؤية مادية مباشرة تتمثل في إدراك الأشياء بالعين وهي آلة الرؤية، أما صيغة : بَصُر فقد دلت على رؤية معنوية كما يتضح من المثال الذي أورده الزجاج، بصرت بالشيء صرت به عليماً، فالإبصار معنوي دال على إدراك الشيء والتفقه فيه.

وتتحقق دلالة السلب من خلال نقل الدلالة المادية لصيغة (فعلت) إلى الدلالة المعنوية باستخدام صيغة (أفعلت) كما لاحظنا في المثال السابق (بصر وأبصر) وكما يمكن أن نلحظ في الأمثلة الآتية:

من الأفعال التي جاءت على صيغة (فعل) حاملة دلالة مادية : بثّ الشيء إذا فرّقه[3]، فالتفريق هنا مادي محسوس ومُشاهَد. وبرأ[4] من المرض إذا شفي منه، فزالت أعراضه المادية، وثنيت الشيء[5] إذا عطفته وطويته وهذا الفعل مادي محسوس، وجمع الرجل المال وغيره [6] فالجمع هنا للمادي والمحسوس، وخسّ الشيء[7] يدل على تقلص مادي وتحول من شكل إلى آخر محسوس، وخلّ الجسم إذا نقص[8]، فالدلالة هنا على الحجم المادي والضعف الذي يصيب ذاك

---

(1) فعلت وأفعلت للزجاج: 55.

(2) لسان العرب لابن منظور: مادة بصر.

(3) فعلت وأفعلت للزجاج:55.

(4) فعلت وأفعلت للزجاج:55.

(5) فعلت وأفعلت للزجاج: 59.

(6) فعلت وأفعلت للزجاج:63.

(7) فعلت وأفعلت للزجاج:73.

(8) فعلت وأفعلت للزجاج:73.

الحجم. وقريب منه الفعل (ربا) [1]، فقولنا ربا الغلام في حجر أمه أي كبر، وهنا دلالة على محسوس مادي يصيب الجسم من خلال الانتقال من مرحلة عمرية إلى أخرى متقدمة، ومن الأفعال التي جاءت حاملة دلالة مادية الفعل (حجم) [2]، كما في قولنا: حجمت فم البعير، إذا شددته شددته بالحجام، وهو فعل مادي محسوس.

إن تلك الأفعال السابقة ستنتقل من دلالتها المادية المحسوسة إلى الدلالة المعنوية عندما تنتقل من صيغة (فعل) إلى صيغة (أفعل) وهنا يتحقق السلب من خلال سلب المادي وإحلال المعنوي بديلاً منه، فتأتي (أبثّ) في سياق : أبثثت فلاناً سري، أي جعلت سري عنده يحفظه، حاملة دلالة معنوية بعد أن كانت دالة على التفريق بين الأشياء المجتمعة وهو معنى مادي. ويأتي الفعل (أبرأ) في سياق قولنا: أبرأته من الدين، أي خلصته منه دالة على قيمة معنوية بعد أن كانت في صيغة (فعل) دالة على المحسوس (المرض). وهذا ما نلحظه في الفعل (أثنى) فبعد أن كان حاملاً لدلالة مادية في صيغة (فعل) وهي الطيّ، سلبت منه تلك الدلالة في صيغة (أفعل) فصار دالاً على الثناء والمديح، كما يُلحظ في قولنا: أثنيت على الرجل إذا مدحته.

ومنه الأفعال : جمع وخس وربا وحجم الواردة آنفاً فدلالتها كلها مادية محسوسة، ولكن تلك الدلالة المادية تسلب منها في صيغة (أفعل) لتصبح حاملة دلالة معنوية، فنقول: أجمع على الأمر، إذا عزم عليه، والعزم هنا معنوي بعد أن كان دالاً على المادي في صيغته الأولى (جمع المال)، ونقول: أخس الرجل إذا فعل فعلاً دنيئاً، ومنه صفة الخسيس وهي صفة معنوية، بعد أن كانت صيغة (فعل) من هذا الفعل دالة على الحجم المادي. ومثل ذلك في الفعلين: أربى و أحجم، فنقول: أربى فلان على فلان إذا تعدّى عليه، والتعدي دلالة معنوية في حين كانت دالة في صيغة (فعل) على النمو في الحجم وهي دلالة مادية. ونقول: أحجم عن الشيء، إذا أمسك عنه وفي هذا دلالة معنوية سلبت الدلالة المادية (الحجام للبعير) التي دلت عليها صيغة (فعل).

---

(1) فعلت وأفعلت للزجاج:81.

(2) فعلت وأفعلت للزجاج: 70.

المبحث الثالث

السلب فيما اتفق معناه من فعلت وأفعلت

نعتمد في هذا المبحث على تحليل الأفعال التي وردت باتفاق المعنى بين صيغتي فعل وأفعل عند السجستاني، لأنه أفرد كتابه لهذا الجانب، أي لاتفاق المعنى بين الصيغتين. وعملنا هنا سيقتصر على تحليل نماذج مما أورده السجستاني لتوضيح دلالة السلب فيها. و باستقراء الأفعال الواردة في الكتاب المذكور تبيّن لنا أنها أفعال مستمدة من حقول دلالية عدة، أعدنا تصنيفها عند دراسة السلب فيها على النحو الآتي:

1- الأفعال الإنسانية العامة، وهذا الحقل الدلالي الأكثر وروداً.
2- الأفعال الإنسانية السلبية.
3- أفعال دالة على المشاعر الإنسانية.
4- أفعال مستمدة من حقل الطبيعة.

وسنقوم بتحليل دلالة السلب في كل حقل من الحقول السابقة.

أولاً: دلالة السلب في حقل الأفعال الإنسانية العامة:

المراد بالأفعال الإنسانية العامة هي الأفعال التي يقوم بها الإنسان، أو الأفعال الواقعة عليه، وهي الأفعال المسيطرة على الأفعال التي صنفها السجستاني ضمن ما أُتفق معناه، وفي ما يلي ندرس السلب في نماذج منها:

1- كنّ وأكنّ: [1]

كننت الدرة وكل شيء إذا أخفيته فأنا أكنها، وأكننت الحديث إذا أخفيته، فيأتي اتفاق المعنى من دلالتها العامة على الصون، و الستر، والخفاء، وتتحقق دلالة سلب القدرة في المعنى اللغوي في سياقات عدة[2]: فأَكْنَنْتُ الشيءَ إذا سَتْرتَه، وكَنَنْتُه إذا صُنتَه، والكِنُّ: كلُّ شيءٍ وَقَى شيئا فهو

(1) فعلت وأفعلت للسجستاني: 82.

(2) انظر لسان العرب: مادة كنن.

كِنُّه. وكنّ لما يحفظ ويصان مثل قوله تعالى: ﴿ لُؤْلُؤٌ مَّكْنُونٌ ﴿٢٤﴾ ﴾[1]، فالمكنون المصون[2]، وتبرز دلالة سلب القدرة من عدم تمكين الأخرين من الوصول إلى الشيء المكنون، فدلالة: أكن لما لا يقدر أحد الوصول إليه مطلقاً، ومنه، قوله تعالى: ﴿ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِيٓ أَنفُسِكُمْ ﴿٢٣٥﴾ ﴾ [3]، معناه سترتم وأضمرتم من التزوج بها بعد انقضاء عدتها. والإكنان: الستر والإخفاء[4].

ويظهر سلب القدرة في قولنا: أكنّه في صدره: منع خروجه وظهوره فطال بذلك ستره. و كنّ الشيء: أعاد إدخاله في شيء يستره لأجل الحفظ له بعد أن علم وعرف، فسلب الآخرين قدرة الوصول إليه.

2- سلك وأسلك:

سلك فلانٌ الطريق وسلك فلانٌ فلاناً الطريق، وقال الأصمعي أسلكه حمله على أن يسلك[5]، فصيغة أفعل هنا تدل على مسلوب الإرادة، عن طريق الإجبار، فهو ليس مخيراً، وإنما مجبرٌ على هذا الطريق دون غيره.

أما دلالة الفعل (سلك) فلا سلب فيها للحرية، وإنما الفاعل يمتلك الإرادة، ومنه قوله تعالى: ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [6]، فقوله تعالى: ﴿ لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [7] دال على أن سلك هذا الطريق أو ذاك، كان بإرادتهم

---

(1) الطور: 24.

(2) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: 69/17.

(3) البقرة: 235.

(4) الجامع لأحكام القرآن: 189/3.

(5) فعلت وأفعلت للسجستاني: 86.

(6) المدثر: 42- 43-44.

(7) المدثر: 43-44.

ولم يكرههم أحد على ذلك[1].بخلاف المعنى الذي نلحظه في صيغة أفعل من هذا الفعل، فأسلكه تدل على الإرغام وسلب الإرادة ممن يقع عليه هذا الفعل.

3- نكر وأنكر[2]:

نكر إذا عرفه ونكر منه شيئا وأنكر إذا جهله تماما[3]، فنكر تسلب من المتكلم شيئاً من معرفته، أما صيغة أفعل منها (أنكر) فتسلبه المعرفة كلياً، وعلى هذا يمكن تحليل قول الأعشى[4]:

وَأَنكَرَتني وَما كانَ الَّذي نَكِرَت مِنَ الحَوادِثِ إِلّا الشَيبَ وَالصَلَعا

فالمخاطبة أنكرته كليا، وهو برّر أن ما نكرت منه الحوادث إلا شيئين فقط: الشيب والصلع. ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَآ أَيۡدِيَهُمۡ لَا تَصِلُ إِلَيۡهِ نَكِرَهُمۡ وَأَوۡجَسَ مِنۡهُمۡ خِيفَةٗۚ قَالُواْ لَا تَخَفۡ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمِ لُوطٖ ٧٠ ﴾[5]، فهو لم ينكر طبيعتهم البشرية في صورتهم التي كانوا عليها ولكن نكر منهم خلة واحدة وهي عدم أكلهم للطعام.

ومنه قوله تعالى في قصة يوسف: ﴿ وَجَآءَ إِخۡوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَعَرَفَهُمۡ وَهُمۡ لَهُۥ مُنكِرُونَ ٥٨ ﴾[6]، فلفظة(منكرون) دالة على الإنكار كليا وهي من الفعل أنكر، (أي: لا يعرفونه؛ يعرفونه؛ لأنهم فارقوه وهو صغير حدث فباعوه) [7].

---

(1) انظر تفسير القرآن العظيم، لابن كثير الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1999: 8/ 273.

(2) فعلت وأفعلت للسجستاني: 87.

(3) لسان العرب: مادة نكر.

(4) ديوان الأعشى، حققه: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، 1980: 120.

(5) هود: 70.

(6) يوسف: 58.

(7) انظر تفسير القرآن العظيم، لابن كثير الدمشقي: 4/ 397.

4- مددتُ، وأمددتُ[1]:

مددت الدواة زدتُ فيها المداد وأمددتها جئتها بمداد، فالفعل(مدّ) دال على زيادة فيما هو موجود أصلاً، أما صيغة (أمدّ) فهو دال على عطاء شيء لآخر لم يكن موجوداً عنده، فالفعل في صيغة أفعل دال على السلب فالدواة لا حبر فيها مطلقاً، في حين أنها مع الفعل (مددت) قد تحتوي على شيء منه.

وقد جاء في التنزيل العزيز: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ ﴾[2]، أي أعطاكم من الخيرات ما لم يكن موجوداً عندكم[3].

5- سريتُ وأسريتُ [4]:

سريتُ بالقوم وأسريت بهم، أي سرت ليلاً. ودلالة السلب هنا تأتي من دلالة(سرى) على أنه سار وحده مريداً وقادراً.أما أسرى فهي تدل على مسلوب القدرة، فهو محتاج غيره، فأسرى بغيره دليلا له في المسرى لا مجبرا غيره على ذلك. ومنه قوله تعالى: ﴿ سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ﴿١﴾ ﴾[5]، إذ لا قدرة ولا طاقة له على ذلك المسرى لولا أن أسرى الله به.

ومنه قول الأخطل[6]:

لَعَمري لَقَد أَسرَيتُ لا لَيلَ عاجِزٍ بِساهِمَةِ العَينَينِ طاوِيَةِ القُربِ

---

(1) فعلت وأفعلت للسجستاني: 90.

(2) الشعراء: 132.

(3) تفسير القرطبي: 13: 125.

(4) فعلت وأفعلت لسجستاني: 94.

(5) الإسراء: 1.

(6) ديوان الأخطل، تحقيق: أنطوان صالحاني، بيروت، 1925: 17.

6- صددتُ وأصددتُ[1]:

صدَّه عنه وأَصَدَّه: صرفه[2]. وقد ورد في التنزيل الحكيم: ﴿ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾[3]، وأَنشد الفراء لذي الرمة [4]:

أُنَاسٌ أَصَدّوا الناسَ بِالضَّربِ عَنهُمُ صُدودَ السَواقي مِن أُنوفِ المَخارِمِ

ففي الآية الكريمة: صدهم الشيطان بالإغراء ولم يكن له سلطان عليهم[5]، أما في بيت ذي الرمة ف (أصدهم) دالة على صدٍّ بالقوة وبالسيف. ودلالة السلب في فعل صد كانت للمصدود رغبة في الصدود عنه، وفي فعل أصد: كان المصدود مجبرًا عليه مسلوب الإرادة.

7- ماط وأماط [6]:

وما جاء في اللسان: ماط عني وأماط إذا تباعد: نحّاه وبعده، وأماط الرجل الشيء أي أبعده، مَاطَ الرَّجُلُ: تَنَحَّى، بَعُدَ. مَاطَ بِهِ: ذَهَبَ بِهِ. مَاطَ عَنْهُ: بَعُدَ. مَاطَ عليّ في حكمه: جَارَ، ظَلَمَ. أَمَاطَهُ: نحَّاه وأَبعده. أماط اللِّثامَ عن الشَّيءِ: أزاحه فانكشف الشّيءُ وظهر. أماط الله عنك الأذى: نحَّاه وأبعده. أَمَاطَ عَنْ مَكَانِ الخَطَرِ: اِبْتَعَدَ، تَنَحَّى[7].

ودلالة السلب هنا في الفعل وقع على مسلوب الإرادة أو معدومها، فالفعل ماط: فعل الفاعل على نفسه في التنحي والبعد والذهاب بغيره.

أما في الفعل أماط: ففعله على غيره بتنحيته، وإزاحته، وإبعاده.

---

(1) فعلت وأفعلت للسجستاني: 97.

(2) انظر: لسان العرب: مادة صدد.

(3) النمل: 24.

(4) نقلاً عن لسان العرب: مادة صدد، وانظر البيت في ديوان ذي الرمة، شرح الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وفهارسه: مجيد طراد،دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1996: 272.

(5) انظر تفسير ابن كثير: 6/ 187.

(6) فعلت وأفعلت للسجستاني: 97.

(7) لسان العرب: مادة (ميط).

8- قرّ وأقرّ[1]:

أورد صاحب لسان العرب سياقات متعددة لهذه المادة، ومما ذكره قوله:((قَرَّ الكلامَ والحديث في أُذنه يَقُرُّه قَرّاً: فَرَّغه وصَبَّه، ويقال: أَقْرَرْتُ الكلامَ لفلان إِقراراً أَي بينته حتى عرفه.

وقُرَّ الرجلُ: أَصابه القُرُّ. وأَقَرَّه اللهُ: من القُرِّ.

يقال: قد اقْتَرَّتِ القِدْرُ وقد قَرَرْتُها إِذا طبخت فيها حتى يَلْصَقَ بأَسفلها.

وأَقْرَرْتها إِذا نزعت ما فيها مما لَصِقَ بها.

وقيل: أَقَرَّ اللهُ عينك أَي صادفتَ ما يرضيك، فتقرّ عينك من النظر إِلى غيره، و أَقَرَّ الله عينه أَنام الله عينه، والمعنى صادف سروراً يذهب سهره فينام. ومنه قول الشاعر: أَقَرَّ به مواليك العُيونا. أَي نامت عيونهم لما ظَفِرُوا بما أَرادوا)) [2].

ما يمكن ملاحظته في هذه المادة اللغوية، أن مادة قرر فهي مرتبطة بالثبات والاضطراب، فعين الخائف والقلق والمحتار تدور ولا تثبت، أما عين المطمئن الراضي فهي ثابتة مستقرة، فقرّت العين رضا من نفسها ولم تسخط. أما أقرت العين بما أعطيت ورضيت به فنزع عنها سخطها أو قلقها، وهنا تتحقق دلالة السلب من خلال نزع ما يزيل عن العين قرارها، أي سكينتها.

9- جهد وأجهد[3]:

جهد فلان جهده فهو جاهد، وأجهد فلان إذا بلغ جهده كله وجهده المدخر. وجاء في لسان العرب: ((الجَهْد بلوغك غاية الأَمر الذي لا تأْلو على الجهد فيه؛ وجَهَدَ يَجْهَدُ جَهْداً واجْتَهَد، كلاهما: جدَّ. وجَهَدَ دابته جَهْداً وأَجْهَدَها: بلغ جَهْدها وحمل عليها في السير فوق طاقتها. الجوهري: جَهَدْته وأَجْهَدْته بمعنى[4])).

فجهد الدابة التي يُعملها ببلوغ أقصى طاقته فقد أجهدها؛ لأن تعبها في العمل فوق تعبه هو فيفقدها طاقتها. ودلالة السلب متحققة في صيغة(أجهد): فأجهد الدابة سلب منها طاقتها بشدة إعماله لها.

---

(1) فعلت وأفعلت للسجستاني: 98.

(2) لسان العرب: مادة: قرر.

(3) فعلت وأفعلت للسجستاني: 106

(4) لسان العرب: مادة: جهد

10- جدّ وأجدّ [1]:

أورد ابن منظور في اللسان سياقات متعددة لهاتين الصيغتين ومما ذكره:

((جَدَّ به الأَمرُ وأَجَدَّ إِذا اجتهد.

أَجَدَّ فلان أَمره بذلك أَي أَحكَمَه.

وجَدَّ به الأَمرُ: اشتد.

ويقال: جدَّ فلانٌ في أَمرِه إِذا كان ذا حقيقةٍ ومَضاءٍ.

وأَجَدَّ فلانٌ السيرَ إِذا انكمش فيه. جد هو في الأمر: اشتد به ومضى.

وأجد: اشتد على الدابة التي تحته في السير، فيتعبها، وتعبها أعظم بكثير من تعبه.

وإحكامه للأمر يكون بضبط العاملين تحت يده[2].))

تتحقق دلالة السلب في صيغة (فعل) في أنه يكون الفعل في جد من نفسه. أما في صيغة (أفعل)، أي أجدّ، فتكون في سلب غيره التقصير فيه.

11- خلف وأخلف[3]:

خلف الله عليك أي رد الله عليك بخير أما المعروف في ذهاب المال فأخلف الله لك ما ذهب منك أو ما أنفقت. وفي اللسان أورد ابن منظور: ((فإن كان قد هلك له والد أَو عمّ أَو أَخ قلت: خلف الله عليك، بغير أَلف، أَي كان الله خليفةَ والدِك أَو مَنْ فَقَدتَه عليك. ويقال: خلفَ الله لك خَلَفاً بخَيْرٍ، وأَخْلَفَ عليك خيراً أَي أَبْدَلَك بما ذهب منك وعَوّضك عنه. وقيل: يقال خلَف الله عليك إذا مات لك ميّت، أَي كان الله خَليفَتَه عليك، وأَخلف الله عليك أَي أَبْدَلك)) [4].

فالخلف المتأخر الذي يأتي بعد المتقدم ويحل محله، فدلالة (فعل) أي خلف: حل محل غيره. أما دلالة (أفعل) أي أخلف: ترك أو جعل غيره يحل محله، فهمزته همزة سلب، وكذلك في قولنا: أخلف الموعد، الهمزة، هنا، همزة سلب ؛ لأن منع حلول الوعد، وتحققه، وأطال أمد تأخره.

---

(1) فعلت وأفعلت للسجستاني: 110.

(2) لسان العرب: مادة جدد.

(3) فعلت وأفعلت للسجستاني: 111.

(4) لسان العرب: مادة خلف.

12- حقّ وأحقّ [1]:

حققت الأمر إذا أثبته وبلغني خبر ما أثبته ولا أستيقنه، و أمّا أحققت الأمر جعلته حقاً. وفي اللسان:((وحَقَّه يَحُقُّه حقّاً وأحَقَّه، كلاهما: أثبته وصار عنده حقّاً لا يشكُّ فيه. وأحقَّه: صيره حقّاً. ويقال: أحقَقْت الأَمر إحقاقاً إذا أحكمته وصَحَّحته؛ حَقَقْتَ الأَمر وأحْقَقْته إذا كنت على يقين منه. وحَقَّ الأَمرُ يَحِقُّ ويَحُقُّ حَقّاً وحُقوقاً: صار حَقّاً وثَبت؛ ووجَب وجُوباً، وحَقَّ عليه القولُ، وأحْقَقْتُه أنا. وأحقَقْته أي فعلت ما كان يَحذَره. حقَقْت الرجل وأحقَقْته إذا غلَبته على الحقّ وأثبَتَّه عليه[2])).

يمكن أن نلحظ في هذه المادة اللغوية، أنّ الحقّ هو الثابت، أما الفارق الدلالي بين صيغي فعل وأفعل في هذا الفعل، فتظهر في أنّ:

حقّه: وجده حقًا وأقر بأنه حق.

أما أحقّه: فجعله حقًا بإحكامه لأمر لم يصبح حقًا لولا فعله، فالفاعل هنا مسلوب الإرادة ومحمول على الفعل.

13- نال وأنول [3]:

نلت عليهم بمعروف فأنا أنول عليهم، وأنلته كأنك جدت عليه. وجاء في اللسان: ((نال: حاز على الشيء أو المعروف من غيره. أنال: جاد عليه بعطاء [4])).

الفارق الدلالي الذي يظهر دلالة السلب في هذه المادة اللغوية يظهر في المثال الأول مع صيغة فعل(نال) التي تدل على ازدياد بالنوال، وفي المثال الثاني مع صيغة أفعل التي تدل على نقص المال بالعطاء. فالهمزة سلبت الزيادة وجعلتها نقصانًا من حيث الكم، وليس من حيث الإرادة.

14- قصر وأقصر [5]:

قصر عن الشيء إذا انقطع دون غايته، وأقصرت عن اللهو تركته. فالدلالة مع (أفعل) تفيد أنّ (قصر) لم يكمل الفاعل حتى يبلغ غايته، وذلك بغير رغبة منه. أما الدلالة مع (أفعل) فتفيد أن

---

(1) فعلت وأفعلت: 113.

(2) انظر لسان العرب، مادة حقق.

(3) فعلت وأفعلت للسجستاني: 116.

(4) انظر لسان العرب، مادة نول.

(5) فعلت وأفعلت للسجستاني: 118.

(أقصر) عن الشيء، تركه وأقلع عنه بإرادته التي سلبت نفسه من رغبتها في المواصلة على ما كانت عليه من اللهو وعلى ما تقدر عليه.

15- نما وأنما [1]:

أنماه الله بارك الله فيه، ويقال نماه الله ينميه رفعه الله. ونما الحناء وأنما الله زاده. قال الشاعر:

يا حُبَ ليلى لا تَغيّرْ وازددِ وانمِ كما ينمي الخضاب باليد [2]

وجاء في اللسان: ((نمي: النماء: الزيادة. نمى نميا ونماء: زاد وكثر، وأنميت الشيء ونميته: جعلته ناميا. وأنميته: أذعته على وجه النميمة،: نميت الحديث أي رفعته وأبلغته. ونميت الشيء على الشيء: رفعته عليه. ورميت الصيد فأنميته إذا أصبته ثم غاب عنك ثم مات)) .

والدلالة كما يُفهم من المادة اللغوية تظهر أنّ دلالة (فعل) تفيد أنّ: نمى الشيء بنفسه أو بغيره، دالة على أنّ النمو كان بزيادة ليست بالكثيرة في درجة النمو.

أما الدلالة مع (أفعل) فدالة على أنّ: أنما الشيء: زاد فيه زيادة كبيرة. ومن هنا نرى أن دلالة السلب متحققة في نقل الدلالة من القلة في صيغة (فعل) إلى الكثرة مع صيغة (أفعل).

16- جلب وأجلب [3]:

ومما جاء في لسان العرب في الحديث عن هذه المادة ما يأتي: ((الجَلَبُ والأَجْلابُ: الذين يَجْلُبُون الإِبلَ والغَنم للبيع. والجَلَبُ: ما جُلِبَ مِن خَيْل وإِبل ومَتاعٍ. وفي المثل: النُّفاضُ يُقَطِّرُ الجَلَبَ أَي انه إِذا أَنْفَضَ القومُ، أَي نَفِدَتْ أَزْوادُهم، قَطَّرُوا إِبلَهم للبيع.

والجَلَبُ والجَلَبةُ: الأَصوات. لأنها تجلب الناس إليها أو لجلبة الناس إليها.

وجَلَبَ الدَّمُ، وأَجْلَبَ: يَبِسَ، عن ابن الأَعرابي. والجُلْبةُ: القِشْرةُ التي تَعْلُو الجُرْحَ عند البُرْءِ. وقد جَلَبَ يَجْلِبُ ويَجْلُبُ، وأَجْلَبَ الجُرْحُ مثله. الأَصمعي: إِذا عَلَتِ القَرْحةَ جِلْدةُ البُرْءِ قيل جَلَبَ))[4].

---

(1) فعلت وأفعلت للسجستاني: 169.

(2) الشاهد وارد في فعلت وأفعلت للسجستاني: 169.

(3) فعلت وأفعلت للسجستاني: 89.

(4) لسان العرب: مادة جلب.

وتظهر دلالة السلب في هذه المادة اللغوية من خلال السياقين الآتيين:

جلب: جاء بما يباع للبيع للانتفاع ببيعه.

أجلب: جاء لبيع ما اضطر إلى بيعه فأخرجه للبيع ونفسه متعلقة به.

حلب الدم: خرج لانفتاح الطريق من الجرح أمامه.

فالسلب في السياق الأول في أنّ(جلب) أحضر للبيع رغبة في الكسب، و(أجلب) دالة على اضطرار الفاعل فأخرج ما عنده للبيع.

والسلب في السياق الثاني يظهر في أنّ دلالة:(جلب الدم) في خروجه بسهولة من الجرح لميوعته، وفي حين أنّ دلالة (أجلب) في جموده والتصاقه بالجرح بفقدان سيولته.

ثانياً: دلالة السلب في حقل الأفعال الإنسانية السلبية:

والمراد بالأفعال الإنسانية السلبية الأفعال التي تدل على قيم سلبية واقعة على الإنسان. سواء أكان الإنسان يقوم بها بإرادته، أم كان مسلوب الإرادة فيها. والأفعال التي وردت عند السجستاني من هذا القبيل هي:

1- جبر وأجبر [1]:

أجبرته على الأمر فأنا مجبر وهو مجبر ولا يقال جبرته، ولكن قد يقال: جبرت العظم فجبر أرد فانجبر. جبرته: أحقته بما يجانسه لأعاده على ما كان.

وأجبرته: ألحقته بما يُنفره منه على غير إرادته وهو كاره له [2].

فدلالة السلب متحققة في صيغة (أفعل)، فالفعل أجبرت واقع على مسلوب الإرادة.

2- جرم وأجرم[3]:

أجرم فلان عمل عمل المجرمين، فأما جرم فلان فكسب سوءاً، وجاء في معجم المعاني الجامع: ((جَرَمَ الرَّجُلُ: أَذْنَبَ، اِرْتَكَبَ ذَنْباً.

---

(1) فعلت وأفعلت للسجستاني: 96.

(2) انظر أسيقتها المختلفة في لسان العرب: مادة جبر.

(3) فعلت وأفعلت: 100.

جَرَمَ نَفْسَهُ أَوْ قَوْمَهُ أَوْ جَرَمَ عَلَيْهِم: جَنَى جِنَايَةً. أجرمَ يُجرم، إجرامًا، فهو مُجْرِم، والمفعول مُجْرَم – للمتعدِّي. أجرم الرَّجُلُ: ارتكب ذنبًا أو جنَى جناية، أَجْرمَ عليهم وإليهم: جَنَى جِنَايَةً [1])).

فدلالة السلب متحققة في أنّ دلالة (فعل) في الفعل(جرم) دالة على أن الفعل واقع على نفس الفاعل، فعليها كان جرمه. أما دلالة صيغة (أفعل) أي أجرم فالفعل واقع في حق غيره.

3- هجر وأهجر [2]:

يقال هجر إذا هذى من الهذيان وأهجر جاء بأمر قبيح وتكلم به. و الهجر هو طلب الأفضل مع تحمل المشقة في كل شيء.

و هجر النائم والمريض يجعل من حوله يطلب مكانًا أفضل للنوم حتى يفيق أو يصحو.

وأهجر: ألجأ السامع لتركه وطلب مكان بعيد عنه، ولا رجعة إليه ما دام هذا حاله من غير إصلاح لما فعل [3].

فالسلب في صيغة أفعل في إجبار السامع على طلب مكان آخر. والفعل مقصود متعمد، بخلاف صيغة فعل الذي يأتي معها الفعل لا إرادياً بسبب النوم أو المرض.

4- عسر وأعسر [4]:

عسرت الرجل أخذت ميسوره وتركت معسوره وأعسرني حملني على العسرة. عندما يكون المرء في ضيق فهو في عسر فيستدين لذلك. لكن إذا طالبه صاحب الدين بالسداد فقد أعسر عليه وزاد شدة الضيق عليه. فيكون مسلوب القدرة على السداد.

5- صرد وأصرد [5]:

صرد السهم إذا نفذ من الرئة. أما أصردته أنا إذا أنفذته. إذا نفذ فالسهم إذا نفذ بضربة قوية مثبتة قاتلة فقد صرد.

---

(1) انظر معجم المعاني الجامع.

(2) فعلت وأفعلت: 102.

(3) انظر: لسان العرب: مادة هجر.

(4) فعلت وأفعلت: 106.

(5) فعلت وأفعلت: 116.

وأصردته: لولا قوته لما صرد السهم. فالسهم مسلوب القدرة من نفسه والقدرة لراميه ومُسَدِّده.

6- سحت وأسحت [1]:

سحته الله وأسحته إذا استأصله،وهما،على ما يرى السجستاني، لغتان معروفتان جيدتان، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيۡلَكُمۡ لَا تَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا فَيُسۡحِتَكُم بِعَذَابٖۖ وَقَدۡ خَابَ مَنِ ٱفۡتَرَىٰ ٦١ ﴾ [2]. أي يستأصلكم بالإهلاك[3].

يمكن أن نلحظ أن الفعل(أسحت) ممتد وأشد من سحت، والذي له امتداد وشدة أكثر سلبًا للقدرة على صده ومنعه.

ثالثاً: دلالة السلب في حقل الأفعال الدالة على المشاعر الإنسانية:

وهذا الحقل أقل ّالحقول الدلالية وروداً عند السجستاني، ومن الأفعال الصريحة التي تندرج ضمنه دالة على المشاعر الإنسانية، هي:

1- حزن وأحزن [4]:

قال الأصمعي حزنني الأمر ولم أسمع غيره وقال مرة أظن بعضهم قال: أحزنني. وجاء في لسان العرب ما يلي: ((وفي الحديث: أَنه كان إذا حَزَنه أَمرٌ صلَّى أَي أَوْقَعه في الحُزْن، وقال سيبويه: أَحْزَنَه جعله حَزِيناً، وحَزَنَه جعلَ فيه حُزْناً، كأَفْتَنَه جعله فاتِناً، وفَتَنه جعلَ فيه فِتنَة[5])).

حزنه: جعل في قلبه حزنًا ولا يدل ذلك على شدة الخزن وطول أمده.

أما أحزنه: جعله حزينًا، وهذا أشد وأطول امدًا.

---

(1) فعلت وأفعلت للسجستاني: 118.

(2) طه: 61.

(3) تفسير القرطبي: 11/ 214.

(4) فعلت وأفعلت للسجستاني: 88.

(5) لسان العرب: مادة حزن.

ويمكن أن نلحظ دلالة السلب في هذه المادة اللغوية من خلال تحليل سياقها في صيغة(أفعل)، فالحزن الطويل يسلب الإنسان الهناء والفرح مدة طويلة.

2- خاف وأخاف[1]:

خفت من شيء أخافني. و أخاف غيره، وهي همزة سلب فمن يخيف غيره لا يكن هو خائفًا. فالدلالة مع صيغة (فعل) مرتبطة بمن وقع عليه الفعل، أما مع صيغة (أفعل) فالفعل واقع على الآخرين.

رابعاً: دلالة السلب في حقل الأفعال المرتبطة بالطبيعة:

إنّ الأفعال الدالة على حقل الطبيعة عند السجستاني مستمدة من حقل المطر والحيوان والزرع والريح، وهي:

1- ينع وأينع[2]:

ينعت الفاكهة فهي يانعة وأينعت فهي مونعة، قال السجستاني: يقالان جميعا والمعنى واحد. ودلالة السلب فيها في قولنا: ينعت الفاكهة، عندما يبدو فيها أول ظهور للنضج.

أما صيغة (أفعل) في قولنا: أينعت، إذا انتشر فيها النضج وكثر ولزم القطف لها.

فالسلب مع هذه الصيغة يظهر في دلالتها على أنه لا خيار له بترك القطف لليانع منها.

2- عصف وأعصف [3]:

جاء في لسان العرب: أعصف الزرع: طال عصفه.

و أعصف الزرع حان أن يجز.

وأعصفت الناقة في السير: أسرعت.

وأعصف الفرس إذا مر مروراً سريعاً.

---

(1) فعلت وأفعلت للسجستاني: 114.

(2) فعلت وأفعلت للسجستاني: 84.

(3) فعلت وأفعلت للسجستاني: 88.

أعصف الرجل، أي هلك. وأعصف الرجل: جار عن الطريق. والحرب تُعْصِفُ بالقوم: تذهب بهم وتهلكهم.

وعصفت الريح تعصف عصفاً وعصوفاً، وهي ريح عاصف وعاصفة ومعصفة وعصوف، وأعصفت في لغة أسد، وهي معصف من رياح معاصف ومعاصيف إذا اشتدت. قال ابن سيده : وهذا ليس بقوي. وفي الحديث: كان إذا عصفت الريح، أي إذا اشتد هبوبها. وريح عاصف: شديدة الهبوب. والعصافة: ما عصفت به الريح على لفظ عصافة السنبل. عصفت الريح: تحركت بشدة وضربت الأشياء.

أعصفت الريح: تحركت بشدة وحركت غيرها تضرب بها الأشياء، وأعصفت الفرس والناقة: حركت راكبها بشدة لشدة سرعتها)) [1].

فدلالة السلب تظهر في دلالة المادة على عدم التحكم والسيطرة من قبل من تقع عليه فلا تحكم على الشيء إذا أعصف، وقد يكون معه الهلاك.

3- ساس وأساس[2]:

في اللسان: ساس: إذا بدأ السوس وظهر في الطعام ويكون قليلا يمكن تنقيته منه[3].

وأما أساس، فإذا كثر فيه السوس وأفسده وسلب من صاحبه الانتفاع به.

4- خدج وأخدج[4]:

أخدجت الناقة ولدها: أي ولدته ناقصاً للوقت، وخدجت رمت بولدها قبل الوقت ناقصاً كان أم غير ناقص. وفي اللسان:((وخَدَجَتْ وخَدَّجَتْ، كلاهما: أَلقت ولدها

قبل أَوانه لغير تمام الأَيام، وإِن كان تامَّ الخَلْق. و أَخْدَجَ فلانٌ أَمره إِذا لم يُحْكِمْه، وأَنْضَجَ أَمْرَهُ إِذا أَحكمه، وأَخْدَجَتْ، فهي مَخْدِجٌ ومُخْدِجَةٌ: جاءَت بولدها ناقصَ الخَلْقِ، وقد تَمَّ وقتُ حملها[5])).

---

(1) لسان العرب: مادة عصف.

(2) فعلت وأفعلت للسجستاني: 94.

(3) لسان العرب: مادة ساس.

(4) فعلت وأفعلت للسجستاني: 100- 101.

(5) لسان العرب: مادة خدج.

إنّ دلالة صيغة (فعل) أي خدجت: جاءت بولدها قبل أوانه، وقد يكون ناقصًا أو تامًا، وقد يُرعى الناقص حتى يكتمل.

أمّا دلالة (أفعل) أي أخدجت: فجاءت به ناقصًا نقصًا لا سبيل لإصلاحه، فالإرادة مسلوبة في ذلك.

5- مطر وأمطر [1]:

مطرت السماء و أمطرنا أي أصابنا المطر أو دخلنا في المطر. مطرت السماء: إبلاغ عن أول نزول المطر وفيه حرية للحركة لضعفه.

و أما صيغة (أفعل) أي أمطرت: فإذا امتدّ المطر واشتدّ، فيسلب القدرة على البقاء تحته دون الاحتماء منه. وفي اللسان: ((ومَطَرَتْهُم السماء تَمْطُرُهُمْ مَطْراً وأَمْطَرَتْهم: أَصابَتْهُم بالمطَرِ، وهو أَقبحهما؛ يقال في العذاب أمطرهم لشدة إيذائهم)) [2].

6- ملح وأملح [3] :

ملح الماء فهو ملح ومنه قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا عَذۡبٞ فُرَاتٞ وَهَٰذَا مِلۡحٌ أُجَاجٞ ﴿٥٣﴾ ﴾ [4]، و أملحنا إذا صار ماؤنا ملحاً، أملحت وقعت في مياه ملحة، وأملحت القدر: أفسدتها بكثرة الملح. ملحت القدر: ألقيت فيها ما كفاها[5].

فدلالة (أفعل) في قولنا: أملحت القدر: أفسدها بكثرة الملح. ولا سبيل لإزالة الملح الزائد منها.

أما دلالتها مع (فعل) في قولنا: ملح الطعام: فيحسن الطعام ويصلح بالقليل منه، فصيغة (أفعل) هنا سلبت الصلاحية من صيغة (فعل)، وأوقعته في الفساد الذي لا صلاح منه بعده.

7- جدب وأجدب[6]:

جاء في اللسان: ((وأَجْدَبَ القَوْمُ: أَصابَهُمُ الجَدْبُ. وأَجْدَبَتِ السَّنةُ: صار فيها جَدْبٌ.

---

(1) فعلت وأفعلت للسجستاني: 104.

(2) لسان العرب: مادة مطر.

(3) فعلت وأفعلت للسجستاني: 104، 106.

(4) الفرقان: 53.

(5) لسان العرب: مادة ملح.

(6) فعلت وأفعلت للسجستاني: 107.

وأَجْدَبَ أَرْضَ كَذا: وجَدَها جَدْبةً، وكذلك الرَّجُلُ. وأَجْدَبَتِ الأَرضُ، فهي مُجْدِبةٌ، وجَدُبَتْ)).[1] هناك من الأراضي الجدباء، لا يسكنها الإنسان، وتكون حول الأرض المخصبة. وأجدبت الأرض، وأجدب القوم، امتد الجدب إلى أرضهم وفي سنتهم، فزادت شدة الجدب عليهم وسلبت منهم قدرتهم على تغيير الحال.

8- خصب وأخصب[2]:

أخصبت الأرض وأمحلت وأجدبت كلها من الأفعال التي لا دخل للإنسان فيها، وهو مسلوب القدرة على إيجادها أو منعها. والإنسان يعيش على قليل من الخصب ويتحمل قليل من المحل لأجل قصير، لكن إذا امتد الخصب، فأخصبت الأرض أو السنة كان في شغل أطول وانشغال بها، وإذا ازداد المحل كان في شدة أكبر، فأمحلت الأرض والسنة.

9- قحط وأقحط [3]:

قحط المطر إذا احتبس وأقحط الناس إذا أصابهم قحط ولا يقال قحطوا ولا أقحطوا. وفي اللسان: ((قَحَط المطر واحمرَّ الشجر. وأَقْحَط الناس إِذا لم يُمْطَروا.

قحط المطر: لم ينزل عليهم، ولكنه إن لم ينزل عليهم فإنه ينزل على غيرهم[4])).

فدلالة السلب تبرز في قولنا: أقحط الناس: لأنه لا سبيل لهم في إنزاله عليهم وهم مسلوبون القدرة في ذلك.

10- زكا وأزكا [5]:

زكا الزرع إذا نما، وأزكت الأرض. فقولنا زكا الزرع: وصف للحال الذي عليه الزرع. و وأما قولنا: أزكت الأرض: فوصف بأن زكاة الزرع كان بسبب صلاح الأرض، ولولاها لما زكت، فالزرع مسلوب القدرة دون الأرض.

---

(1) لسان العرب: مادة جدب.

(2) فعلت وأفعلت للسجستاني: 107.

(3) فعلت وأفعلت للسجستاني: 108.

(4) لسان العرب: مادة قحط.

(5) فعلت وأفعلت للسجستاني: 118.

11- بقلت وأبقلت[1]:

بقلت الأرض: خرج بقل فيها، وهو أو ما يظهر فيها، وأبقلت الأرض بقلها: إذا كثر البقل فيها وانتشر[2].

فدلالة السلب بين الصيغتين تظهر من خلال سلب القلة في (فعل) سلب القلة إلى الكثرة في (أفعل).

(1) فعلت وأفعلت للسجستاني: 170.

(2) لسان العرب: مادة بقل.

الخاتمة والنتائج:

توقفت في الفصلين السابقين عند ظاهرة فعلت وأفعلت عند ثلاثة من علماء العربية، وحاولت توضيح منهجهم ومصادرهم في تصنيف كتبهم، ثم توقفت في الدراسة التطبيقية عند دلالة السلب في الأفعال الواردة عندهم، وفي خاتمة هذه الرسالة أوجز أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي:

أولاً: تبرز أهمية الكتب المدروسة في هذا الباب في كونها مع مثيلاتها من الرسائل التي أفردت لمعالجة جانب واحد من جوانب العربية قد شكلت المادة الرئيسية التي مهدت لظهور المعاجم اللغوية.

ثانياً: أظهرت الرسالة الفكر اللغوي عند أصحاب تلك الكتب، ومنهجهم في التعامل مع المادة اللغوية القائمة على صيغة واحدة، وقد حاولت إظهار الأسباب لوجود الخلاف بين هاتين الصيغتين كما فسره العلماء، لاسيما عندما يرتكزون في رد هذا الخلاف إلى اللهجات العربية.

ثالثاً: ركزت الرسالة على تحديد المصادر التي استقى منها العلماء المادة اللغوية، وقد رأينا اعتماد السجستاني والزجاج على السماع عن أساتذتهم وفي مقدمتهم الأصمعي، كما اعتمدا على ما سمعاه عن العرب، في حين رأينا أن جهد الجواليقي - وهو متأخر- قد اقتصر على النقل والاختصار ممن سبقه من العلماء، ولاسيما الزجاج.

رابعاً: حاولت الدراسة في جانبها التطبيقي تحديد دلالة السلب والبرهنة على أنها دلالة جامعة لكل زيادة بالهمزة في صيغة أفعل. من هنا ركزت على التأصيل لهذا المصطلح وتحديد أنواعه في الأمثلة المدروسة، فحللت دلالة السلب في المعاني الصرفية المختلفة لصيغة أفعل، وبينت أن دلالة السلب كانت مترافقة مع تلك الدلالات.

خامساً: وجدت الرسالة أن دلالة السلب يمكن أن تكون الدلالة الجامعة للمواد اللغوية المعروضة في الكتب المدروسة، وقد رأيت أن السلب فيها يدور في فلك ثلاثة أنواع أساسية، هي: النوع الأول: سلب المعنى من خلال التضاد، أو سلب معنى القلة إلى الكثرة، أو سلب معنى الخاص إلى العام، والنوع الثاني: سلب الإرادة والقدرة، والنوع الثالث السلب من خلال انتقال المادي إلى المعنوي.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- أحمد، عطية السيد، **فعلت وأفعلت دراسة دلالية صرفية،** (لم يرد إلا هذا التوثيق على الكتاب)، كلية التربية بالسويس.
- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. **شرح شافية ابن الحاجب،** تحقيق: محمد نور الحسن ورفاقه، بيروت، دار الكتب العلمية، (1982).
- ابن إسحاق، أبو يوسف يعقوب المعروف بابن السكيت، **إصلاح المنطق،** تحقيق: أحمد محمود سالم، عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، بلا تاريخ.
- الإمام الذهبي. **سير أعلام النبلاء،** ط11، تحقيق أكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (2001)
- الأنباري، أبو البركات. **نزهة الألباء،** تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، (1967)
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف. **البحر المحيط في التفسير،** تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت.
- الأندلسي، أبي حيان. **ارتشاف الضرب من لسان العرب،** ط1، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة : رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، (1998)
- بروكلمان، (1969). **تاريخ الأدب العربي،** دار المعارف، القاهرة.
- البغدادي، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي. **الأصول في النحو،** ط4، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، (1999).
- البغدادي، الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب. **تاريخ بغداد:** القاهرة، مكتبة الخانجي، بيروت، دار الفكر. (1985).
- البوصيري الشافعي، أبي العباس شهاب الدين أحمد بن عثمان، (ت 840 هـ)، **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة،** تقديم: أحمد عبد الكريم، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، 1999.
- التبريزي، الخطيب. **الوافي في العروض والقوافي،** ط4، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار الفكر المعاصر، (1986).
- الجرادات، خلف عايد إبراهيم، توحيد الدلالة الصرفيّة للصيغة الفعليّة (أفْعَلَ)، **مجلة مجمع اللغة العربية،** الأردن.

- الجرجاني، عبد القاهر. **المفتاح في الصرف**، ط1، حققه: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، (1987).
- ابن جعفر، قدامة، **نقد الشعر**، تحقيق كمال مصطفى، القاهرة، (1963م).
- الجندي، أحمد علم الدين، (1983). **اللهجات العربية في التراث**، بيروت، الدار العربيّة للكتاب.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، ط2، حققه: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ.
- الجواليقي، أبو منصور. **المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة.
- الجواليقي، أبو منصور. **ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد**، حققه: ماجد الذهبي، دمشق، دار الفكر.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد أحمد عبد الغفور عطار. **الصحاح**، ط4، بيروت، دار العلم للملايين، (1987)
- الحديثي، خديجة، (1965م) **أبنية الصرف في كتاب سيبويه**، ط1، بغداد، منشورات مكتبة النهضة.
- الحموي، ياقوت، (1936). **معجم الأدباء**، دار المأمون، القاهرة.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد. **ليس في كلام العرب**، ط2، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، (1979).
- ابن خلكان. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار صادر، (1989).
- ابن درستويه، أبو محمد عبدالله بن جعفر. **تصحيح الفصيح**، تحقيق محمد بدوي المختون، مراجعة رمضان عبد التواب، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (1998).
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن. **جمهرة اللغة**، ط1، تحقيق: رمزي البعلبكيّ، بيروت، دار العلم للملايين، (1987).
- **ديوان الأخطل**، تحقيق: أنطوان صالحاني، بيروت، (1925).
- **ديوان الأعشى**، حققه: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، (1980).

- **ديوان الكميت بن زيد الأسدي**، جمع وتحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، (2000).
- **ديوان امرئ القيس**، ضبط وتصحيح مصطفى عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، (2004).
- **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي**، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، وزارة الثقافة، دمشق، (1960).
- **ديوان خفاف بن ندبة السلمي**، تحقيق: نوري القيسي، بغداد، 1968.
- **ديوان ذي الرمة**، ط2، شرح الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وفهارسه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، (1996).
- **ديوان رؤبة بن العجاج**، ط1، اعتنى بتصحيحه و ترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979.
- **ديوان طفيل الغنوي**، تحقيق: محمد عبد القادر، دار الكتاب الجديد مصر، 1968.
- الزبيدي، أبو بكر. **طبقات النحويين واللغويين**، ط2، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، (1999).
- الزجاج، أبو إسحاق. **معاني القرآن وإعرابه**، ط1، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، (1988).
- الزجاج، أبو إسحاق. **فعلت وأفعلت** تحقيق: رمضان عبد التواب، صبيح التميمي، بورسعيد، مكتبة الثقافة الدينية، (1995).
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. **شرح الفصيح**، تحقيق: إبراهيم الغامديّ، المملكة العربيّة السعوديّة.
- السجستاني، أبو حاتم. **فعلت وأفعلت**، ط2، عني بشرحه وتحقيقه: خليل إبراهيم العطية، بيروت، دار صادر.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. **الكتاب**، ط3، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، (1988م) .
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد جاد المولى ورفاقه، القاهرة، (1958).
- السيد، أمين علي، (1972). **في علم الصرف**، ط2، القاهرة، دار المعارف.

- السيد، عبد الحميد، (2010). **المغني في علم الصرف**، ط1، الأردن، دار صفاء.
- شلاش، هاشم طه، (1971م). **أوزان الفعل ومعانيها**، النجف، العراق، مطبعة الآداب.
- الشمسان، أبو أوس إبراهيم، (1987م). **أبنية الفعل دلالاتها وعلاقاتها**، ط1، جدّة، دار المدني.
- الطالب، هايل محمد، (2014). **علم الدلالة والمفردات**، حمص، منشورات جامعة البعث.
- عبد الباقي، ضاحي، (1985م). **لغة تميم دراسة تاريخيّة وصفية**، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة.
- العسكري، أبو هلال، **كتاب الصناعتين**. تحقيق: علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب، القاهرة، (1952).
- عويضة، مصطفى، (1994). **أبو منصور الجواليقي وجهوده في اللغة**، ط1، دار طوباس للنشر والتوزيع.
- الفيروز ابادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، ط1، حققه: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، (1987).
- القاسم بن سلاّم، أبو عبيد. **الغريب المصنف**، ط2، تحقيق: محمد المختار العبيدي، المجمع التونسي للآداب والعلوم والفنون، تونس، دار سحنون للنشر والتوزيع، (1996).
- ابن قتيبة، **أدب الكاتب**، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، بلا تاريخ
- القرشي، أبو زيد، **جمهرة أشعار العرب**، تحقيق: محمد علي البجاوي، القاهرة، (1967).
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين (ت 671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، المعروف ب (تفسير القرطبي)، المحقق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، (2003).
- القفطي، أبي الحسن، (ت 624هـ). **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، (1955).
- ابن كثير الدمشقي، أبي الفداء إسماعيل، (ت 774هـ). **تفسير القرآن العظيم**، ط2، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1999.
- الكفوي، أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني. **الكليات "معجم في المصطلحات والفروق اللغوية"**، ط2، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش، محمد المصري، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، (1982).

- اللغوي، أبو الطيب. **مراتب النحويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، (1955).
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله. **شرح التسهيل**، ط1، تحقيق : عبد الرحمن السيد، و محمد بدوي المختون، مصر، هجر للطباعة والنشر، (1990).
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. **لسان العرب**، ط3، دار صادر، بيروت.
- النماس، مصطفى أحمد، (1983). **بحث في صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية**، القاهرة، مطبعة السعادة.
- نور الدين، عصام، (1997). **أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب دراسات لسانيّة ولغويّة**، ط1، بيروت، دار الفكر اللبنانيّ.
- النووي، الإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف، **تهذيب الأسماء واللغات** : إدارة الطباعة المنبرية، دار الكتب، العلمية، بيروت، بلا تاريخ.

A MORPHOLOGICAL AND SEMANTIC STUDY OF TEMPLATES:

(FA'ALATO AND AFALATO)

BY

AbdelAzeez bin Ali Al zahrani

Supervisor

Dr.Mahmood Mubarak Obiedat, Prof.

ABSTRACT

Templates of (faʕlat and afʕalat) has been extensively studied by grammarians: Three books were compiled on such a motivating phenomenon by Abu Hatim al Sajistani (869), Abu Is-ɦaq Al zajaj (923), and Abu Mansoor Al jawaleeqi (1146).

The current linguistic study is an attempt to thoroughly examine the three different approaches and perspectives of the above three scholars as each scholar has his own unique argumentation. This topic stems its significance form two pivotal grammatical analyses: the grammatical issue of transitivity and intransitivity and the cross-dialectal contribution of the two templates.

The researcher found that these two templates share a basic realm of meaning. This meaning of "confiscation" in case of (faʕlat and afʕalat) is investigated and confirmed in the present study. However such a denotation may overlap with other possible meanings. However, the denotation of "confiscation" is unmistakable in most of the examples discussed in the thesis.